التحضر و العنف الأسري

دراسة ميدانية لمرتكبي

جرائم العنف الأسري بالمؤسسات العقابية

رسالة مقدمة من :

علا سيد محمد مشرف

المعيد بقسم الاجتماع

كلية الآداب _جامعة بني سويف

للحصول علي :

درجة الماجستير في الآداب في قسم الاجتماع

اشراف

أ.د طلعت إبراهيم لطفى د.حسن إبراهيم حسن

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة بني سويف

عزيزي القارئ :

تسعى حولية كلية الآداب جامعة بني سويف إلى وضع تقليد نشر الأبحاث التي وضعها أصحابها، وقد وافتهم المنية قبل إتمامها؛ حماية لحقهم الفكري، وكلمسة وفاء منها.

ونود أن نلفت انتباهكم أن ما سيعرض في الصفحات القادمة هو ما سطرته المرحومة الباحثة "**علا سيد محمد مشرف**"، المعيد بقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني سويف، أثناء إعدادها لرسالة الماجستير، وقد وافتها المنية قبل الانتهاء منها، وتعد هذه الدراسة أولى هذه الدراسات.

ونسأل الله العلي القدير أن يجعله في ميزان حسناتها، وأن ينتفع به الباحثين في مجال علم الاجتماع العائلى.

الاستشهاد المرجعي:

مشرف ، علا سيد محمد (٢٠١٤). التحضر و العنف الأسري: دراسة ميدانية لمرتكبي جرائم العنف الأسري بالمؤسسات العقابية . . حولية كلية الآداب . جامعة بني سويف . . مج ٣ (٢٠١٤م) .. ص ص٤٥٥-٥٦٠

إشكالية الدراسة:

تنبع إشكالية الدراسة من تفاقم قضية العنف الأسري، ووصولها إلى نسبة الخطر التي تنذر بل أدت إلى عواقب وخيمة؛ سواء علي المستوي الفردي أو الأسري أو المجتمعي.

فالعنف الأسري من أبرز الموضوعات، التي بدأت تطفو علي السطح، في الآونة الأخيرة في المجتمعات، كظاهرة سلوكية تتصف بها العلاقات الأسرية ولا تستثنى المجتمعات العربية من تلك المجتمعات. ولا شك أن هذه القضية بدأت بالظهور البينى؛ نتيجة الانفتاح اللاواعى على سلوكيات العالم المتحضر والمتقدم مادياً، وتقليد أعمى لتلك المجتمعات من سلوك، أطاح بقيمها وبدأت تحاربه، وتتصدى له.

وعلى الصعيد الغربى. أكدت البحوث الغربية انتشار كافة أشكال العنف داخل الأسرة الغربية، حتى قال شتراوس" أن الأسرة أصبحت أكبر مؤسسات العنف فى المجتمع " (١) .

لهذا رأت الباحثة ضرورة بحث العلاقة ما بين التحضر والعنف الأسري، متناولة أبرز مظاهر التحضر، وبيان ما خلفته فى مجتمع البحث من آثار ودراسة ذلك العنف الواقع من وعلى أفراد الأسرة سواء كان زوجا أم زوجة أم أب أم أم أم أبن أم ابنة أخ أم أخت، إلى غير ذلك من كبار السن فى بعض الأسر الممتدة، من خلال دراسة ميدانية على جرائم العنف الأسري فى محافظة بنى سويف المودعين بالمؤسسات العقابية.

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة، ليس لافتقار التراث النظرى فى عالم الاجتماع إلى تناول قضية العنف الأسري، إنما لعدم وجود دراسة -على حد علم الباحثة- تناولت العلاقة بشكل أساسى ما بين التحضر والعنف الأسري، وخاصة بالتطبيق على محافظة بنى سويف.

ولهذه الدراسة أهمية أسرية وتطبيقية فى آن واحد، فمن الناحية النظرية: تهدف الدراسة: إلى اختبار مدى صحة بعض القضايا النظرية التى وردت فى بعض النظريات التى فسرت التحضر، مثل "المنظورات الأساسية فى علم الاجتماع ، والنظريات اللامعيارية والتركيبية الثقافة الفرعية للتحضر والنوافذ المحطمة " والإيكولوجية"، والنظريات التى فسرت العنف الأسري؛ مثل: "المنظورات الأساسية فى علم الاجتماع، ونظريات الضغط، ونظريات الضبط الاجتماعى، ونظريات الثقافة الفرعية للعنف، ونظرية الإحباط والعدوان، ونظرية المخالطة الفاصلة أو المتفاوتة، ونظرية القوة، ونظرية التعلم الاجتماعى، ونظرية الدمغ أو الوصم "، ومدى ملاءمة هذه النظريات للواقع الإمبريقى للدراسة، ومحاولة إثراء المعرفة العلمية بما يفسر قضية العنف الأسري داخل السياق الحضرى من الناحية السوسيولوجية.

أما من الناحية التطبيقية العملية: فتهدف الدراسة إلى محاولة توضيح العلاقة بين التحضر والعنف الأسري، وكيف أن التحضر عامل فعال فى زيادة العنف الأسري، ومحاولة تُعرف أنماط العنف الأسري والعوامل المؤدية إليه.، وتتضح الأهمية العملية للدراسة فى كونها الأولى من نوعها، التى تجرى فى محافظة بنى سويف محاولة إيجاد الحلول الفعلية للحد من قضية العنف الأسري، بكافة أشكاله وأنواعه من خلال النتائج التى توصلت إليها الدراسة وتوصيتها؛ من أجل مساعدة المسئولين للتصدى لهذه المشكلة، بناء على أسس علمية سليمة.

الفصل الأول

أهداف الدراسة ومفاهيمها الأساسية

أهداف الدراسة .

المفاهيم الأساسية للدراسة .

أولا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بوجه عام إلى التعرف على حجم واتجاهات العنف الأسري فى مدينة بنى سويف ،وأهم العوامل المؤدية إليه فى هذا المجتمع الحضرى، ونوع العلاقة بين التحضر والعنف الأسري، والآثار الناجمة عنه.

وقد صيغت أهداف هذه الدراسة فى عدة تساؤلات على النحو الآتي:-

١) ما حجم جرائم العنف الأسري واتجاهاته وأنماطه فى محافظة بنى سويف ؟.
٢) ما أهم سمات أو خصائص مرتكبى جرائم العنف الأسري ؟.
٣) هل هناك فروق بين الذكور والإناث فى ارتكاب جرائم العنف الأسري ؟.
٤) ما العوامل والأسباب المؤدية إلى العنف الأسري ؟ وما الأهمية النسبية للعوامل الاجتماعية بالنسبة لغيرها من العوامل الأخرى المؤدية للعنف الأسري؛ مثل العوامل النفسية أو البيولوجية ؟.
٥) ما العلاقة بين الخصائص الايكولوجية للمجتمع الحضرى والعنف الأسري ؟.
٦) ما العلاقة بين الخصائص الاقتصادية للمجتمع الحضرى والعنف الأسري ؟.
٧) ما العلاقة بين طبيعة الأسرة الحضرية والعنف الأسري ؟.
٨) ما العلاقة بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية والعنف الأسري ؟.
٩) ما الآثار المترتبة على العنف الأسري ؟.

وتم الأخذ فى الحسبان عند صياغة تساؤلات الدراسة بعض الامور مثل: " كتابة التساؤلات على هيئة قضايا واضحة، تم عرضها بشكل موجز منعا للتطويل، كما تمت صياغة التساؤلات صياغة واضحة، لا تحمل أكثر من معنى "؛ من أجل خدمة الغرض الأساسى التى قامت من أجله الدراسة.

وفى ضوء نتائج الدراسة السابقة، والتعليمات أو القضايا النظرية التى تثيرها النظرية السوسيولوجية، التى تفسر مشكلة العنف وخاصة العنف الأسري، رأت الباحثة أن الفرض الرئيسي للدراسة يدور حول " يعد التحضر الحقل الأكبر لنمو العنف الأسري "، ويتبعه عدد من الفروض Hypotheses، على النحو التالى:-

١) كلما انخفض المستوى الاجتماعى للأسرة زادت احتمالات ظهور العنف الأسري.
٢) كلما انخفض المستوى الاجتماعى للأسرة زادت احتمالات ظهور العنف الأسري.
٣) هناك علاقة عكسية ما بين الالتزام الدينى وظهور العنف الأسري.
٤) هناك علاقة طردية بين التعاطى والإدمان وظهور العنف الأسري.
٥) هناك علاقة طردية بين أداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية وظهور العنف الأسري.

ثانيا : المفاهيم الاساسية للدراسة:

إن أمر تحديد المفهومات والمصطلحات العلمية Technicel Terms أمر ضروري فى البحث العلمى على وجه الخصوص؛ لأن البحث العلمى يحتاج إلى درجات عالية من الدقة والوضوح والتحديد (٢).

ونظراً للخلط بين المصطلحات والمفهومات فى الكتابات السوسيولوجية لأنها أحيانا تستخدم كمترادفات متناقضة ، لذلك سوف تعرض الباحثة لهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة، ومن هذه المفاهيم، مفهوم التحضر وما يرتبط بة من مفاهيم مثل الحضرية، والنمو الحضرى، والمجتمع الحضرى أو مجتمع المدينة، بالإضافة إلى توضيح مفهوم العنف الأسري.

وسوف تحاول الباحثة تحديد هذه المفاهيم؛ بهدف الخروج منها بتعريف إجرائى Operational definition. ويعرف المفهوم الاجرائى بمصطلحات توضيح ما يتبع فى ملاحظته أو قياسه (٣).

- مفهوم التحضر Urbanization :

يعد مفهوم التحضر من أشهر المفاهيم التي استخدمها علماء الاجتماع Sociologists في العقود الأخيرة ، وذلك بسبب بصمته التي تركتها على معظم دروب الحياة ونواحيها (٤).

ويرجع أصل كلمة تحضر من الناحية اللغوية إلى الكلمة اللاتينية Urbs، التي تستخدمها للإشارة إلى المدينة City، أو كل ما يتعلق بحياة المدينة، وهي اصطلاح استخدمه الرومان للدلالة علي المدينة وبخاصة مدينة روما (٥).

هذا، ولا تختلف معظم المصادر اللغوية حول مفهوم التحضر؛ حيث تجمع علي رد اصل الكلمة إلى الفعل حضر والحضر: خلاف البدو، والحاضر: خلاف البادي،والحاضر :المقيم في المدينة، و البادي المقيم في البادية (٦) ويؤخذ على هذا المفهوم الضيق للتحضر أنة قصر معني التحضر على مجرد الإقامة بالمدن.

ويعرف التحضر في قاموس علم الاجتماع بأنه يشير إلى الزيادة أو النمو في السكان بالنسبة لسكان البادية الذين يعيشون في مراكز حضرية، وفي نطاق مساحي مشترك (٧)

ويشير التحضر إلى أربعة معانٍ أولها: انتشار التأثير الذي ينتج عن المراكز الحضرية، والذى يمتد إلى أقصي الريف، وثانيها: هو رمز لظهور سمات حضرية للسكان، وثالثها: أن التحضر هو عملية تركز سكاني ، ورابعها: هو زيادة للسكان الحضريين على حساب بقية السكان (٨). من خلال هذا المفهوم يتضح أنه يغطي جوانب كثيرة للتحضر تسهم في تحديد ماهية التحضر.

ويتفق المفهوم السابق مع ما ورد في معجم العلوم الاجتماعية الذي يري أن التحضر يحدث بسبب اتساع نطاق المدن، ووصول أساليب الحياة الحضرية إلى بعض المناطق الريفية. هذا ويكون الانتقال تدريجياً، يحدث في صراع Conflict، يستمر فترة من الزمن بين القيم الريفية والقيم

الحضارية، فيظل التمسك ببعض العادات والتقاليد الموروثة قائماً عند بعض الأسر العرقية، أو ما يسمى "بالأسر المحافظة " وتثير هذه العملية الكثير من المشاكل النفسية والاجتماعية، تؤدي إلى تفكيك البيت الريفي(٩).

كما يتفق المفهوم السابق مع ما ذكره **"معن خليل العمر"** فى معجم علم الاجتماع المعاصر؛ إذ يرى أن التحضر هو نمو فى سكان البلد، التى تعيش فى المراكز الحضارية بحجم معين ، ويهتم التحضر بدور الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المدينة.

وكان تحضر المجتمعات الصناعية الغربية فى القرن التاسع عشر ينمو بسرعة فائقة؛ مثل التحضر الذى حدث فى المملكة المتحدة فى العام ١٨٠٠، ويمثل التحضر فيها بنسبة ٢٤% بينما في حين نسبة التحضر فى القرن العشرين ففى العام ١٩٠٠ وصلت نسبت التحضر إلى ٧٧% من السكان حضريين (١٠)، وعالميا فى بداية القرن الثامن عشر كان عدد سكان الحضر فى العالم ليقدر ب ٢%، ويقطنون ٥٠ مدينة كبيرة (١٠٠ الف نسمة فأكثر) ووصلت نسبة التحضر إلى ٢٠% فى منتصف القرن التاسع عشر (١١).

ويعرف التحضر بأنه مفهوم ديناميكى؛ إذ يشير إلى عملية تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضارية وتؤثر هذه العملية تأثيراً قويا فى التركيب الاقتصادى للسكان؛ حيث يقل عدد الأفراد الذين يشتغلون بالمهن الزراعية، وهو أكثر من مجرد الانتقال من المدينة؛ فهذا الانتقال يجعله بالضرورة متحضرا لأن التحضر يشمل تغيرات أساسية فى تفكير الناس وسلوكهم وقيمهم، وكذا اتجاهات نحو العمل ويتطلب تقسيما جديدا للعمل (١٢).

وقد يكون التحضر فردياً أو جماعياً حيث أنه يعرف بالانتقال التدريجى ، الفردى أو الجماعى، من طور البداوة إلى طور الحضارة (١٣). وهذا التعريف يتفق مع ما يره العلامة العربي عبد الرحمن بن خلدون الذى سوف نعرض لرؤيته فيما بعد. وقد أشار"Breese" إلى أن

التصنيع يمثل الثورة الكبرى الأولى والمستمرة فى العثور الحديثة، ويمثل التحضر الثورة الثانية الكبرى الحديثة، وليس أدل على ذلك من أن النصف الثانى من القرن العشرين، قد أطلق عليه بحق أنه قرن الثورة الحضارية (١٤).

فى حين نجد أن ظهور المدن فى إفريقيا تم قبل الاستعمار، وفى أوروبا تم قبل الثورة الصناعية؛ الأمر الذى يشير إلى أن التحضر قد يرتبط أو لا يرتبط بالتصنيع.

ولقد اختلف العلماء فى تحديد مفهوم التحضر، إذا يزخر تراث علم الاجتماع بمفهومات عديدة للتحضر؛ هذا ما يجعل ظاهرة التحضر معقدة ويصعب استخدام المفهوم كأداة فى التحليل، وقد استخدم كثير من العلماء التحضر للإشارة إلى الثقافة الحضرية أمثال "لويس ويرث" في حين استخدمه آخرون للدلالة على العملية التى يتم من خلالها اكتساب الخصائص الحضرية، ويستخدم الكثيرون الأرقام لقياس التحضر باعتبار من يعيشون فى وحدات إدارية ذات حجم معين هم الحضريون (١٥).

ويعد "عبد الرحمن بن خلدون" من أوائل المفكرين الاجتماعيين الذين وضعوا تصنيفات للمجتمعات، فيما ورد ذكره بمقدمته الشهيرة فى الفصل الرابع تحت عنوان " طبيعة العمران فى الخليقة وما يعرض فيها من البدو والحضر والتغلب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما لذلك من العلل والسباب "، حينما اهتم بمسألة العلاقة القائمة بين البداوة والحضارة، وكيف أن طبائع الناس تعد استجابة لنمط المعيشة الجديدة، حيث يرى أن التحضر يؤدى إلى ضعف وفقدان بعض القيم، فى حين تحل محلها قيم اخرى غريبة. وهذا بدوره يمهد لانتشار التفكك والضعف والفساد، ومن ثم الانهيار التام للمجتمع الحضرى (١٦).

ويواصل ابن خلدون رفضه للمجتمع الحضرى ونمط المعيشة الحضرية؛ فيوضح أنه بتعدد الأعمال وتنوعها (التخصص وتقسيم العمل) ينمو العمران البشرى، وطبيعة العمل لدىة تختلف باختلاف البناء الاجتماعى؛ فالفلاحة تعتبرها الصنائع الخاصة بالبدو، في حين أن صناعة

البناء هى من صنائع المجتمع الحضرى وإقدامها. هذا من حيث العمل، اما بالنسبة للطبائع والأخلاق فيرى أن الحضر اقرب إلى الرفاهية والبعد عن الاخلاق الحميدة (١٧). وفى هذا الشأن ما ورد بنصه فى المقدمة بقوله: "وهل الحضر لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ، وعوائد الاقبال على الدنيا، والعكوف على شهواتهم منها ، وقد تلوثت أنفسهم من مذمومات الخلق والشر ، وبعدت عليهم طرق الخير ومسالك بقدر ما حصل لهم من ذلك _حتى ذهبت عنهم مذهب الحشمة فى احوالهم "(١٨).

وترى "بيتى يور بيرج betty 4yorburg" أن التحضر هو حركة السكان من المجتمعات الزراعية الريفية إلى المناطق الحضرية، وترى أن المدن تجمعات ثابتة مستمرة من الأفراد، اللذين يعملون فى الأنشطة الصناعية والخدمات بدلا من العمل بالزراعة أو إنتاج الطعام (١٩).

أما "كلايد ميتشيل clyed Mitchell" العالم الأنثروبولوجي، فيعرف التحضر بأنه التحول إلى الحضر، أى الانتقال إلى المدن، والتحول من الزراعة إلى غيرها من المهن فى المدن، وما يرتبط بذلك من تغير الأنماط السلوكية (٢٠).

ويختلف "أندرسون anderson" فى كتابه (المجتمع الحضرى) مع الآراء، التى ترى بأن التحضر مجرد الانتقال من الريف إلى المدينة، ويقول إنه من الممكن أن يصبح الأفراد حضريين، من دون أن تكون هناك حاجة للانتقال من السكن الريفى إلى الاقامة أو فى المدن الانتقال من العمل الزراعى إلى العمل الصناعى، وهذا يعود فى رائه إلى غزو الأنماط الحضرية والسلوك الحضرى للريف وأهلة الأصليين (٢١) وفى علاقة القرية بالمدينة وتفسيراً للتعريف الذى ساقه أندرسون نجد ظهور عملية مدننة الريف، ويقصد بهذه العملية الاندماج المستمر ما بين القرية والمدينة، وتأثر القرى بالكثير من عادات المدينة وظواهرها، مما هدد بزوال حضارة القرية وزوال معالمها (٢٢).

أما "هوب الد ريدج Hope Eldridge" فيعنى بالتحضر ذلك التركز الجغرافى للسكان، مؤكداً بأن ذلك التركيز يتم بزيادة عدد

أماكن التجمع السكانى، وتلك الزيادة تتفاوت؛ فحدها الأدنى يتراوح ما بين ٢٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠؛ لكى يمكن تسمية المنطقة التى يتواجد فيها حضرية، وهذا ما حددته منظمة الامم المتحدة، عندما اعتمدت على متغير التحديد الإحصائى فى تحديد المنطقة الحضرية والريفية(٢٣).

وتشير بعض المفاهيم إلى إن التحضر عملية دينامية لها سمات وأهداف إذ إن التحضر هو شيء أكبر من الوجود الفيزيقى أو الإقامة فى المدينة بل أنه عملية دينامية تتميز بمواقف واتجاهات وأفكار وجزاءات وقيم خاصة، بالإضافة إلى أن غرضها النهائى ليس مجرد إلغاء أو تعديل أسلوب الحياة الريفية، بقدر ما تهدف إلى فرض ونشر أسلوبها الخاص فى الحياة الاجتماعية(٢٤).

ومن خلال العرض السابق لمختلف الرؤى والاتجاهات التى تناولت مفهوم التحضر، نجد منها ما ركز على كون التحضر مجرد عملية الانتقال الفيزيقى من الريف إلى المدينة ، ومنها ما زاد على هذا التعريف فوجد التحضر ممثلاً للتحول الدىموجرافى؛ أي أنه زيادة فى عدد سكان المدن ونموها، بالإضافة إلى تغير فى أسلوب الحياة؛ فالتحضر يعبر عن تحولات فى أسلوب التفكير والتصرف. ومن التعريف ما يربط بين التحضر والتصنيع، فيعرف التحضر بأنه العملية التى من خلالها يتم زيادة السكان، الذين يعيشون فى المدن عمن يعيشون فى المناطق الريفية، عن طريق التصنيع، فقد أدت عملية التصنيع إلى زيادة نمو المدن، والتحضر أدى إلى إحداث تغيرات فى المجتمعات الجديدة، وأدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية social problems مثل: (نقص المساكن، والازدحام، والظروف غير الصحية، وتلوث البيئة، والجريمة(٢٥).

وقد يعرف التحضر بأنه عملية التغير فى أنماط الحياة العصرية التى تصاحب زيادة انتقال الناس من المناطق الريفية إلى مناطق المترو بوليتان Metropolitan(٢٦).

ومن التعريفات الإحصائية للتحضر، نجد أن الدىموجرافيين اتفقوا على استخدام حجم السكان كمعيار للتفرقة بين ما هو ريفي وما هو

حضرى، واصطلاح متروبوليتان استخدمه الدىموجرافيين للإشارة إلى المناطق غير الزراعية أى الحضرية، وإلى المناطق التى تشمل مدينة (مدينتين متجاورتين)، تضم ٥٠٠٠٠ نسمة على الاقل(٢٧).

وقد وضع "السيد صبرى" في العام ١٩٢٥ تعريفاً يفرق فيه ما بين الريف والحضر، جاء فيه أن الحضر هو المناطق المعتبرة بنادر أو مراكز أوالمفروض عليها عوائد مبانى أما الريف فهو ما عدا ذلك(٢٨).

ويرى "عبد المنعم شوقى" أن التحضر هو العملية التى تتم بها زيادة سكان المدن، عن طريق تغير الحياة فى الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة، وخلال هذا تحدث تغيرات لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة فى المدن (٢٩).

ويتضح مما سبق، أن التحضر يعنى العملية التى من خلالها ينتقل السكان من الريف إلى المدينة؛ مما يترتب عليه نمو المدينة وزيادة عدد السكان فيها، وتبعاً لذلك يتغير أسلوب الحياة، فالشخص لا يعد حضريا إلا إذا تغير نمط حياته وتفكيره وأسلوبه أصبح حضرياً، فالتحضر هو الإقامة بالمدن، وما ينتج عن ذلك من كافة التحولات التى سبق وأن اشرنا إليها وأبرزها تحول نشاطه من زراعى إلى غيره من الأنشطة الحضرية.

وتعد الحضرية urbanism من أكثر المفاهيم اختلاطا بمفهوم التحضر، ويرى عاطف غيث فى (قاموس علم الاجتماع) أن الحضرية نماذج الثقافة والتفاعل التى تنجم عن تركيز عدد كبير من السكان فى مناطق محدودة نسبياً. وتعكس الحضرية تنظيم المجتمع فى حدود تقسيم العمل المعقد، ومستويات التكنولوجيا المتفوقة، والتنقل الاجتماعى السريع، والاعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع فى أداء الوظائف الاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية (٣٠).

ويتفق هذا التعريف مع تعريف (موسوعة العلوم الاجتماعية)، والتى ترى أن الحضرية هى تلك الثقافة المتعلقة بالبلدىات والمدن، والصفات المميزة لهذه الثقافة، وقد عرضها "لويس ويرث L.Wirth" فى دراسة

مهمة بعنوان " الحضرية كأسلوب حياة " Urbanism as a Way of Life [٣١].

ويؤيد "جوردون مارشال Gordon Marshall"ما سبق، فالحضرية تعنى أنماط الحياة الاجتماعية التى يعتقد أنها مميزة لسكان المناطق الحضرية، وهى تتضمن مستوى عالياً من التخصص، وتقسيم العمل، وضعف العلاقات القرابية، ونمو المنظمات الطوعية (الجمعيات والمؤسسات الخيرية)، والتعددية فى المعايير وغيرها [٣٢].

وتعرف الحضرية بأنها سلوك الحياة الحضرية ، وحالة نموذجية للحياة المعيشية فى المدينة [٣٣]. كما تشير الحضرية إلى أنماط من الثقافة، وتفاعل اجتماعى ناتج عن تركيز عدد كبير من السكان فى مناطق صغيرة نسبياً [٣٤].

ونجد أن مفهوم الحضرية يشير إلى أنها نمط للاستقرار Settlement Pattern، وإلى حالة تحدث نتيجة عملية التحضر أى عملية تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، كما يشير هذا المفهوم إلى أنها طريقة للحياة؛ إذ تتميز الحضرية بعدة خصائص تشكل طريقة واضحة ومميزة فى الحياه [٣٥].

وتعد الحضرية من أعقد الامور؛ بسبب أن السلوك مسألة نسبية وما يمكن أن يتعارف عليه كسلوك حضارى فى بلد ما قد لا ينطبق على بلد آخر أو حتى على البلدة نفسها فى فترة مغايرة سابقة أو لاحقة؛ ذلك لأن السلوم يتأثر بالوسائل المعيشية المتاحة لأفراد المجتمع، والنمط الثقافى المميز لهذا المجتمع [٣٦].

وتم تعريف الحضرية بأنها تعد ظاهرة اجتماعية Social Phenomenon، أو طريقة فى الحياة، تحل فيها المعايير والأساليب الفردية محل أساليب الحياة التقليدية المرتبطة بالحياة في القرية أو الريف بشكل عام[٣٧]. وتعد الحضرية أسلوباً في الحياة يصاحبه عادة مجموعة من الخصائص كالفردية والمادية والتغير الثقافي السريع

والصراع الثقافي وكذا الوهن المستمر في الاتصال الوثيق وانهيار، في وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية (٣٨) Informal Social Control Means .

ويري "لويس ويرث L.Wirth "أن زيادة الحجم، وارتفاع الكثافة السكانية والتجانس السكاني وغيرها من الآثار الناتجة عن عملية التحضر، تنعكس على المجتمع في صورة اثار نفسية واجتماعية على سكان المدينة مما تشكل نمطا جديدا من الثقافة أو أسلوب حياة كما سماه ويرث وهو الحضارية(٣٩) .

وعموما يمكن القول بأن الحضرية ترتبط بالتحضر؛ حيث أن أول من مارس الحضرية كأسلوب حياة، هم سكان المدن على الرغم من وجود الكثير من سكان الريف لم ينتقلوا للإقامة بالمدن فى الوقت نفسه الذي اتخذوا فية الحضرية كأسلوب لحياتهم(٤٠).

ويمكن توضيح الفرق بين التحضر والحضرية؛ على أساس أن التحضر يشير إلى عملية Process ، ففى هذه العملية اما أن ينتقل السكان للإقامة فى المراكز الحضرية أو وصول الثقافة الحضرية إلى المجتمع غير المتحضر، عن طريق وسائل الاتصال مثلا، أما الحضرية فيقصد بها أنها حالة State أو كيفية Quality أو أنها طريقة للحياه كما رآها لويس ويرث (٤١).

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التحضر يختلف عن مفهوم النمو الحضرى Urban Growth ؛ إذ يعنى مفهوم التحضر زيادة سكان المدن بوجة عام ، أما مفهوم النمو الحضرى، فيشير إلى تلك العملية التى تتم بها تلك الزيادة بما فى ذلك عملية تحول الريف إلى حضر (٤٢).

وينظر علماء الاجتماع إلى المجتمع الحضرى Urban Society بوصفه مجتمع المدينة، ويتميز هذا المجتمع بعدة سمات مثل: التعقد، والتباين، وتقسيم العمل، وارتفاع مستوى التكنولوجيا، وتباين السلوك، والعلمانية، وتقدم التنظيم الاجتماعى، وتعقد أنساق التفاعل الاجتماعى، واللاتجانس، وشدة الحراك الاجتماعى،وكثافة السكان، وكبر الحجم (٤٣).

ونجد أن الدول المختلفة لا تتبع تعريفاً واحداً أو محدداً للتفرقة بين الحضر والريف، وإنما تعتمد على محددات متباينة لفصل المناطق الحضرية عن غيرها، ومن هذه المحددات (التقسيم الإدارى للدولة – النشاط الاقتصادى للسكان – حجم السكان – توافر الخصائص الحضرية – الكثافة السكانية)(٤٤).

كذلك تأخذ الأمم المتحدة بمدخل لتحديد المناطق الحضرية؛ حيث يتم تحديد المناطق الحضرية، وفقا للتعريف المعمول به رسميا فى كل دولة، هذا وبالإمكان تقسيم الطرق التى تستخدم لتحديد تلك المناطق وفقا لما ورد فى الكتاب الدىموجرافى السنوى للأمم المتحدة على النحو الآتي :-

أ / تصنف بعض الوحدات الإدارية على أنها مناطق حضرية فى ضوء أحد المعايير الثلاثة نمط الحكومة – عدد السكان – نسبة السكان التى تعمل فى المهن غير الزراعية.

ب / تصنف بعض الوحدات الإدارية التى يقل فيها عدد السكان بالريف على أنها مناطق حضرية، في حين تصنف باقى الوحدات على أنها ريفية.

ج / تصنف بعض المناطق التى يزيد فيها عدد السكان عن حجم معين على أنها حضرية، بغض النظر عن الحدود الإدارية (٤٥).

هذا، وتعد مصر من تلك الدول التى تتبع التقسيم الإدارى للدولة فى تحديد الحضر والريف، وتتكون المناطق.الحضرية وفقا لهذا التقسيم الإدارى إلى:-

أ - القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس مدن حضرية.

ب - عواصم المحافظات غير الحضرية .

ج - عواصم المراكز الريفية فى المحافظات.

د – بعض المناطق الخاصة التى تتسم بالطابع الحضرى (٤٦).

وفى هذه الدراسة التى تقوم بها الباحثة سوف تعتمد على التقسيم الإدارى المأخوذ به فى مصر للتفرقة بين الحضر والريف، وذلك حتى يكون هناك اتساق بين مختلف البيانات التى تستخدمها الباحثة فى هذه الدراسات، وخاصة أن البيانات المتعلقة بتعداد السكان التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يفرق بين الحضر والريف على أساس التعريف الادارى.

وفى ضوء ما سبق، يمكن تحديد التعريف الاجرائى Operational Definition للحضر أو المناطق الحضرية محل الدراسة على أساس أنها تشمل مدينة بنى سويف بوصفها عاصمة محافظة بنى سويف، والبنادر التابعة للمحافظة، بالإضافة إلى عواصم المراكز التابعة للمحافظة.

أما فى الريف أو المناطق الريفية ، فهى تشمل باقى المناطق خارج مدينة بنى سويف، وغير البنادر أو المراكز التابعة لهذه المحافظة.

٢ - مفهوم العنف الأسري Family Violence:

وفى هذا الصدد، ستحاول الباحثة القيام أولاً بتحديد مفهوم العنف، ثم القيام بتحديد مفهوم الأسرة، وأخيرا توضيح المقصود بالعنف الأسري Family Violence ، وكيف يمكن قياسه فى هذه الدراسة.

أ - مفهوم العنف Violence:

يعرف العنف فى اللغة بـ عنف به وعليه يعنف عنفاً وعنافةً: لم يرفق به فهو عنيف، وعنف فلاناً: لامه بعنف وشدة وعتب عليه أو اعنفه: عنف عليه، واعتنف الأمر: أخذه بعنف (٤٧). والعنف بضم النون هو ضد الرفق، والتعنيف بمعنى التعبير باللوم (٤٨)، والعنف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به،وهو ضد الرفق(٤٩)، وأيضاًيفسر العنف بـ الشديد، وهو ضد الرفيق (٥٠)،

ويرجع أصل كلمة العنف Violence إلى الكلمة اللاتينية Violentia والتى يشير معناها إلى استخدام القوة (٥١). ويشتق مفهوم العنف فى الإنجليزية من المصدر To Violate بمعنى ينتهك أو يعتدى، وهى تعنى القوة والصرامة والكراهة (٥٢).

ورد فى قاموس أوكسفورد Oxford Dictionary أن العنف هو الفعل أو السلوك الذى يتصف باستخدام القوة المادية لإنزال الأذى أو إلحاق الضرر بالأشخاص أو الممتلكات (٥٣).

ويذكر قاموس ويبستر Webster Dictionary عدة معان للعنف، تتراوح فيما بين المعنى الدقيق نسبيا الذى يشير إلى القوة الجسدية التى تستخدم للإيذاء أو للإضرار، إلى المعنى المجازى الواضح، الذى يشير إلى عمل طاقة أو القوة الطبيعية أو الجسدية ورفض الآخرين بصور مختلفة، إلى المعنى العام شديد الغموض، الذى يشير إلى استخدام غير عادل للقوة أو السلطة كما فى الحرمان من الحقوق(٥٤).

ويعرف "محمد عاطف غيث" العنف بأنه "تعبير صارم عن القوة التى تمارس بقصد إجبار فرد أو جماعة أخرى، وفى نفس الوقت يعبر العنف عن القوة الظاهرة حينما تتخذ شكل فيزيقى، أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعى، وتعتمد مشروعية العنف على اعتراف المجتمع به" (٥٥) والعنف فى أبسط معانيه يشير إلى الإيذاء باليد أو باللسان أو بالفعل أو بالكلمة فى الحقل التصادمى مع الآخر (٥٦).

ويعرف "أحمد ذكى بدوى" العنف بأنه استخدام القوة أو الضغط استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير في إرادة فرد ما (٥٧).

ومن التعريفات المشابهة للتعريفات السابقة وتؤيدها تعريف "تتاليابفر ليموفا"؛ حيث ترى العنف أيضاًفعلاً مخالفاً للقانون، ويمثل لجوء طبقة إلى مختلف وسائل القسر ربما فيها الوسائل المسلحة، حيال الطبقات الأخرى (٥٨).

فى الاصطلاح يرى ابن خلدون أن العنف نزعة طبيعية، ومن أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان، فمن امتدت عينياه إلى متاع أيه امتدت يده إلى أخذه حتى يصده وازع (٥٩)، وعلى هذا النحو أو الرأى يرى توماس هوبز Hobbes أن الطبيعة الإنسانية مشبعة بالعنف والنزعة العدوانية فالناس يتحركون بالرغبات نفسها، وتلك الرغبات تتسم بالإلحاح والاستبداد وذلك إما لأنها البديل الذاتى للحاجات البيولوجية الجامحة، وإما لأن عملية إشباعها تشكل سببا كافيا للسعى فى تجديدها، وينشأ بذلك تنافس دائم بين الناس مما يحدث حالة من عدم الاستقرار يعرض كل واحد منهم للمخاطر والتالى تظهر صورة العنف (٦٠). ومن خلال تفسير "هوبز" للعنف يتضح أنه يتفق مع رأى "ابن خلدون" ويؤخذ عليه أنه لم يوضح نهاية هذا العنف لأنه لو اتفقنا على كون حال البشر هكذا لما وجدنا على ظهر الحياة بشرا. فى حين يرى "جان جاك روسو" أن الإنسان خير بطبيعته ويتعلم العنف أو الشر من المجتمع (٦١).

وكون العنف سلوكاً فطرياً، ويولد به الإنسان، وبحكم تكوينه الفسيولوجى والبيولوجى، وتضم هذه المجموعة ثلاث مقولات كبرى أولها أن المجرم بالولادة مقولة لـ"مبروزو"، وفحواها أن العنف سلوك فطرى لدى بعض الناس، وثانيها مقولة غريزة العدوان لـ"فرويد"، ويقصد فيها أن العنف غريزة فطرية فى الإنسان تدفعه إلى الاعتداء والقتل، وثالثها مقولة الإحباط ــ والعدوان لـ "دولارد"تؤكد أن الإحباط سبب والعلاقة فيما بينهما طردية (٦٢).

ويتضح مما سبق، أن هناك اختلافا بين العلماء حول مفهوم العنف، فالناس يختلفون عن بعضهم فمنهم العنيف بطبعه، ومنهم من أصبح عنيفا بفعل عوامل متعددة أو عامل واحد، ويمكن أن يرجع الشكل الأول إلى عامل الوراثة Hereditary Factor كضعف الذكاء أو الإصابة بذهان الاكتئاب أو جنون العظمة Paranoia أو غير ذلك، والشكل الآخر من الممكن أن يرد إلى التنشئة الاجتماعية أو الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد، كما فى بعض الجماعات أو القبائل .

ويعرف "التير" العنف بأنه الاستعمال غير القانونى لوسائل القسر المادى أو البدنى ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية (٦٣)، وترى إجلال حلمى أن العنف هو ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات ، كما أنه الفعل أو المعاملة التى تسبب ضررا بالغ الأسى ، أو التدخل فى الحرية الشخصية (٦٤). ويقدم "روبرت براون Robert Brown" العنف بوصفة انتهاكا للشخصية من أحد أركانها أو منها كلها بمعنى أنه تعد على الآخر أو إنكاره ماديا أو غير ذلك (٦٥)، ويعرف العنف بأنه ذلك السلوك المقترن باستخدام القوة الفيزيائية، وهو الفيروس الحامل للقوة والمانع للمودة (٦٦).

وتتفق "ليلى عبد الوهاب" فى نوعية الأضرار التى يحدثها العنف، فتشير إلى العنف بأنه سلوك يتسم بالعدوانية، يصدر عن طرف، بهدف استغلال وإخضاع طرف أخر فى علاقة قوة غير متوازنة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، مما يعود بالضرر على الطرف الأضعف بأضرار مادية أو معنوية أو نفسية (٦٧).

ويشير "على ليله" إلى أن العنف فعل يأتيه فاعل؛ لتحقيق هدف ما، باستخدام القوة المادية أو المعنوية، وللعنف مستويات عنف فردى – جماعى (٦٨)، وأن تراث الدراسات وبحوث العنف تؤكد على اقتران العنف باستخدام غير منظم للقوة (٦٩).

ويحاول الفيلسوف الامريكى "جارفر Gurver" توسيع معنى العنف، من خلال التركيز على فكرة انتهاك الأشخاص، فيقترح ضرورة تناول العنف لا كأمر من أمور القوة المادية وإنما بالأحرى كونه عملية انتهاك لأحد الأشخاص، فهو يبين كيف يمكن انتهاك الأشخاص سواء من العنف المادى أو العنف المعنوى. ويرى جارفر أن لكل من نوعى العنف شكلا شخصياً وشكلاً مؤسسياً، ومثال على ذلك العنف المتمثل فى صورة الاغتصاب، ليس فقط اعتداء على الجسد، إنما تعود آثار سلبية مدمرة على قدرة الشخص على اتخاذ قرارات سليمة فيما يخص حياته الجنسية (٧٠).

ومن التعريفات التى ترى العنف ليس قاصراً على شخص؛ وإنما من الممكن أن يشمل مجتمعاً بأسره فيعرف العنف بالاستخدام المتعمد للقوة أو السلطة أو التهديد ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد عدد من الأشخاص، ويصل الحد إلى مجتمعا بأكمله مما ينتج عنة الضرر، والموت، والصدمات النفيسة، والحرمان(٧١).

ويرى بعضهم أن للعنف جذوراً بنائية بالمجتمع؛ فهو ليس بالسلوك الطارئ ؛ وإنما له اصل بنائي، فيشكل العنف ذلك السلوك المعبر عن أوضاع هيكلية بنائية؛ أى مجموعة من المقومات والسمات الكامنة فى البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع؛ لهذا يطلق على العنف اسم البنائى أو الهيكلى، الذى يخرج ذلك العنف السلوكى الصريح الذى يقوم على استخدام القوة أو التهديد بها؛ للاحتجاج على هذه الأوضاع البنائية والعمل على تغيرها (٧٢).

وبشكل شامل يعرف "سيد عويس" العنف بأنه العنف الإنسانى Hunan Violence فى محيط البشر، ويتم على مستوى الأفراد وعلى مستوى الجماهير Masses ، وقد يكون تلقائيا أى بالصدفة، وهذه الحالة على عكس ما يصدر من سلوك العنف عن بعض الجماعات أو التنظيمات الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية أو السياسية المنظمة؛ كالجامعات والتنظيمات المهنية أو الاحزاب (٧٣).

وهناك من يرى العنف: لغة التخاطب الآخيرة والممكنة مع الواقع ومع الآخرين يلجأ لها الفرد حين يحس بالعجز عن ايصال صوته بوسائل الحوار العادى، وأيضاًحين تترسخ القناعة لدى القائم بالعنف بالفشل فى إقناع الآخرين بكفاءته وقيمته (٧٤).

من خلال التعريفات السابقة التى تناولت بالإيضاح مفهوم العنف، نجد أنها تُجمع على أن السلوك العنيف بكافة أشكاله مقترن باستخدام القوة؛ فالعنف والقوة مفهومان متلازمان؛ وقد يكون العنف صادراً من شخص أو جماعة أقلية أو من مجتمع فالعنف فى أبسط أشكاله يكون معنوياً، ويتسع ليكون مادياً وله عدد من المستويات. وتتفق أغلب

التعريفات السوسيولوجية السابقة على تلك الأضرار التى يحدثها العنف ولم تستهِن بالضرر النفسى فكثير من الأمراض العضوية ترد إلى السبب السيكولوجى.

ومن الناحية القانونية، نجد أن مفهوم العنف تنازعته نظريتان: نظرية تقليدية، وهى نظرية العنف المادى، ونظرية العنف المعنوي فالأولى: ترى العنف ممارسة الإنسان للقوى الطبيعية؛ بهدف التغلب على الغير. والثانية ترى العنف تنازعاً وتعاركاً بين إرادتين ومحاولة تغليب ارادة المجنى عليه فالعنف هنا يشمل كافة الصور عدا التهديد (٧٥). وقد ورد تعريف العنف فى معجم المصطلحات القانونية بأنه:"ضغط عنيف على امرئ باستعمال وسائل من شأنها أن تؤثر فى ارادته وهذه الوسائل إما أن تقع على الجسم وهو ما يسمى بالإكره الحسى وإما أن تكون تهديدا بإلحاق الأذى. وهو ما يسمى بالإكراه النفسى أما فى القانون الجنائى فيعرف بالفعل دون رضى صاحب الشأن كهتك العرض بالإكراه (٧٦).

يعرف العنف قانوناً: استخدام أو تهديد باستخدام القوة تجاه المجنى عليه كى يحقق الجانى هدفاً معيناً ضد إرادة المجنى عليه مما قد يصل الأمر إلى إلحاق الأذى بسلامة جسده أو إزهاق حياته (٧٧).

ويتشابه هذا التعريف مع تعريف موسوعة الجريمة والعدالة؛ فتشير للعنف على أنه كافة صور السلوك العنيف، أياً كانت حالتها فعلية أو تهديديه، وما يترتب عليها من تدمير وتحطيم الممتلكات أو إلحاق الأذى أو الموت (٧٨).

ويقصد بالعنف فى التشريع الجنائى الإكراه المادى بصفة خاصة، والإكراه المقصود قانونا هو الإكراه المادى، المتمثل فى الضغط العنيف على المرء باستعمال وسائل من شأنها التأثير فى إرادته (٧٩). فعدم مشروعية الغاية من العنف، هو الذى يؤدى إلى عدم مشروعية الوسيلة وهو استخدام القوة ولو كان استخدام القوة لتحقيق غاية مشروعة لما كان العنف فعلا مجرماً يعاقب علية القانون(٨٠).

ولم يعرف المشرع المصرى مفهوم العنف إنما أوضح الآثار القانونية المترتبة فى الفروض المتعددة التى يأخذ فيها المشرع فى الحسبان سواء التجريم أو التشديد وسواء لامتناع المسئولية (٨١).

ومن الناحية النفسية يعد علماء النفس العنف سلوك موجه نحو إحداث الأذى بالآخرين؛ لذا فهو يرتبط بكل مستويات الغضب والعداوة والعدوانية، وهو أيضاًيمثل حالة من انفجار للقوة التى تعتدى على الأشخاص بشكل مباشر من أجل إثبات ضعفهم (٨٢). كما يعرف العنف بأنه استجابة سلوكية، قد تنطوى على انخفاض مستوى البصيرة والتفكير، وتتميز بصيغة انفعالية (٨٣).

ومن الناحية البيولوجية، يركز الكثير من الباحثين على أهمية الجهاز العصبى الحيوى بوصفه الخلفية لكثير من أنماط السلوك العدوانى المتسم بالعنف؛ ذلك لأن الاضطرابات التى تصيب الغدة الدرقية لها تأثير كبير في الاستعداد للعنف والعدوان.

وأثبت الدراسات البيولوجية أن نقصان الجلوكوز فى الدم، يؤدى إلى اضطرابات فى وظائف المخ مما يدفع بالفرد إلى اللجوء للعنف (٨٤). وخلال مرحلة نمو الطفل كل ما يتعرض له الطفل يؤثر فى تأسيس أنظمة عصبية وظيفية، وبما أن وظائف المخ تعكس الخبرات المكتسبة المتكررة فى الصغر، وفى أوقات محددة يكون المخ أكثر حساسية، فيبدأ فى تكوين خبرات معينة، فإذا حدث تعطيل للنبضات الكيميائية العصبية Neurochemical signals خلال تلك المرحلة، من الممكن أن تؤدى إلى نمو شاذ للأعصاب وبعضه دائم لا يمكن إصلاحة (٨٥).

وفى المخ توجد مواقع للنشاط الكهربى الشاذ Abnormal electrical activity التى تستثير الوظيفة العنيفة. وقد قام الطبيب البرتغالى هوينز بعمليات جراحية ستأصل فيها أجزاء من المخ فى حالات العنف (٨٦).

ومما لاشك فيه أن هناك تداخلاً بين مفهوم العنف وعدد من المفاهيم الآخرى ذات الصلة القريبة منه مثل؛ مفهوم القوة ومفهوم

الإساءة ومفهوم العدوان ومفهوم الإكراه. يعد مفهوم القوةPower من أكثر التعريفات شيوعاً فى مجال الحديث عن العنف والمفهومان يتداخلان تداخلاً كبيراً ، إن مفهوم القوة يفيد فى الكشف عن آلية الفعل العنيف .

فالقوة فى جوهرها علاقة تأثير أو سلطة أو قسر، تمنح أحد الفاعلين قدرة على جعل الآخر أو الآخرين يتصرفون بطريقة لم يكونوا ليسلكوا بها لولا وجود الطرف مالك القوة.

ويذهب "جارفر" إلى أن علاقات القوة منتشرة بشكل طبيعى فى كافة ميادين الحياة، ومن الممكن أن تتحول القوة إلى انتهاك جسدى أو معنوى بحيث تسلب حقوق الإنسان الواقع عليه العنف(٨٧). استخدامات كثيرة فمن حيث المعنى يشير إلى إساءة الاستعمالAbuse، ويستخدم مفهوم الإساءة لشىء ما أو استعمال هذا الشىء بغير الطريقة الصحيحة المفروض أن يستعمل فيها (٨٨).

ويذكر "طريف شوقى" أن الاساءة تتضمن بعض الجوانب البدنية أو النفسية أو إهمال رعاية طرف موكل إلى المسيء رعايته مثل رعاية (الابن ،الابوين المسنين ،ـ ـــ ـــ) فى حين أن العنف يقتصر فى المقام الأول على الجوانب البدنية فقط، غير أنه قد يؤدى إلى أضرار بالغة الآثر إذ أن معظم حالات العنف تعد إساءة، ومعظم حالات الإساءة لا تعد عنفا (٨٩). ويتفق جيلسR.J.Gelles مع التعريف السابق الذى صاغه "طريف شوقى" (٩٠).

أما مفهوم العدوانAggression فيعرف بأنه أعمال عدائية أو ضارة أو عنيفة أو التأكيد المتطرف للذات (٩١). وهو مفهوم فى القانون الدولى المعاصر يدل على الاستخدام غير المشروع (من زاوية ميثاق الأمم المتحدة)للقوات المسلحة من قبل إحدى الدول ضد سيادة دولة اخرى(٩٢)، ويتداخل مع هذا المفهوم مفهوم الاعتداء، وهو يشير إلى كافة أشكال إساءة المعاملة باستثناء الإهمال Neglect مثل: سوء التصرف المالى، واستخدام أموال أو ممتلكات الغير أو السرقة أو الإكره أو الغش أو محاولة الحصول على أموال الشخص المسن (٩٣). وإن كان التعريف

الآخير يخص الاعتداء على المسن، بل من الممكن تعميمه، ولكن دون استثناء لعملية الإهمال.

وقد ورد فى موسوعة علم النفس أن العدوان: هو كل فعل يتسم بالعداء تجاه الموضوع أو الذات، ويهدف للهدم والتدمير(٩٤).وحالات الغضب والعداوة والعدوانية التى تصاحب السلوك العدوانى فى الوقت نفسه تصاحب السلوك العنيف. من هنا نجد التعريفات السابقة للعدوان تتقارب إلى حد كبير مع تعريفات العنف ونتيجة لهذا التقارب أوجد حالة من عدم التمييز فيما بينهم، لكن يمكن التفرقة فيما بينهما على أساس أن العدوان أعم وأشمل من العنف، وأن العنف صورة من صور العدوان، وربما تكون صورة متطرفة (٩٥).

ويستخدم العنف كوسيلة لفعل يتسم بالإكراه Coercion. ويعرف الإكراه فى التشريع الجنائى بأنه: " الاعتداء المواجه للإرادة لمحوها أو توجيهها وجهة معينة عن طريق العنف" من هنا فالإكراه هو النتيجة المترتبة على الوسائل المستخدمة لقهر الارادة والتى قد تكون مادية متمثلة فى العنف أو معنوية متماثلة فى التهديد Threat (٢)، ويؤخذ على هذا التعريف أن صورة قهر الإرادة المعنوية تتمثل فى كونها عنفاً، فالعنف لا يقتصر فقط على الجوانب المادية؛ وفى الوقت نفسه فالتهديد صورة من صور العنف.

وعموما يمكن القول بأن العنف هو أحد الأنماط السلوكية الفردية أو الجماعية، التى تعبر عن رفض الآخر نتيجة الشعور والوعى والإحباط فى إشباع الحاجات الإنسانية. وينطلق العنف نتيجة لبعض الأسباب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو الدينية ويوجد عنف ضد فرد أو جماعة. ومن الممكن أن ينطلق العنف من النظام إلى أفراد المجتمع، بغية تحقيق الضبط الاجتماعى Sociol control . وقد يكون العنف رد فعل لعنف سابق له، على أن يأخذ شكل الموجات الصاعدة والهابطة من اللا قوة إلى اللا ضعف والعكس صحيح (٣) .

ويصنف "كولمنColeman وكريسىCressy " العنف إلى فردى Individual Violence وجماعى Collective Violence؛ فالأول يشير إلى ذلك الذى يحدث بين الاشخاص فى الحياة اليومية مثل قيام شخص بقتل اخر تحت تأثير ثورة من الغضب، والثانى يتمثل فى حالة الارهاب أو الحرب (١) .

ويفرق "كريسي" بين العنف الشرعى Legitimate Violence والعنف غير الشرعى Illegitimate Violence فالأول استخدام القوة مع أحد المجرمين يعد مقبولا من وجهة نظر القانون، في حين أن الثانى يتمثل فى قيام أحد المجرمين بدفع أو طرح أحد كبار السن أو الاطفال على الأرض، أو ما يندرج تحت هذا الاطار، ويعد هذا الفعل غير مقبولٍ من وجهة نظر القانون (٢).

بالإضافة إلى تصنيف العنف إلى العنف الفردى الجماعى، فهناك تصنيفات أخرى؛ مثل: العنف المادى والعنف المعنوى، العنف المدرسى، والعنف المؤسسى، والعنف الرسمى، والعنف غير الرسمى، والعنف الفكرى ذلك يخدم أيدلوجية معينة، والعنف فى الشارع، والعنف الأسري؛ وهو موضوع الدراسة. وسوف تتناول الباحثة المفهوم بالفحص والتحليل فى الصفحات اللاحقة.

ولا يفوتنا قبل أن ننهى عرض مفهوم العنف أن نوضح أن العنف لا يكون دائما غير مقبول أو محمود ، فهناك " العنف المحمود " وهو ما تناوله "ابن تيمية"، فيرى أن العنف المحمود وسيلة للترويض؛ وينبع من مبدأ الذكورة حيث يقول" أن العنف بما هو وسيلة للترويض يقع موقع المركز من المؤسسات التالية (الألوهية، الأبوة(٩٦) الزوجية، الحكم)، مؤكدا أن العنف التأديبى لا يقوم إلا من خلال من أوكل إليهم أمر التأديب والإصلاح مثل الآباء والأزواج والأسياد. لهذا فالعنف المحمود يعد قيمة إيجابية؛ فهو يعمل على إصلاح ما فسد ومن ثم يساير نظام التشريع(٩٧).

ب - مفهوم الأسرة :

إن الأسرة تعد اللبنة الأولى فى بناء المجتمع؛ فهى الخلية الأساسية، ومحور حركة المجتمع، ولشأنه الصريح فهى مرآة يرى بها المجتمع أفراده، والعكس صحيح، فهى كالجسر الموصل بين الفرد والمجتمع، فالفرد يأتى إلى المجتمع بالعائلة التى ينتمى إليها (٩٨). ويجدها "أرسطو" فى أنها أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة؛ إذ من الضرورى أن يجتمع كائنان لا غنى لأحدهما عن الآخر (الرجل والمرأة) (٩٩).

وعن المفهوم اللغوى للأسرة، فكلمة أسرة مشتقة من الأسر، والأسر، لغة يعنى القيد، يقال أسر أسراً أساراً قيده، وأسره أخذه أسيراً، تعرف الأسرة فى لسان العرب بـ " أسرة الرجل بمعنى عشيرته ورهطه الأدنون لأنة يتقوى بهم. والأسرة بمعنى عشيرة الرجل وأهل بيته (١٠٠).

وتعرف لغويا أيضاًبأنها: الدرع الحصين، ومن الرجل رهطه الأدنون، وعشيرته لأنه يتقوى بهم (١٠١).كما تعرف الأسرة بأنها أهل الرجل وعشيرته، وتلك الجماعة التى يربطها أمر مشترك (١٠٢)، ويتفق هذا التعريف مع ما ورد فى لسان العرب؛ نحو التعريف اللغوى للأسرة، ويتفقا فى أن الأسرة بينهما رباط مقدس وهدف مشترك، وتعبر عن معنى المسئولية.

وتشتق كلمة أسرة Family من أصلها اللاتينى Familia، ومعناها عدد العبيد الذين يملكهم رجل واحد (١٠٣).

ويعرف "أحمد ذكى بدوى" الأسرة بأنها هى الوحدة الاجتماعية الأولى، التى تهدف إلى المحافظة على النوع الإنسانى، وتقوم على المقتضيات التى يرتضيها الفعل الجمعى وتلك القواعد التى تقرها المجتمعات المختلفة. هذا وتختلف النظم العائلية فى جميع مظهرها باختلاف الجماعات، وتختلف الأسرة من حيث نطاقها؛ ففى العشائر الطوطمية يتسع عدد أفراد العشيرة ليضم جميع أفراد العشيرة، وعلى نحو

آخر تشمل الأسرة الزوج، والزوجة والأبناء الصغار، والمتزوجين من الأبناء والصغار منهم (١٠٤).

ومن هذا التعريف، نجده قد أوضح أن الأسرة ليس لها شكل واحد أو مظهر موحد توجد عليه؛ فهى مثلاً تتعدد مظاهرها باختلاف أحجامها. وسوف تعرض الباحثة لأنماط وأشكال الأسرة فيما يعد.

وفى بعض الأحيان، ينظر إلى الأسرة على أنها مزيج من وحدات متجانسة من الناس، الذين يقيمون إقامة مشتركة (١٠٥)، إذ يستخدم لفظ الأسرة للإشارة إلي تجمع دائم نسبية من والدىن وأطفال، وقد يشمل أقارب من ناحية أى من الأبوين. هذا، ويلزم لتكوين أى اسرة حدوث زواج وإنجاب وتنشئة اجتماعية(١٠٦).

والأسرة تطلق على كل جماعة من الأفراد بينهم رابطة قرابة. وتختلف أوضاع الأسر باختلاف المجتمعات، وهذا الاختلاف ينبع من أحد أمرين: أولهما نطاق الأسرة، ثانيهما محور القرابة. وتذهب مدرسة علم الاجتماع الفرنسية: أن الأسرة كظاهرة اجتماعية لا بيولوجية Biologicel تكونت نتيجة حقوق ووجبات لا مجرد تلاق واختلاط(١٠٧)، فى حين يعرف "هربرت سبنسر" الأسرة بأنها: الوحدة البيولوجية والاجتماعية (١٠٨).

وتعليقاً على ما تذهب إليه مدرسة علم الاجتماع الفرنسية، فإن الأسرة كظاهرة اجتماعية وبيولوجية ذلك لأنها تنشأ من خلال التزاوج فالأسرة فى بدء تكوينها علاقة زواج مابين الرجل والمرأة، ينتج عن هذا الأبناء ويتوالى قدوم الأجيال، وهى ظاهرة اجتماعية لأنها تنطوى على نظام اجتماعى محدد من حيث الحقوق والواجبات والمسؤولية إلي غير ذلك من مهام ووظائف الأسرة، سوف تشير إليها الباحثة في الصفحات اللاحقة.

ونظر "ماكيفر بيج" إلي الأسرة علي أنها جماعة Group تعرف علي أساس العلاقات الجنسية المثمرة، علي نحو يسمح بإنجاب الأبناء

ورعايتهم. وقد توجد الأسرة في علاقات أخري، ولكنها تقوم علي معيشة الزوجين معا، وهما يكونان مع أطفالهم وحدة اجتماعية متميزة (١٠٩) وهذا التعريف يفتقر إلي جوانب عدة، فهو قصر الأمر على مجرد الوظيفة البيولوجية، إلا أنه في واقع الأمر تجهل طائفة كبيرة من الجوانب الاجتماعية والثقافية الكامنة في كيان الأسرة.

في حين يري "بيرجس E. W. Bargess ولوك H. J. Lock"في كتابها The Family أن الأسرة هي جماعة من الأشخاص، يرتبطون بروابط الزواج الدم أو التبني ويعشون معيشة واحدة، ويتفاعلون مع الآخر من خلال أدوار الزوج والزوجة، الأب والأم والأخ والأخت، ويشكلون مع ثقافة مشتركة، بيد أن الروابط الأسرية المشار إليها آنفاً قد تتطلب في بعض المجتمعات اعترافا اجتماعيا؛ بحيث لا تقتصر علي مجرد إنجاب الأبناء (١١٠).

ومن أهم أوجه النقد التى تعرض لها "بيرجس ولوك" أنهما أغفلا الاختلافات الجوهرية التى تظهر حول طبيعة بناء الأسرة واهتمامها (١١١).

وهناك ارتباط واضح وشائع بين مصطلحى" الأسرة والزواج"؛ فقد يعبران لدى الكثير عن شئ واحد. وفى حقيقة الأمر فإن بينهما اختلاف فالزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء، فى حين يجمع معنى الأسرة على الزواج والإنجاب إذن فيمكن التفريق بينهما فى أن الزواج هو اللبنة الأولى التى على أساسها تكون الأسرة(١١٢). ويشير الزواج إلى كونه بناء اجتماعى يوفر إطاراً دائماً؛ لتنظيم السلوك الجنسى والإنجاب، وتخلف الثقافات فى تبرير اللقاءات الجنسية قبل الزواج وخارجه فابعضها لا تشجع على الإنجاب من خارج الزواج وتفرض هذه الثقافات عقوبات على جميع العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج والبعض الآخر يؤيد هذه العملية (١١٣)وتعدد أشكال الزواج مابين الزواج الجماعى السائد فى العصور القديمة وتعدد الزواج. وهذا الشكل محدود النطاق، ولا يوجد إلا لدى بعض القبائل الإفريقية ذات التقاليد الصارمة وتعدد الزوجات

polygyny، وحدانية الزوج وهو من أكثر الأشكال انتشارا فى الوقت الحالى (١١٤).

وتعرف الأسرة بأنها وحدة ذات وظائف متعددة؛ منها التنفيس المشروع عن الرغبة الجنسية بالنسبة للطرفين المشاركين فيها، والتناسل، والتنشئة الاجتماعية socialization للأطفال والإنتاج فى بعض الحالات(١١٥). ويتضح من التعريف الذى ذكرته موسوعة العلوم الاجتماعية أنه يركز على الجانب الوظيفى والأسرة.

ويتفق "عاطف غيث" مع بعض الوظائف التى وردت فى التعريف السابق؛ فيرى أن الأسرة جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية، تتكون من رجل وامرأة وأبنائهما، وتقوم على إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعى الثقافى الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الابناء(١١٦).

ومن ناحية التركيز على موضوع القرابة والعصب، يعرف"كنجزلى ديفيز" الأسرة بإنها: جماعة من الأفراد تقوم على العلاقة بينهما على أساس القرابة والعصب وهم اقارب(١١٧).

والأسرة تعد نظاماً إجتماعياً social system فهى ليست مجرد نوعا من التكتل الإجتماعى أو الفسيولوجى بين الآباء، ينشأ عن اتحاد الجنسين فقط، إنما هى ترتبط بغيرها من النظم الاجتماعية الموجودة فى المجتمع مثل: النظام التربوى، والنظام الاقتصادى، والدولى(١١٨).

وفى المعنى الاصطلاحى تعرف الأسرة بعدد من التعريفات التى تعكس وجهات نظر العلماء والمفكرين، وأيضاًالمدارس الفكرية المنتمين إليها فتارة يتفقون وأخرى يختلفون اليها نوجزها على النحو الآتي:-

وقد حاول جيلين تعريف الأسرة وذلك من خلال بيانه خصائص الأسرة؛ فهى " تتميز بوجود رابطة زواجية بين رجل وامرأة، وتعترف ببعض صلات الدم، التى تترتب عليها مصطلحات القرابة وإلتزاماتها

،وتشير إلى شكل معين من أشكال الإقامة، وأخيراً تقوم على مجموعة من وظائف شخصية ومجتمعية تمارسها الأسرة (١١٩).

ويعرف "تشارلز كولى C.H.Cooly"الأسرة على أساس كونها المثل الأول للجماعة الأولية Primary Group؛حيث قيامها على علاقات المواجهة المباشرة الوثيقة، والتعاون الواضح بين أفرادها، وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف (١٢٠).

والأسرة فى جميع أنحاء العالم هى المؤسسة الاجتماعية المركزية، وبالرغم من أن الأسر لديها مختلف المهام فى بعض الثقافات عن الثقافات الآخرى، ففى كل الثقافات أفراد الأسرة يتعاونون فى المسئولية، والآباء لابد أن يعملوا على رعاية الأطفال، والزوج والزوجة لابد أن يراعى كل منهما الأخر، وغالبا ما تكون الأسرة مصدر الارتياح ومصدراً لدفء الشخصية (١٢١).

يتضح من خلال التعريفات السابقة للأسرة، إجماع العلماء على كون الأسرة وحدة بناء، تقوم على الزواج، وهى تتكون من رجل وامرأة وأطفالهما، وقد يمتد العددى للأسرة ليشمل بعض الأقارب الآخرين، وهى وحدة بنائية ووظيفية، وتقوم على التعاون بين أفرادها، وترتبط الأسرة كنظام اجتماعى Social Systemعائلى بباقى الأنظمة الموجودة فى المجتمع فتتأثر وتؤثر بباقى النظم.

وربما تأخذ الأسرة مظهراً قانونياً؛ فيطلق بعضهم عليها تجمع قانونى لأفراد اتحدوا بروابط الزواج والقرابة أو بروابط التبنى، ويشتركون بالإقامة فى منزل واحد، وتسود خاصية تقسيم العمل فيما بينهم(١٢٢).

وورد تعريف الأسرة لدى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى البند السادس عشر منه بأنها" الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، وله حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. "ويؤخذ على هذا التعريف عدم تحرى الدقة، فمن الممكن استخدام التعريف السابق لتعريف أية منظمة، حيث يغلب على التعريف صفة العمومية (١٢٣).

وفى لغة الحياة اليومية تشير كلمة أسرة إلى"جماعة من الأشخاص يرتبطون معا بروابط القرابة، بغض النظر عما إذا كانوا يعيشون معاً فى بيت واحد أو لا "(١٢٤).

وعن مفهوم الأسرة فى الإسلام: هى الأسرة الإنسانية التى تقوم على التراحم والعطاء، وليس على المصلحة فالأب يعطى أمناً، والأم تعطى حباً وحناناً، والأبناء يعطون بسمة الرضا (١٢٥).

ويتبلور هذا المعنى فى قوله (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة أن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون) (١٢٦).

ومن هم أنماط الأسرة: الأسرة النووية (الزواجية) الأسرة الممتدة. وتتعدد أنماط ونماذج الأسرة، وتختلف باختلاف الظروف والفترة الزمنية التى عاشت فيها الأسرة، وتتباين فى تكوينها وفى أصلها ومكان الإقامة ومحور السلطة. وقد استخدم "ماكيفر" كتابة (المجتمع)، مصطلح الأسرة النووية Nuclear Family؛ ليشير إلى أسرة صغيرة الحجم. تتكون من الزوج والزوجة والأبناء.الذين يعيشون فى بيت واحد كما يتركز وينتشر وجودها فى المجتمعات الحضرية(١٢٧)، فأركان الأسرة بناءا على ما تقدم الزوج والزوجة والأبناء، وتعرف أيضاًبأنها وحدة من الأسر التقليدية فى المجتمع الحديث، وتتكون من رجل وامرأة فى علاقة زوجية مستقرة مع أطفالهما المعالين (١٢٨) كما تضم أيضاًالزوجين الذين لم ينجبا، والأب الذى يعيش مع ابن واحد غير متزوج أو أكثر من ابن (١٢٩)، وأحياناً يطلق عليها اسم الأسرة الزواجية Conjugal كما دعاها بذلك "اميل دوركايم" .

ومن خصائص الأسرة النووية: أنها تتميز بدرجة عالية من الفردية بين أعضائها ودرجة عالية من التحرر ومن الضبط الأسري؛ مما يترتب علية أن تعلو مصلحة الفرد مصالح الأسرة ككل (١٣٠).

أولاً: يصح تعميم هذا الرأى على كل الأسر الممتدة فعدد لا بأس منه من تلك الأسر، ما زال يحافظ على الضبط الداخلى بين أعضائه والتعاون. وغالبا ما يكون هذا الشكل داخل الأسر العربية التى، تتمسك بالتعاليم الدينية، والتى تحافظ على التقاليد. ولقد ميز "كنجزلى دايفيز" بين وظائف أساسية للأسر النووية وهى"التناسل ورعاية الأطفال والصغار والوضع والتنشئة الاجتماعية ". ووظيفة الوضع تعنى ربط الفرد بنسق مهنى أو تسلسل رئاسى. وهى وظيفة ليست تخص كافة الأسر النووية. وبهذا فهى تقوم بوظائف جنسية واقتصادية وتناسلية وتربوية (١٣١).

ويتسع نطاق الأسر الممتدة Extended Family؛ عن الأسرة النووية؛ فبالإضافة إلى الآباء والأطفال تمتد لتشمل الأقارب الآخرين من الأجداد والأعمام والعمات، وفى صورة أخرى تضم رجل كبير وزوجته أو (عده زوجات) وأطفالهم المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم غير المتزوجين، وجميعاً يشكلون حياة اجتماعية واقتصادية تحت رئاسة الأب الأكبر أو ما يدعى بكبير العائلة (١٣٢).

وبعضهم يصفها مجموعة تتألف من عدة عائلات نوائية' تربط فيما بينهم علاقات قرابية، ويكون القاسم المشترك لها (المسكن الواحد)، وأحيانا لا يقيمون بالسكن نفسه ويرى أيضاً"فوجل Vogel وبل Bell" أن الروابط بين هذه الأسر، تبنى على الانحدار أو الدم أو الزواج، أو التبنى Adoption، ونظام التبنى يندر وجوده بالمجتمعات العربية الإسلامية؛ لرفض الشريعة الإسلامية له ولكنه ينتشر فى المجتمعات الغربية، وأحياناً يطلق على الأسرة الممتدة: الأسرة المشتركة.

ويفرق بين: الأسرتين النووية، والممتدة فى ظهور الأولى فى المجتمعات الصناعية في حين توجد الثانية فى دول العالم الثالث؛ مثل: (ساحل العاج، وغرب إفريقيا). والرابط الدموى هنا أكثر أهمية من السندات الزوجية كما فى الحالة الأولى، ولكن توجد بمجتمعات العالم الثالث أسر نووية، ويعزى سببها إلى موجة التحديث، وبرغم أن اليابان فى غاية الصناعة، إلا أن الأسر الممتدة فيها تمثل ٣٠% من إجمالى الأسر.

وفى مصر بالمناطق الحضرية بدأت الأسرة؛ تظهر بسبب ازمة الاسكان فتتخذ الأسرة حلا للأزمة بتزويج الابن أو الابنة فى شقتها فى حالة أتساعها؛ ومن هنا تتحول الأسرة النووية إلى أسرة ممتدة (١٣٣).

وخلاصة القول: إن أغلب علماء الاجتماع، وخاصة من جيل الرواد الأوائل يعتقدون بأن الأسرة تتطور من أشكال كبيرة ممتدة إلى أشكال أصغر فأصغر، ومثال على ذلك رأى العالم الفرنسى "دور كايم" الذى يعتقد أن الأسرة أخذت تتقلص فى ظل الثقافات الراقية القديمة من كبر أشكالها إلى أصغرها فأصغرها وهو ما أطلق عليه اسم قانون تقلص حجم الأسرة أو قانون التناقص Lio de Contraction، ولم يستبعد احتمال بعض الأشكال القديمة فى فترات أحدث تاريخياً.

هذا، وتتسم الأسرة الحديثة بتغير المركز الاجتماعى لعناصر الأسرة؛ فنتيجة لخروج المرأة للعمل، جعلها تشارك فى تخطيط ميزانية الأسرة، وفى اتخاذ القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال. وعامةً فهى بدأت تشارك ببطء فى مسئولية رعاية الأسرة وتخطيط مستقبلها، بالإضافة إلى إهمالها عدداً من مهماتها الأسرية وخاصة رعاية الأطفال، وكذلك تمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة فلكل فرد كيانه الذاتى، فقد فقدت الأسرة صفتها كوحدة قانونية جمعية، فالملكية لم تعد جمعية، أيضاًانتشار العناية بمظهر الحضارة والكماليات وإغفال المسائل الضرورية، تراجع دور الأسرة فى إحكام عملية الضبط والرقابة، وخاصة فى المناطق الحضرية؛ بسبب انتشار الشرطة، ونمو المحاكم، والمؤسسات الرقابية كأده للتوجية الاجتماعى (١٣٤).

عموماً فالأسرة المصرية تتحول بالفعل إلى اسرة نووية، وتفقد كثيراً من وظائفها، بانتقالها إلى مؤسسات ومنظمات اخرى بالمجتمع. وبرغم هذا لم تتخذ حالة العزل عن النسق القرابى، فمازالت تحافظ على اقل العلاقات الممكنة بالأقارب. ويظهر هذا الامر بشكل واضح فى المدينة، ولكنها لم تفقد علاقاتها بالجيران أو زملاء المهنة أو الاصدقاء (٤).

جـ - مفهوم العنف الأسري:

لم يجتمع العلماء حتى الآن على تعريف العنف الأسري؛ لأن تسمية الفعل Actبأنه مؤذ Abusiveأو عنيف Violentليس قراراً موضعياً وإنما هو حكم موضوعى.

ويحاول بعضهم تعريف العنف الأسري بأنه يضم جميع أنواع جرائم العنف، التى يرتكبها الجانى، الذى يتصل بالجانى، إما من الناحية القانونية أو من الناحية البيولوجية.

ويعرفه **"التير"** بأنه أنماط سلوكية تصنف ضمن أفعال العنف، وهى أفعال يرتكبها الأقوياء فى الأسرة، ويذهب ضحيتها الضعفاء وخاصة الأطفال والإناث منهم، وجاءت هذه التسمية، لأنه يحدث فى محيط الأسرة والعائلة (١٣٥).

ويتضح من خلال هذا التعريف، أن العنف الأسري فعل قرين الصلة بالأقوياء فى الأسرة؛ ذلك لأنهم غالباً ما يملكون زمام الأمور مثل الرجل. ولا يعنى هذا أن الرجل فقط هو القائم بالعنف فى المحيط الأسري فالمرأة كثيراً ما تقوم بهذا الفعل. هذا ما أوضحته أحدث الدراسات وهو أيضاًتصرف يتصف بالعدوانية وغير المشروعية، يقوم به فرد أو مجموعة أفراد تجاه فرد أو افراد اخرين فى الأسرة، نتيجة عوامل اجتماعية، أو اقتصادية، أو نفسية، أو ثقافية، وغيرها، وتتراوح فية درجة العدوانية ما بين النظرة الحادة، واللفظ الجارح وهو ما يعرف بالعنف المعنوى، والضرب أية أده، والقتل وهو ما يعرف بالعنف المادى، مما يؤثر سلبا على بناء الأسرة وتماسكها، وينعكس على المجتمع وتقدمه، ويرى Thompsom بأنه أحد أنماط السلوك العدوانى الذى ينتج عن وجود علاقات قوية غير متكافئة فى اطار تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، وما يترتب على ذلك من تحديد الادوار ومكانة كل فردمن افراد الأسرة، وفقا لما يمليه النظام الاقتصادى الاجتماعى السائد فى المجتمع، وهو يتفق مع التعريف السابق فى كون العنف الأسري سلوكا عدوانيا هجومى(١٣٦) .

ويعتبر "ليستيد M.Lystad" العنف الأسري ذلك السلوك الذى يتضمن هذا العدوان القتل، والاغتصاب، والضرب، والصفع، والدفع بقوة، ويؤخذ على تعريف "ليستيد" قصر الامر على أنماط السلوك الأشد خطورة فقط. ويشير إلى عملية إساءة أحد أفراد الأسرة للآخرين داخل نطاق الأسرة بما يعكس إنكاره لحقوقهم المدنية.

ويتمثل العنف الأسري فى ارتكاب أحد أفراد الأسرة سلوكا، وإمتناعه عن ممارسة سلوك يترتب على أى منهما حرمان باقى أفراد الأسرة الأخرين من حقوقهم وحرياتهم، ويحول دون تمتعهم بحق الاختيار، ويطلق علماء الاجتماع فى الغرب عليه اسم العنف المنزلى Domestic violence لأنة يمثل سلوكا قهريا كأن تكون الزوجة ضحية الزوج أو الابناء ضحايا زوج أمهم أو أبيهم، ويغلب عليه طابع السرية والخفاء ذلك لأنه يتم داخل جدران المنزل ولا يضطلع علي أحد من خارج المنزل إلا إذا حصلت شكوى من قبل الضحية لدى الجهات الرسمية-ومن ثم- فهو سلوك عنفى غير معلن، من هذا وخلافا للجرائم التى تقع خارج الأسرة، فالضحايا يعيشون مع المهاجمين لهم (١٣٧).

ووضع المجلس الأوربى في العام ١٩٨٦ تعريفاً للعنف الأسري، بأنه "أى فعل يرتكب داخل إطار الأسرة"، والذى بدوره يتعرض للحياة، أو السلامة الجسمانية أو النفسية، أو حرية العضو الآخر للأسرة نفسها " وعلى النحو نفسه يعرف العنف الأسري بـــ السلوك العنيف الذى يمارسه أحد أفراد الأسرة أو الوحدة المعيشية. ضد عضو آخر بالأسرة نفسها، ويلاحظ إن أخطر أنواعه يقترفها الذكور ضد النساء، ولعل النساء الآن قد تقدمن فى شدة العنف الأسري ودرجة خطورته، وتظهر هذه الصورة بشكل واضح لدى الزوجات ضد أزواجهن، فلو تناولنا العنف المادى لوجدنا المرأة تقدمت تقدماً ملحوظاً فى فنون القتال والتمثيل بالجثة؛ فلم تعد المرأة ذلك الطرف الضعيف الذى لا يقوى على شيء.

ويرى"ترنر Turner، وهلمزHelms" تعدد أنماط العنف الأسري، فلا يقتصر على صورة أو شكل وحيد إنما يتضح من خلال الإساءة للأزواج

Spouse Abuse ، الإساءة للأطفال Child Abuse، أو الإساءة للإخوة والأخوات Sbiling Abuse، أوالاساءة للآباءParent Abuse، أو الإساءة لكبار السن Elder Abuse (١٣٨).

من هنا نجد أن أشكال وصور العنف الأسري تتعدد وتتنوع؛ ما بين " قسوة الأزواج، والاعتداء على الأطفال وإهمالهم، وقسوة الأشقاء، القسوة ضد الآباء، وسوء معاملة وإهمال كبار السن ". ولعل من أحدث الصور للعنف الأسري ما نراه من تبضيع للمرأة والمتاجرة بجسدها أو بعملها، وكذلك المتاجرة بالأطفال، وتسويقهم فيما يشبة نظام الرق، وإرسال الفتيات للعمل كخدم بالمنازل، كما هو الحال فى الفلبين وأندونسيا.

إذن فالعنف الأسري لا يقتصر فقط على الزوجين، ولكنه يشمل الأطفال سواء بالإيذاء أو سوء المعاملة، وهو بصورة أكثر تحديداً يشير إلى سوء المعاملة، من قبل شخص واحد تجاه الآخر فى نطاق الأسرة.

وتناولت حركة التحرير النسائية Feminism movement مفهوم العنف الأسري، بأنه يشير إلى السلوك الذى يقتضى الاستخدام المباشر للاعتداء الجسدى ضد أحد أفراد الأسرة رغماً عن إراداته (١٣٩).

من هنا، فالعنف الأسري يمثل انعكاساً لمظهر عدم المساواة فى القوة بين الجنسين وقهر للمرأة. يتفق هذا التعريف مع التعريفات السابقة؛ فى أنه فعل عدوانى مسيء، يقع على المجنى عليه بغرض؛ فرض السيطرة، ولكن كما تناولنا آنفاً إن العنف ليس فقط جسدياً.

وإذا كان العنف الأسري يتجسد فى إطار الصراع القائم بين الرجل و المرأة فى ظل الأسرة النووية الأوروبية حيث تصبح المرأة "الزوجة" هى الطرف الذى يتعرض للعنف بنوعيه المادى والمعنوى، فإن الأمر يختلف من مجتمعات العالم الثالث التى تتعدد فيها أشكال الأسرة وعلاقتها هنا؛ فالعنف يشمل الأطفال والمرأة الأم والزوجة وكذا الرجل الأب أو الزوج أو الأخ أو الابن. ويؤخذ على هذا التعريف رؤيته للعنف الأسري على أنه مجرد صراع بين الزوج والزوجة، وتناسى أو إهمال العنف الذى

يتعرض لة الأبناء من قبل الآباء أو غير ذلك أو العكس. هذا من ناحية الأسرة الأوروبية.

وبشكل عام يعرف العنف الأسري بكل فعل يصدر عن أحد أو بعض أفراد الأسرة؛ بهدف إلحاق الأذى والضرر المادى أو المعنوى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل واضح أو مستتر، بالمستهدفين من العنف أو بأى من رموزهم ومتعلقاتهم بشرط وجود نية القصد (١٤٠).

والعنف الأسري النفسى الذى يستهين به بعضهم داخل النطاق الأسري، متمثل فى :" الهجوم اللفظى مثل السخرية، والتحرش اللفظى، وإطلاق بعض الألقاب التى تضر بنفسية الضحية، والعزلة الاجتماعية، والغيرة الشديدة والسلوك التملكى كمراقبة سلوك المرأة، التهديد اللفظى بالاعتداء والإيذاء، تهديد المرأة بالهجر أو الطلاق، تخريب الممتلكات الشخصية".

ومن الناحية النفسية، فعرفته جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association بأنه "نمط من السلوكيات المسيئة، التى يتعرض لها فرد من أفراد الأسرة متمثلة فى أشكال سوء المعاملة النفسية والجنسية والجسدية، التى يستخدمها طرف أخر من أطراف الأسرة؛ بغرض السيطرة والأساءة.

ومن الناحية القانونية، فيشير إلى تلك الأفعال المقصودة، التى تسبب الألم أو الجرح أو الاعتداءات أو التهديدات أو أفعال ضد الملكية أو الاغتصاب.

وعن العنف الأسري الموجه ضد الطفلة الأنثى، فيراه بعضهم بأنه جزء أصيل من التراث؛ فالأسرة المصرية تجبر الفتاة على ترك اللعب واللهو لمساعدة أمها فى أعمال المنزل، وتجبرها على خدمة شقيقها الأكبر. وإذا رفضت الطفلة أو الأنثى تعاقب دون أن يستهجن المجتمع ذلك، وفى الوقت نفسه لا تقسو الأم المصرية على ابنها الذكر لعدة أسباب (١٤١).

وهذا الأسلوب غير التربوى يعود بلا شك بالضرر على الأنثى، على حسب نوعية العقاب الموجه إليها، وأيضاًما يتبع ذلك من تفرقة بينة فيما بينها وبين أخيها الذكر. ولكن هذا الأمر لا يعمم على كافة الأسر سواء المصرية أو غيرها من الأسر، فعدد لا بأس به من الأسر تعلم كيف تعامل أبناءها سواء كان ذكرا أو أنثى دون تفرقة فيما بينهما.

وغالباً ما تعانى الفتيات من العنف الجنسى، والقائم على نوع الجنس داخل نطاق الأسرة، ومن الإهمال إلى زنا المحارم Incest، ولا يُبلغ غالبا عن هذه الانتهاكات؛ لأنها تشمل الآباء أو زوج الأم أو الأشقاء أو الأعمام أو الجدود، كما تحدث ممارسات تقليدية ضارة بعلم، وأحيانا بمشاركة أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء المقربين.

ورد تعريف العنف ضد المرأة فى إعلان الأمم المتحدة للعام ١٩٩٣، بأنه" أى فعل يحتوى على العنف، ويترتب عليه إيذاء جسدى، أو جنسى، أو نفسى، يرتكب ضد المرأة، بما فى ذلك حرمان المرأة من الحرية سواء فى الحياة العامة أو الخاصة بها ". وقد نص الإعلان العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة على ضرورة أن يشمل مختلف أشكال العنف التى تتعرض له المرأة؛ كالعنف الأسري وصوره، المتمثلة ف،ى " الضرب المبرح، والإساءة الجنسية للأطفال الإناث داخل الأسرة، والاغتصاب الزواجى، وبتر الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) "(١٤٢).

وتشير الإساءة الزوجية إلى أى فعل أو سلسلة من الأفعال؛ سواء العاطفى أو البدنى أو الجنسى. وتعنى إساءة معاملة الطفل Child Maltreatment لدى "مارتن ووالتز" أنها تضم جميع صور الضرر البدنى والانفعالى، والعنف اللفظى، والضرر الجنسى والإهمال والهجر. لهذا فإساءة معاملة الطفل تحمل ركنين: أولهما معنوى متمثل فى الإساءة العاطفية والهجر والحرمان والإهمال، وثانيهما مادى متمثل فى الضرب والجرح والقتل والإيذاء الجنسى للفتى أو الفتاة من قبل أحد أفراد الأسرة.

وفى العام ١٩٧٤ أقر الكونجرس الأمريكى قانون وقاية وعلاج الطفل من الإساءة، وكذلك القانون ٩٣-٢٤٧؛ لتحديد تعريف وطنى لمصطلح إساءة معاملة الطفل، ووصف الأفعال التى يجب أن تقوم بها الولاية لحماية الطفل، وكان على النحو الآتي " الأذى، أو الجرح البدنى، أو النفسى، الإساءة الجنسية والإهمال وإساءة معاملة الطفل قبل وصوله سن الـ ١٨ من العمر على يد شخص مسئول ".

وفى هذا المقام يجدر بنا توضيح ماهية العنف الجنسى؛ حيث يعرف بأنه المعاناة بواحد أو أكثر من الأفعال الآتية؛ حيث تجبر المرأة على الجماع فى حين عدم رغبة منها، أو إجبارها على القيام بممارسة جنسية مهينة أو مذلة(١٤٣). ويعرف زنا المحارم بأنة الاتصال الجنسى بمن تحرم الشريعة أو القانون أو العرف الاجتماعى الاتصال بهم. وحدث بين أشخاص يرتبطون برابط الدم أو قرابة الدم. ولهذا الفعل أصوله فى الفكر التحليلى فى عقدة أوديب. وهواجس إتيان المحارم تعد أعراضاً للعصاب والذهان العقلى. وأكثر صور هذا الانحراف شذوذاً تلك العلاقة الجنسية التى تقوم بين الأب والأبنة أو الأخ و أخته. وتنص المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات المصرى على أن " من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة، أو المؤقتة فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتواليين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ".

وفى ضوء ما سبق، يمكن تحديد العنف الأسري تحديداً إجرائياً فى هذه الدراسة؛ على أساس أنه يعنى أى اشارة أو تلميح أو فعل أو سلوك يتسم بالعنف، أو اى تصرف يتسم بالعدوانية، يصدر عن أى أحد أو بعض أفراد الأسرة من الذكور أو الإناث؛ بهدف إلحاق الأذى والضرر المادى أو المعنوى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل واضح أو مستتر على أحد أو بعض أفراد الأسرة، داخل إطار أو نطاق الوحدة المعيشية للأسرة سواء كانت أسرة نووية (زواجية) أم ممتدة (١٤٤).

يجمع العلماء على تعريف النظرية العلمية على اساس أنها " نسق فكرى استنباطى متسق حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة. ويعرف "اليكس ثيو Alex Theo "النظرية بأنها مجموعة من الفروض المرتبطة منطقياً، والتي تفسر العلاقة بين مختلف الظواهر. ويرى "ثيو" أن النظرية الجيدة هي التي يمكنها تفسير مجموعة كبيرة من الملاحظات الواقعية، واقتراح التنبؤات حول ما يمكن ملاحظته في المستقبل، والتحقق من صحته(١٤٥).

كما عرفت النظرية في الحقل الاجتماعي بأنها " محاولة تهدف إلى تفسير أو شرح ظاهرة Phenomenon أو نظام Order أو مشكلة Problem في مجال الحياة الاجتماعية، وذلك في إطار التحليل العلمي المقارن للظواهر أو النظم أو المشكلات المرتبطة بها؛ بحيث تفسر كل منها الآخرى؛ تبعاً لطبيعة المتغيرات المنهجية، التي يهدف إليها البحث العلمي "(١٤٦).

ويهتم علم الاجتماع بالنظر إلى ظواهر المجتمع ونظمه ومشكلته، من خلال عدد من المنظورات الأساسية، التي تعكس الخبرة الاجتماعية لكل منها، وإيجاد التفسيرات المناسبة لها. ومن أكثر المنظورات شيوعاً في نظريات علم الاجتماع المعاصر هي منظور البنائية الوظيفية، ومنظور الصراع، ومنظور التفاعلية الرمزية التي سوف تستعين بها الباحثة في تفسير مشكلات التحضر والعنف الأسري (١٤٧)

وسوف تعرض الباحثة فيما يأتي للمنظورات الأساسية في علم الاجتماع، وتفسيرها لمشكلات التحضر والعنف الأسري، ثم تعرض الباحثة بعد ذلك للنظريات السوسيولوجية، التي تفسر مشكلة العنف الأسري.

أولاً: المنظورات الأساسية في علم الاجتماع و تفسيرها لمشكلات التحضر والعنف الأسري:

هناك ثلاثة منظورات أساسية في علم الاجتماع، وهي: منظور البنائية الوظيفية، ومنظور الصراع، ومنظور التفاعلية الرمزية. وستحاول الباحثة

فيما يأتي تعرُف كيفية تفسير كل من هذه المنظورات الأساسية لمشكلات التحضر والعنف الأسري (١٤٨).

١- تفسير منظور البنائية الوظيفية لمشكلات التحضر والعنف الأسري:

استمد المنظور الوظيفي جذوره الفكرية من الاتجاه الوظيفي في علم النفس، وخاصة نظرية الجشطالتية، وأيضاً من الوظيفية في الأنثروبولوجية والتي تظهر في أعمال "مالينوفسكى B Malinowski ". وقد استمدت أصولها الفكرية من كتابات "أوجست كومت" A.Comte، و"هربرت سينسر H.Spencer"، و"اميل دوركايم E.Durkeim"، ويعد "تالكوت بارسونز T.Parsons"، وروبرت ميرتون R.Merton من أهم ممثليها في الولايات المتحدة.

ويركز المنظور الوظيفي على فكرة أساسية تقوم عليها، وهي فكرة تكامل الأجزاء في كل واحد، والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع، وتترابط أجزاء المجتمع مع بعضها(١٤٩)،على الرغم من استقلالها الظاهري. وهذه الفكرة تستمد من النظرة العضوية في ترابط أجزاء الجسم الحي داخل البناء الكلى للكائن الحي، وبالقياس أو المشابهة تحاول الوظيفية تطبيق هذه النظرية العضوية على الوظائف الاجتماعية، التي تقوم بها التنظيمات المتباينة داخل البناء الاجتماعي الكلى؛ فهذا الترابط والتناغم ما بين التنظيمات بالمجتمع كيان واحد، وإذا اشتكى منه تنظيم، أو حدث له أي نوع من الخلل أو الوهن، تصاب أيضاً باقي التنظيمات بالمجتمع الكلى بهذا التغير المفاجئ(١٥٠).

ومن أبرز سمات المنظور الوظيفي تأكيده أن المجتمعات تتجه نحو التوازن Equlibrium، ويؤكد أن القوة المكونة للنظام الاجتماعي تعمل على تخفيف حدة الانحرافات والتوترات داخل النظام ككل ، وكل نظام قابل للتغير التدريجي والمستمر طبقاً للحاجات والمتطلبات التي تشبع رغبات أفراد المجتمع؛ تبعاً لاختلاف الزمان والمكان، وفكرة التوازن لدى "باسونز" تتحقق، ويتم المحافظة عليها بطريقتين: التنشئة الاجتماعية،

الضبط الاجتماعي. ومما لا شك فيه أن الطريقتين متكاملتان لبعضهما البعض فحينما تفشل الأولى، وتعجز عن إدارة سلوك الأفراد نحو الاتجاه القويم، تعظم فيه دور الطريقة الآخرى، عن طريق الإقبال على السير في الاتجاه القويم السليم(١٥١).

أما بالنسبة لتفسير منظور البنائية الوظيفية لعملية التحضر فيكون على النحو الآتي:

حيث ينظر "فيرنارد تونيز Fernard Tonnies" (١٨٥٥_ ١٩٣٦) إلى التحضر، بأنه أدى إلى تدمير المجتمعات التقليدية والجماعات الأولية. ويرى "**تونيز**"أن بالمجتمعات الصغيرة توجد قواعد من القيم المشتركة وعملية الاتصال الاجتماعي المتكرر، وعكس الحال في المدن فحالها في تغير وتبدل مستمرين، وليس هناك توافق في الآراء بشأن القيم والمعايير، كما تتميز فيه الاتصالات الاجتماعية بالسرعة والفردية تحل محل الولاء للجماعة، وإخفاء الهوية محل المودة، والناس لا يشعرون بانتمائهم إلى المدينة بل مجرد عملية استخدام مواردها فقط (١٥٢).

وفكرة "**دوركايم**" عن المجتمعات التقليدية التي تقوم على التضامن الآلي، ويتبع أعضاء المجتمع في الغالب أسلوب حياة واحد، والمعتقدات مشتركة، وفي المدينة والمجتمعات الصناعية تقوم على فكرة التضامن العضوي. وتقسيم العمل، والمجتمع على درجة عالية من التخصص. كل هذا وغيره خلق جواً من التباين الواضح في الخبرات والقيم.

كما أن الناس يعتمدون على الآخرين؛ من أجل البقاء على قيد الحياة، ويقوم التضامن العضوي على فكرة الاعتماد المتبادل الذي خلق حالة من الاغتراب، والأنوميا، والعزلة الاجتماعية، كما أن الانحراف أكثر ظهوراً في ظل التضامن العضوي في المناطق الحضرية(١٥٣).

ويرى أصحاب المنظور الوظيفي إزاء تعرضهم لمشكلة التحضر، أن التحضر السريع أدى إلى تفكك النظم الاجتماعية التي تشكل في مجموعها البناء الاجتماعي ، كما نجد أن الأنماط الثقافية القديمة التي كانت تعد

وظيفية Functionalبالنسبة للمعيشة الريفية، قد تم التخلي عنها نظراً لأنها تصبح غير وظيفية DysFunctional في المجتمع الحضري، ونتيجة لذلك ترتفع معدلات الجريمة والانتحار والطلاق(١٥٤).

أما بالنسبة لتفسير منظور البنائية الوظيفية لمشكلة العنف الأسري:

فيرى العنف على أن له دلالة داخل السياق الاجتماعي، كما تراه يظهر نتيجة لفقدان الانتماء للجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه سلوك أعضائها، أو بسبب الافتقار إلى المعايير ونقص التوجيه والضبط الاجتماعي ، أو من رؤية أخرى قد يتخذه بعضهم سبيلاً لعدم درايتهم بأسلوب سواه .ولذلك يكون العنف انعكاسا للقيم الاجتماعية للمجتمع الذي يظهر فيه(١٥٥).

كما أن العنف يعكس الضغوط والعلل والأمراض الاجتماعية الكامنة، وأوجه الخلل في الهيكل الاجتماعي، والتي تخلق الصراعات بين الفئات الاجتماعية؛ مثل ما حدث بين البيض والسود، والحكومة والموظفين (المواطنين)، وتلك الظروف الاجتماعية والمناخ السيئ يخلق حالة من الإحباط تدفع إلى الانحراف(١٥٦).

كما تعد الجريمة أحد أنماط السلوك التي يرفضها ويهاجمها أفراد المجتمع؛ لكونها تعد من بين الأضرار أو المعوقات الوظيفية(١٥٧)، فتحدث بدورها نوعاً من الخلل الاجتماعي أو الفوضى Disorganization التي تعود بنتائج غير مرغوب فيها ومن ثم تعوق قدرة المجتمع على التكيف وحفظ النظام الاجتماعي العام(١٥٨)، في حين أن العنف قد يكون أحد أمرين؛ فقد يستخدم كل من الشرطي واللص العنف، لكن الأول يمثل صورة إيجابية (وظيفيا)، والثاني يمثل صورة سلبية (غير وظيفيي)؛ إذا فهو يستند إلى السياق الاجتماعي الذي يتم فيه (١٥٩).

إلا أن بعض أنصار الوظيفية، يفسرون العنف على أنه شيء طبيعي؛ ذلك بسبب انتشاره ووجوده بكافة المجتمعات، فلا يخلو مكان به تجمع من وقوع أحداث العنف والجريمة. وعلى هذا النحو قد يكون له من وجهة

نظرهم نتائج إيجابية بالنسبة للمجتمع في بعض الأوقات؛ ذلك لأن عملية الردع التي تحققها من خلال العقوبة المناسبة على المنحرفين عن المعايير الاجتماعية؛ الأمر الذي يعمل على تعزيز فكرة الامتثال Conformity في المجتمع، كما أن "دوركايم" يرى أن الجريمة تحقق مكاسب وظيفية؛ عندما تعمل على تغيير مسار الناس عكس الاتجاه، الذي يسلكه المجرمون والخارجون عن القانون(١٦٠).

ويرجع "دوركايم" ظهور الجريمة في المجتمعات التي يسودها النظام التام أويشتد فيها أثر العقل الجمعي، الذي يتحرر من المواقف التي تخلق الأنانية وانهيار المعايير وضعفها إلى أمرين:

أ- ضعف نفسي وبيولوجي للمجرم.

ب- عجز المجرم نفسيا وبيولوجيا عن إدراك مطالب الحياة الاجتماعية، المنظمة نتيجة عامل الوراثة(١٦١). بهذا "فدوركايم" يقصر العنف في المجتمعات المنظمة على فئة من الناس يصيبهم الوهم النفسي أو البيولوجي فقط.

ويرى "دور كايم" أن الانحراف ملازم لتطور المجتمعات الحديثة، التي يتحرر فيها الناس من القيود والضوابط التي كانت سائدة في المجتمعات التقليدية(١٦٢).

في حين يذهب "روبرت ميرتون" الذي تبنى وطور فكرة "دوركايم" عن المعيارية والضياع، وتعامل معها على أنها حالة من التعبير عن الضغوط الاجتماعية التى تفسر السلوك الإجرامي في المجتمعات التي يسودها النظام، عندما تحدث حالة من عدم التوازن بين الغايات المتفق عليها ، وبين أساليب تحقيق الغايات(١٦٣).

وقد وضع "ميرتون" تقسيما واضحاً فيه انحراف الناس، على أساس كيفية التكيف مع متطلبات مجتمعهم؛ حيث تمارس بعض الهياكل الاجتماعية ضغطا واضح على بعض الأشخاص في المجتمع ، كما يفسر الانحراف على أساس مفهوم غير أخلاقي Anomie وتلك الأنوميا

الناتجة عن الإحباط والارتباك؛ كأمريكا الشمالية وغيرها من المجتمعات الحديثة؛ فهي معرض لمستويات عالية من الأنوميا؛ ذلك لأن الناس يطمحون في الوصول إلى الرفاهة المادية، والمكانة الاجتماعية، ومع ذلك فإن وسائل تحقيق هذه الغايات المحددة ثقافياً يتطلب العمل الشاق والادخار(١٦٤). من هنا فلا يستطيع بعض الأشخاص تحقيق ذلك فقد يعانى ابعضهم من التغيرات الاجتماعية السريعة؛ مثل إغلاق المصانع فيلجأون للعنف والجريمة.

ويذهب "بارسونز" إلى أن العنف ينشأ من خلال ميل دافعي عند الشخص العنيف لأن يسلك مسلكاً مخالفاً لما تحدده الأنماط المعيارية المؤسسة جملة أو غير ذلك، كما أن العنف سلوك يميل إلى إحداث خلل في العمليات التفاعلية. ويقسم "بارسونز" صور الانحراف إلى الأنماط الآتية: أولاً: التقبل القهري لتوقعات المكانة، ثانياً: الأداء القائم على التوجيه القهري، ثالثاً: الانسحاب الاجتماعي، رابعاً: التمرد والثورة (السلوك العنيف)(١٦٥).

يُجمع "دوركايم وميرتون وبارسونز" على رد العنف والسلوك العنيف، إلى فكرة الانحراف عن المعايير Norms، التي تقررها المجتمعات، كل تبعاً للثقافة الخاصة به؛ فما يعد جريمة هنا لا يعد جريمة هناك .

أما "مالينوفسكى" خلال معالجته لقضية توازن النسق فقد رأى أن استمرار السلوك الانحرافي، وما يؤديه من عمليات ومواقف صراعية في النسق يخلق واقعاً جديداً متغيراً عن الواقع السابق على قيامها، ولا يمثل السلوك الانحرافي لدى الوظيفين سلوكاً عشوائياً أنما هو سلوك له دلالة داخل السياق الاجتماعي. فهذا السلوك إنما يعكس إلى حد كبير القيم الاجتماعية للمجتمع الذي يحدث فيه، أو ذلك الذي يتضمن على الأقل تأثيماً للخروج على ما تعارف عليه المجتمع من مقاييس سلوكية(١٦٦).

ولا ينبغي النظر إلى الانحراف على أنه عرض من أعراض اختلال البناء الاجتماعي، وإنما لابد أن ننظر إليه ونأخذه كوسيلة لدعم تماسك

الجماعة من خلال تقوية ورفع سلطة المعايير، وزيادة جهاز الضبط الاجتماعي في المجتمع (١٦٧).

ويرى الوظيفيون أن منشأ العنف، يرد إلى حالة غير أخلاقية أو من حالة الأنومى، وأن العنف يزداد عندما تضعف المؤسسات الاجتماعية المسئولة عن التنشئة الاجتماعية؛ مثل الأسرة، والمدرسة، والتنظيمات الدينية، وغيرها، كما يحدث عندما تضعف الآلية الرئيسة للسيطرة الاجتماعية على الناس في الحياة اليومية(١٦٨).

هذا، وتتمثل الأضرار الوظيفية للجريمة، في إضعاف العلاقات الشخصية بين أعضاء المجتمع، وخلق حالة من الشك بينهم. وعلى الجانب الآخر يرى بعض الوظيفيين أن الجريمة تؤكد وجود صناعة الجريمة، والتي تتمثل في وجود عدد هائل من الهيئات والعاملين الذين تعتمد أعمالهم على وجود الجريمة في المجتمع، من أفراد الشرطة والقضاة وغيرهم، وكذا المحاكم والسجون وأقسام الشرطة، إذاً فالجريمة من وجهة نظرهم تعمل على إيجاد فرص عمل لبعض أفراد المجتمع؛ فهي في هذه الحالة تعد أمراً وظيفياً، في حين تعد أمرا ضاراً وظيفياً؛ لأنها تعمل على اختفاء الموارد النادرة اللازمة للإنتاج (١٦٩).

وفي إطار تفسير العنف الأسري، فيركز الاتجاه الوظيفي على الوحدات الصغرى؛ " كالأسرة الفردية، والأنساق الاجتماعية الصغيرة نسبياً "، ويهتم بتفسير العنف المتبادل بين الزوجين وبين الأبناء وكبار السن داخل الأسرة.

فالعنف يعد نتاجاً لظروف اجتماعية، تتمثل في ظروف العمل وحالة البطالة وعوامل عائلية واجتماعية واقتصادية خاصة بالأسرة. وكما يقول "ستراوس" وزملاؤه إن حوادث العنف الأسري، لا يكفي التعامل معها بشكل سطحي، متمثل في التعامل مع مظهر العنف الجسدي للأبناء مثلا وإنما يجب البحث عن تلك الأصول، التي ترد إليها تلك المظاهر أو تلك النتائج(١٧٠).

أي فالعنف الأسري نتاج حالة الخلل في المنظومة القيمية Value System، ويعجز المجتمع على إعادة توازنها، أو التوصل إلى ضوابط قوية، تعمل على تهذيب التصرفات الإنسانية(١٧١).

ويكمن الحل لدى الوظيفيين يتمثل في زيادة التكامل الاجتماعي Social Integration، حيث تقل حدة العنف بزيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية(١٧٢)، وينبغي أيضاًضرورة التمسك بالقيم الدينية، والخلقية، والجماعية؛ من أجل المحافظة على التناسق، والتكامل، وعدم الخروج على الجماعة، وعدم إثارة القلاقل(١٧٣).

مما سبق، يتضح أن رواد المنظور الوظيفي يمثل العنف الأسري لديهم خللاً يصيب البناء الاجتماعي، أو جزءاً من إجزائه، أو أحد إفرازات البناء الاجتماعي، والذي يحدث عندما يفشل المجتمع عن تقديم ضوابط قوية، تعمل على التحكم في سلوك الأفراد، وتجنب الوصول إلى حالة العنف؛ مما يؤدى إلى خلق حالة من العلاقات الأسرية المضطربة، والذي يؤثر بدورة في بناء الأسرة ووحدتها.

٢ - تفسير منظور الصراع لمشكلة التحضر العنف الأسري:

يهتم منظور الصراع بدراسة الوحدات الكبرى في المجتمع، كما الحال في المنظور الوظيفي ولكن بوجهة نظر مغايرة. وترجع الجذور الفكرية لمنظور الصراع إلى" كارل ماركس K.Marx "الذي أكد فكرة الصراع الملازم للمصلحة بين العمال ورأس المال.

ويمثل نظرية الصراع الحديثة أراء بعض العلماء؛ أمثال: "رالف دهرندوروف R .Dahrendorf، ولويس كونر L.Coser، ورونالد كولنر R.Collins، ورايت ميلز C.Wright Mills "(١٧٤).

والفكرة الأساسية التي يقوم عليها المنظور الصراع هي دوام حالة الصراع بين الجماعات والطبقات بالمجتمع، نحو التوتر Tensionوالتغير الاجتماعي Social Change، وعلى الرغم من استمرار حالة الصراع إلا أن هنالك فترات مؤقتة يسودها الاستقرار Stability.

ويفترض أصحاب منظور الصراع أن النظام الاجتماعي العام Social Order، يُفرض بالقوة على طبقة الضعفاء، من قبل تلك الطبقة التي تمتلك زمام القوة بالمجتمع، أياً كانت سياسية أم اقتصادية؛ فمن وجهة نظرهم فالجماعات تتصرف على أساس مصالحها الشخصية، وقد تلجا أحيانا إلى القوة لتحقيق أهدافها. ويركز المنظور على دراسة الصراع والمنافسة على الموارد النادرة " الثروة، والقوة، والنفوذ "(١٧٥).

ويقدم "ماركس" تشريحا للمجتمع على النحو الآتي: إذ يشكل فيه القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج " البناء الطبقي " ما بين طبقتي البرجوازية " ملاك الأراضي وأصحاب رأس المال "، والبلوريتاريا " المزارعين والعمال "فالأساس الاقتصادي للمجتمع Economic Base متمثل في أسلوب إنتاج السلع، والبناء الطبقي يؤثر في الأشكال التي تأخذها النظم الأخرى؛ فمن يملكون رأس المال يملكون زمام القوى والتحكم في السياسة، في حين تشكّل الأفكار، والسياسة، والقانون، والدين، ونظام الأسرة، والتربية، والحكومة " البناء الفوقي للمجتمع Superstructure (٣)(١٧٦).

أما بالنسبة لتفسير منظور الصراع لعملية التحضر، فيرى "ماركس" أن التفرقة بين المركز الحضري والمركز الريفي في القرن التاسع عشر إنما يعكس ذلك الصراع الكامن بين المتنافسين على أساليب الإنتاج؛ ففي الريف يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة. في حين أن المركز الحضري ممثل في النظام الرأسمالي الجديد، والقائم على الإنتاج الصناعي والتجارة.

ويمثل التحضر لدى "ماركس" نتيجة حتمية لابد منها وجذرية لعملية التغير الاجتماعي، والانتقال من المجتمعات الريفية إلى المراكز الحضرية . كما أن تجريد الناس من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، قد أحدث أمراضاً اجتماعية كما في الاغتراب، والأنيميا، والعزلة الاجتماعية، والانحراف (١٧٧).

لقد تأثرت رؤى منظري التحضر بأفكار منظور الصراع؛ ولذلك فهم يركزون على التأثيرات السياسية والاقتصادية وأثرها في النمو الحضري، كما يرى "ديفيد هارفي" أن التحضر جانب من البيئة التي أحدثتها الرأسمالية الصناعية، في حين يرى "مانويل كاسيل" أن البيئة الحضرية تمثل تحليلات رمزية للقوى الاجتماعية والعريقة (١٧٨).

ويقول علماء نظرية الصراع أن التطوير غير المنتظم الذي يحدث في المدينة إنما يعكس اللاتكافؤ في توزيع الثورة والطاقة بالمجتمع، كما أن هذا التطوير غير المنتظم لا يؤثر في المناطق بالهبوط فقط، ولكنه ينتج أيضاًتكاليف خارجية يدفعها المجتمع بالكامل ومن بين هذه التكاليف: زيادة معدل التلوث، والتكدس المروري، وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف والعنف. وطبقا لما أثبته عالم الاجتماع "مارك جوتيدنر Mark Gottdiener" ١٩٨٥ ، تعد تلك التكاليف جوهر الرأسمالية أو ضريبة الرأسمالية، كما أن البعض الآخر من العلماء يرون بأن المدن الرئيسة تعد كبراميل من البارود، التي تُنذر على نحو دوري بالانفجار؛ بسبب ما خلفته الرأسمالية فيها من عنصرية، وفقر وغير ذلك من الأمراض الاجتماعية (١٧٩).

أما بالنسبة لتفسير منظور الصراع لمشكلة العنف الأسري فيرى، علماء الصراع أن العنف يظهر في المجتمعات ذات النظام الرأسمالي، وقد ركزوا على التفاوت الطبقي، وعلى سبيل المثال يرى أن الأغنياء الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية، يستخدمون الحكومة والشرطة في حمايتهم من العمال الذين يهددون بالإضراب.

وعلى الصعيد الآخر، فهم يرون أن الفقراء وانخراطهم في أعمال العنف هو رد فعل على الظلم والظروف الاجتماعية.

كما يرون أن معظم المجرمين وكذلك المجني عليهم من الفقراء، والعاطلين عن العمل، أو من يعملون في مستوى مهني منخفض وكذا الوظائف منخفضة الأجر.

ويرى أصحاب مدخل الصراع أن العنصرية هي عامل مهم في تفسير كثير من أعمال العنف بوصفها جرائم الكراهية ، ويتفق جميع علماء الصراع حول فكرة مؤداها " لن تقل حدة العنف في المجتمع إلا إذا اختفت روابط الطبقة والجنس والعرق (١٨٠).

ومنظور الصراع يرى المجتمع في حالة دائمة من الصراع والمنافسة، مع حالة من الإكراه والإجبار من خلال النظام الاجتماعي، وكذا وجود مجموعات تتنافس من أجل السلطة والثورة. والهيبة وبسبب هذا التسابق المستمر:هناك حالة من عدم المساواة بين من يملكون ومن لا يملكون ، ويتكون المجتمع من الطبقة الحاكمة ، والطبقة المقهورة(١٨١).

كما أن طبقة البلوريتاريا Proletariat غالبا ما تلجأ إلى الجرائم الفردية مثل السرقة؛ من أجل القضاء على مشكلة البطالة والفقر التي أحدثها النظام الرأسمالي المتمثل في سيطرة الطبقة العليا على العمال(١٨٢).

وينظر "ماركس" لحالة الجريمة والعنف أنها نتاج للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وقد درس "أنجلز" العلاقة فيما بين الجريمة والكساد الاقتصادي، وتوصل إلى أن معدل الجريمة في حالة من الزيادة خلال فترات الكساد الاقتصادي، وتقل الجريمة في فترات الرواج الاقتصادي. وهذا ما أكده علماء الجريمة الراديكاليين؛ حيث يسود البناء الاجتماعي المنتج للسلوك الإجرامي عندما "تستبعد الطبقات العاملة من الإنتاج: أي عدم حصولهم على نصيب عادل من الثورة مقابل ما يبذلونه من جهد وعمل"(١٨٣).

من هنا نجد أن أنصار المدخل الصراعى، يفسرون حالة العنف بتلك العلاقة الصراعية القتالية بين أصحاب رأس المال وأصحاب العمل،وبين من يعملون لديهم ولا يملكون شيئا من رأس المال؛ فيدخل الأخير مع الأول في حالة من الكراهية والصراع حتى يحصل على المساواة ويأخذ حقه.

كما يرى منظرو الصراع وجود تفاوت فيما بين الناس في ارتكابهم للجرائم وفقا لطبقتهم. ومن ثم فالجرائم التي يرتكبها ذوو الدخل

المنخفض عادة ما تنطوي على أخذ الأمور عن طريق القوة المادية والعضلية، أما جرائم ذوى الياقات البيضاء لا تنطوي على المبادرة الجسدية العضلية؛ وإنما تتمثل في بعض الصور المخالفة لذلك مثل عمليات الاحتيال والنصب. ويفسر العلماء ذلك بأنهم يريدون أن يكثروا مما لديهم من أموال وثروات، في حين أن ذوى الدخل المنخفض عادة ما تنطوي جرائمهم على غرض البقاء على قيد الحياة(١٨٤).

ومن وجهة نظر "إيرك هوبسباوم Eric Hobsbawm "فإن بعض المنحرفين من الممكن خلال فترة لاحقة أن يمارسوا السلطة والثورة فمثلا قُطاع الطرق في المجتمع الرأسمالي قد شكل في الواقع نوعاً من أنواع الشركات كما كان الحال في تطور المافيا؛ للخروج من تقاليد اللصوص في " صقلية، وجنوب إيطاليا ".

وفقا للشروط التي يوجد فيها، وطبقا للصراع الطبقي. فإن قطاع الطرق من الممكن أن يكون فيما بينهم بطل للثورة؛ مثلما حدث مع "بانكو فيلا Pancho Villa"المكسيكى، الذي أصبح زعيماً للثورة المكسيكية في العقود الأولى من القرن العشرين(١٨٥).

وعموما فالمنظور الصراعى يسلم بأن الصراع هو حقيقة الحياة، ويستمر الصراع، نظراً لندرة الموارد المادية والاجتماعية، كما تستخدم القوة في المحافظة على تلك الموارد، كما يعد القانون آلية مجتمعية تزود الجماعة القوية المسيطرة، ويصاغ القانون من أجل تحقيق مصالحها(١٨٦).

ويقول "كوينى Quinney"١٩٧٤ إن النظام القانوني إنما يخدم مصالح الطبقة العليا بدلا من أن يكون في خدمة المجتمع كله(١٨٧).

ويحلل أصحاب منظور الصراع العقوبات التي يفرضها القانون الجنائي، بأنها تكون شديدة الصعوبة، عندما تفرض على أعضاء الجماعات الفقيرة، في حين لا تفرض هذه العقوبات على أعضاء الجماعات الغنية، وتعود تلك الاختلافات في العقوبة إلى أن الطبقة التي ينتمي إليها المدير

التنفيذي مثلاً ذات تأثير كبير في التشريع وسن القوانين؛ إذ أن العقوبات الجنائية لمرتكبي السرقة بالإكراه تحمى الملكية(١٨٨).

وفي النسق الاشتراكي للاتحاد السوفيتي، نجد أن تدمير الملكية العامة يقابل بعقوبات أكثر عنفاً بالمقارنة بالعقوبات الموجودة بالنظام الرأسمالي بالولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن القانون صيغ لحماية الملكية الخاصة(١٨٩).

ومن ناحية آخرى، يرى "زيميل" أن التعبير عن العداء والعداوة خلال عملية الصراع، يؤدى وظيفة إيجابية حيث يحافظ على استمرار العلاقة الصراعية تحت مظلة من التوتر والضغط ، فالصراع يؤدى وظائف استمرار المجموعة، ما دام أنه ينظم أنساق العلاقات(١٩٠).

كما أن الصراع بين الجماعات من وجهة نظر"جورج فولد George Vold" ينشأ؛ لأن كل جماعة تسعى إلى المحافظة على كيانها من أجل ذلك؛ فهي تسعى إلى أن تنشر ما بين أعضائها مشاعر الولاء والارتباط بالجماعة وتصل إلى مرحلة الروح المعنوية، التي بدورها تحفز الفرد إلى التفاني حتى حد الموت من أجل جماعته. ويمثل ذلك مطلبا أساسياً لقوة رباط الجماعة، من خلاله تستطيع مواجهة ومجابهة أية جماعة آخرى(١٩١).

ويذكر "سيلين Sellin" أن الصراع الثقافي، هو نتيجة حتمية بالمجتمعات المعاصرة التي تتباين فيها الثقافات وتتعدد. ولم يقصد بالصراع أنه بين قيمة منحرفة وآخرى سوية؛ وإنما هو صراع بين ثقافات لكل منها معاييرها وقيمهما الخاصة. ومن هنا يختلف تفسير الجريمة؛ فما يعد جريمة هنا لا يعتبر جريمة هناك(١٩٢).

كما أن فكرة التمييز بين الجنسين إنما تدفع المرأة لجرائم السرقة والدعارة؛ لعدم تمكنها من الحصول على فرص التعليم والعمل ، وإن عملت فهي تتقاضى أجور متدنية، تدفعها للسرقة في ظل النظام الرأسمالي(١٩٣).

كما يرجع أصحاب منظور الصراع عنف الزوجة تجاه زوجها، إلى شعورها بعدم قدرتها على تحقيق أهدافها في الحياة؛ لسيادة نمط عدم المساواة، ومن ثم شعورها (بالإحباط، والظلم الاجتماعي، وعدم تمكنها من الحصول على كافة حقوقها والسيطرة Dominance)، بالإضافة إلى تبعيتها الاقتصادية للزوج، واختلاف المكانة الاجتماعية، وتباين المستوى التعليمي والثقافي؛ فالزوجة هنا تمثل من وجهة نظريتها الطرف أو الطبقة المقهورة، التي لا تملك من الأمر شئياً؛ فتستخدم حيلة العنف لتكون لها كالسلاح القوي الذي من خلاله تحقق أغراضها كما تتفاوت درجات عنفها بتفاوت درجة إحباطها (١٩٤).

وفي ضوء الفكرة السابقة، فقد صور "ماركس وأنجلز" الأسرة بوصفها مجتمعاً طبقياً مصغراً، تقوم فيه طبقة الرجال بقمع طبقة النساء إضافة إلى ما يره "جورج زيميل G. Simmel" من أن العلاقة الحميمة في الأسرة بين الزوج والزوجة، تشتمل علي الحب، وأيضاًتشمل علي العداوة(١٩٥).

كما أن التصنيع والتكنولوجية والتحضر، فرضت بقوة فكرة امتياز الرجل على المرأة. لذا فقد أصبح العنف أداة متزايدة لمحاصرة النساء والعودة بهن إلى الأسرة والمنزل. والرجل يستخدم أساليب متنوعة كالقوة البدنية العضلية، والاغتصاب كي يحط من قدر المرأة التي أصبحت منافساً ومصارعاً له(١٩٦).

وطبقا لنظرية الصراع فمن مصلحة الرجل أن يعمل علي الحد من مشاركة المرأة له في العمل؛ حتى ينفرد بفوائد العمل وحده، كما أن عملية التنشئة الاجتماعية، تمثل السبيل لدى الرجل لأن يحقق هدفه المنشود؛ من استبعاد المرأة وتهميش دورها؛ فتنشئة الأطفال علي عمل الأمور الخاصة بهن من الأعمال المنزلية يجعله يحقق ما يصبو إليه(١٩٧).

وأصبح الرجل يستخدم أساليب متنوعة من العنف؛ بهدف الإنقاص من الذين يصارعونه؛ من أجل استمرار الإحباط لأطول فترة ممكنة(١٩٨).

فالأسرة في منظور الصراع إنما تعد نظاما اجتماعيا يعمل علي تقنية العلاقات الشخصية المتبادلة، من خلال عمليات مستمرة من الصراع والتعارض وحل المشكلات وأداة الصراع(١٩٩).

ولا يغيب هذا الأمر وذلك الصراع القائم بين الزوج والزوجة أي الأب والأم عن أعين الأطفال؛ فيشعر الأطفال بالقهر وعدم الاستقرار النفسي والعاطفي، وكذا يتولد لدى الأطفال ميل إلى العنف؛ ذلك الذي يتنامى داخلها طيلة حياتهم داخل تلك الأسرة المحطمة(٢٠٠).

من هنا طبقا لوجهة نظر أصحاب منظور الصراع فإن العنف هو النتيجة الطبيعية التي لا مفر منها. والناتجة عن أعمال القمع والقهر وعدم المساواة في المجتمع(٢٠١). ويضع أصحاب منظور الصراع الحل لمشكلة العنف، من خلال إعطاء المظلومين مشاركة عادلة في القوة والثورة، من هنا يمكن استخدام قوة المجتمع لإيقاف العنف؛ مما يزيد من احترام الناس للمجتمع ومن رغبتهم في الالتزام به(٢٠٢).

ج_تفسير منظور التفاعل الرمزي لمشكلة التحضر والعنف الأسري:

ينهض منظور التفاعل الرمزي Symbolic Interactionism على أسس فلسفية نفسية؛ إذ تأثر هذا المنظور بالفلسفة البراجماتية (النفعية) Pargmatic Philasophy. وهي على عكس المنظورين السابق توضيحهما؛ إذ تعمل علي تفسير الوحدات المصغرة بالمجتمع؛ فهي تدرس الأفراد بالمجتمع ومفهومهم عن الموقف، والرموز Symbols، والمعاني Meanins، والأدوار Roles، وأنماط التفاعل Interaction Patrns(٢٠٣).

وقد أكد"ماكس فيبر M.weber" أن المجتمعات الإنسانية، يكون تحليلها ودراساتها، من خلال فحص المعاني الفردية، وفهم معاني السلوك بالنسبة للأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم. وتلك الطريقة في دراسة المجتمع أطلق عليهم "فيبر" (الفهم) Verestehen (٢٠٤).

وقدم الفيلسوف الأمريكي "جورج هربرت ميد G.H.Mead" منظور التفاعل الرمزي إلى علم الاجتماع لأول مرة في العام ١٩٢٠(٢٠٥).

ويري "ميد" أن مقدرة الكائنات البشرية علي استخدام الرموز هي التي تميز الإنسان عن الحيوان، وتعمل علي تكوين النظام الاجتماعي، والمجتمعات، الثقافات إلى غير ذلك من مكونات المجتمع ، كما يستخدمون المعاني التي تعبر عن أفعالهم من خلال تفاعلاتهم الحياتية مع باقي أفراد الأسرة.

وينظر "هربرت بلومر Herbert Blumer"إلى تفسير المجتمع، من خلال منظور التفاعلية الرمزية؛ على أساس أن تكوينه ونشأته جاءت عن طريق التفاعل الاجتماعي بين الناس؛ فلولا التفاعل ما كانت المجتمعات.

كما تنظر التفاعلية الرمزية إلى السلوك بوصفه الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع. ومن هنا فذلك المنظور يركز على دراسة اتجاهات الأشخاص، والمعاني التي يعطيها الناس لسلوكهم وسلوك الآخرين(٢٠٦).

ويرى أصحاب منظور التفاعلية الرمزية أن عملية التحضر، تؤدى إلى سوء الحالة النفسية للأفراد؛ فهم يشعرون بالوحدة، والضياع في المجتمعات الحضرية المعقدة، كما أن الإقامة بالمناطق الحضرية إنما تخلق الكثير من المشكلات النفسية الكبيرة؛ مثل: "المرض العقلي، وتعاطي الخمور، وإدمان المخدرات"(٢٠٧)، التي بدورها قد تدفع إلى مشكلات العنف الأسري.

وقد لاحظ "**سيميل**" أن التغيرات السريعة في التكنولوجيا في المجتمع الحضري، خلقت أنواعاً جديدة من المشكلات الاجتماعي. ووفقاً لسيميل فمشكلة الاغتراب مردها إلى الهبوط في الاتصالات الشخصية والتعاطفية(٢٠٨).

ويفضل أصحاب منظور التفاعل الرمزي حياة البلدة الصغيرة عن حياة المدينة الكبيرة، ويقترح العلماء تقسيم المدن الكبرى إلى مجتمعات محلية صغيرة؛ من أجل تحسين نوعية الحياة في المدن الكبرى، ويشعر الأفراد فيها بالانتماء ، ويتمكنون من تدعيم علاقات الجوار(٢٠٩).

ولتقليل مشكلات الوحدة والاغتراب داخل المجتمعات الحضرية الواسعة مترامية الأطراف، يقترح أصحاب منظور التفاعلية الرمزية ضرورة إقدام ساكنيها علي تكوين وتطوير روابط الجماعات الفرعية لمساعدتهم علي الشعور بالإحساس الجماعي. ويظهر ذلك في الانضمام إلى جماعات النوادي والأنشطة ، والمشاركة مع الأصدقاء في العمل التطوعي ببرامج محو الأمية، التي تعد من أساليب الشعور بالتواصل(٢١٠).

أما بالنسبة لتفسير منظور التفاعل الرمزية لشكله العنف الأسري ، فنجد أن أصحاب هذا المنظور يفسرون العنف علي أساس أن أعضاء المجتمع يلاحظون السلوك الإنساني، من خلال التفاعل الاجتماعي، ويتصرفون وفقا لتصوراتهم، كما أن العنف سلوك يتم تعلمه، فمن ثم يجب أن يتعلم الأطفال القيم والمواقف التي لا تشجع علي مثل هذه التصرفات. وعلي المستوي المجتمعي العام، يجب أن تتغير القيم المجتمعية التي تشجع علي المنافسة المفرطة والعنف(٢١١).

وقد كشفت دراسة عن القتل أن الضحايا، يسهمون غالباً في قيام المجرمين بقتلهم، عن طريق قيامهم ببدء استخدام القوة أو تهديد المجرم بطريقة رمزية مثل (الإهانات والإيماءات القذرة)(٢١٢)، ولكن ليس في كل مرة يكون المجني عليه قد أبدى ولو نوع بسيط من الاستفزاز أو إشارات عنيفة للجاني من هنا، فيدرس التفاعليون العلاقة بين المجرمين والضحايا.

من هنا، فالتفاعلية الرمزية تسلم بوجود علاقة اعتماد متبادل بين الفعل والقواعد والموقف الاجتماعية؛ فلا يمكن تفسير السلوك البشري ما لم يتم فهم واستبعاد الموقف بالكامل؛ إذ يصعب فهم الفعل بعيداً عن السياق العام الذي يتم فيه(٢١٣).

والمنظور التفاعلي لا يمكن من خلاله حصر أنماط العنف؛ إذ إن الحياة دائما ما تأتي بالجديد من أشكال سلوك العنف الذي يختلف من مكان لآخر ومن ثقافة لآخري(٢١٤).

ويربط أصحاب المدخل التفاعلي بين عملية تعليم العنف وعملية التنشئة الاجتماعية لدور الرجل، تتضمن تعليم الصبية الخشونة Tough،

والاعتماد علي أنفسهم. وحينما تسنح الفرصة لهم بعد ذلك لأن يستخدموا العنف في مواجهة مواقف حياتهم تتطلب استجابة عنيفة، وإما أن يلحق شعوراً لا يمكن الفرار منه وهو (الفشل في إثبات رجولتهم)(٢١٥).

ويري التفاعليون أن بعض الأفراد قد يسيئون تحديد الموقف، ويتصرفون بطريقة لا تتلاءم مع المواقف؛ أي لا يمارسون السلوك المتوقع منهم ومن ثم يصبحون منحرفين علي سبيل المثال جماعات المتشردين(٢١٦).

كما يرفض التفاعليون رد أسباب الانحراف إلى عناصر فطرية ووراثية، في حين يرون أن المجتمع هو الذي يخلق الشخص المنحرف أي نتاج البيئة الاجتماعية(٢١٧).

فمنظور التفاعلية الرمزية ينظر إلى الجريمة على أنها نتاج التفاعل القائم بين الفرد والمجتمع. هذا، يبدأ أصحاب المنظور التفاعلي التركيز علي تلك الطريقة، التي تتطور بها قواعد السلوك داخل عملية التفاعل المجتمعي.

وبعض أنماط السلوك الخارج عن القانون يُعلم من خلال عملية التفاعل؛ فعلي سبيل المثال: النشالون واللصوص يقومون بالسطو علي المنازل ليلاً، ويتعلمون السرقة من خلال عملية التفاعل مع اللصوص المهرة. وقد كشفت دراسة عن تعاطي "المرجوانا" عن أهمية عملية التفاعل الاجتماعي لتعليم كيفية التدخين السليم، وكيفية الاستمتاع بتأثيرات المخدر(٢١٨).

ويركز المنظور التفاعلي علي دراسة الأسرة، من خلال عمليات التفاعل التي تتكون من أداء الدور، وكذا علاقات المكانية ومشكلات الاتصال ومتخذي القرارات، وغيرها من عمليات التي تتم داخل نطاق الأسر فهو يركز علي العلاقة الدىنامية التي تتم بين الزوج الزوجة وفقا لمصطلحات الحاجة، أنماط السلوك، وعمليات التكيف.

ويركز أصحاب المنظور التفاعلي على العلاقات السليبة ومظهر العنف بين الزوجين والأبناء، ومظهر الاتصال الرمزي السلبي بين أفراد

الأسرة؛ ويهتم بتأثير مشاهدة الأبناء لمظهر وأحداث العنف الواقع في أسرة التوجيه، وأثر ذلك فيهم فيما بعد في الأسرة الزواجية(٢١٩).

ويري أصحاب المنظور التفاعلي أن تخفيف حدة العنف، يكون عن طريق التعليم كأن يتعلم الناس إلا يكونون عنيفين في تصرفاتهم، وهذا التغيير لا يحدث فجأة، أنما من خلال برنامج للعلاج. وبالتأكيد لا تمنع هذه البرامج كافة مظاهر العنف أي لا تقضي عليها نهائيا إنما تسهم بقدر وفير في القضاء عليه ،كما تقل حدة العنف عن طريق إحداث تغيرات ثقافية واسعة(٢٢٠).

ثانياً: النظرية السلوكية التي تفسر مشكلة العنف الأسري:

تتعدد الرؤى والتصورات والتفسيرات والاتجاهات حول تفسير الجريمة والعنف لدى الفرد، ومنها أيضاَ ما يختلف بل ويعارض أيضاً. ومن مبدأ عدم وجود منظور أو نظرية كاملة، تستطيع أن تفسير السلوك الانحرافي. وسوف تعتمد الباحثة علي الاتجاه التكاملي، وتعرض من خلال المنظورات السوسيولوجية الأساسية، بالإضافة إلى (نظريات الضغط، ونظريات الضبط الاجتماعي، ونظرية الثقافة الفرعية للعنف، ونظرية الإحباط والعدوان، ونظرية المخالطة الفاصلة أو المتفاوتة، ونظرية القوة، ونظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية الدمغ أو الوصم).

وتجدر الإشارة إلى أن اتجاه العوامل المتعددة في دراسة الجريمة، يلقي اليوم قبولا كبير بين دراسى الجريمة والانحراف؛ مثل "أنيريكو فيري Enrico Ferri" في إيطاليا، "ووليم هيلي W.Healy"في الولايات المتحدة الأمريكية، "وشلدون جلوك، وزوجته سيرال برت" في انجلترا(٢٢١).

ويعد الاتجاه التكاملي في دراسة الظاهرة الإجرامية هو أفضل الاتجاهات. ذلك ما أكده "جورفيتش" عن ضرورة الأخذ بمبدأ التعددية السوسيولوجي Pluralism Sociologique، الذي يتلخص في الأخذ بإطار تصوري يقوم على التعددية أساساً(٢٢٢). وترى "سكراتون

Scratton" بالاتفاق مع كل من" Gelles & Straus"أن ديناميات العنف الأسري على درجة عالية من التركيب؛ الأمر الذي يجعل النظريات المفسرة لها، لا تستطيع التوصل إلى استخلاص محدد أقرب إلى جوهر الحقيقة؛ إذ كشفت نتائج الدراسات الميدانية صعوبة دراسة العنف الأسري من منظور واحد أحادى البعد؛ فالعوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية والنفسية، تتفاعل جميعها مع المتغيرات الأسرية في إنتاج ظاهرة العنف الأسري(٢٣).

ونظراً لتعقد مشكلة العنف الأسري وتشابك جوانبها، ترى الباحثة صعوبة الأخذ بمدخل نظري واحد يحقق دراسة العنف الأسري بشكل كامل؛ لذا سوف تعتمد الباحثة على عدة نظريات إلى جانب المنظورات السوسيولوجية السابقة الإشارة إليها والتي تناولت قضية العنف الأسري، كما سوف تعرض الباحثة لعدد من النظريات السوسيولوجية التي حاولت تفسير مشكلة العنف الأسري، عن طريق عرض أسباب تلك المشكلة؛ لتقديم الحلول من وجهة نظر كل نظرية على حدة على النحو الآتي:

١. نظريات الضغط.
٢. نظريات الضبط الاجتماعي.
٣. نظرية الثقافة الفرعية للعنف.
٤. نظرية الإحباط_ العدوان.
٥. نظرية القوة.
٦. نظرية التعليم الاجتماعي.
٧. نظرية المخالطة الفاصلة أو المتفاوتة.
٨. نظرية الدمغ أو الوصم.

١- نظريات الضغط Strain Theories:

تعد نظرية الضغط من النظريات التي حاولت تفسير الجريمة والعنف؛ أي السلوك المنحرف بصفة عامة.وفي البداية صاغ روبرت مرتون Robert Mmertonهذه النظرية، ثم قام "ألبرت كوهن Albert "Cohen بصياغة نظرية عن جُناح الأحداث "الإحباط نتيجة

عدم تحقيق المكانة "، التي ظهرت امتدادا لأفكار"روبرت ميرتون"، أما في الوقت الحاضر فقد حاول ريتشارد كلوارد Richard Cloward، و"لويد أوهلين Loud Ohlin"التحقق من صحة نظرية "ميرتون"(٢٢٤).

وتستند النظرية علي فكرة مؤداها "أن الضغوط الحياتية Stressors التي يتعرض لها أعضاء المجتمع، تجبر الأفراد علي التورط في السلوك المنحرف. وترى هذه النظرية أن الضغوط البيئية المختلفة (ازدحام، ضوضاء، تلوث، وغيرها) التي تتجمع مثلاً في المناطق العشوائية إنما تدفع بالفرد نحو العنف، وأول من يوجه إليه العنف النساء والأطفال بوصفهم أضعف الأطراف(٢٢٥).

كما أن أفراد الأسرة يلجأون إلى السلوك المتسم بالعنف؛ كرد فعل لضغوط الحياة غير المحتملة داخل الأسرة؛ مثل: (تفكك الأسرة، البطالة، المرض، حالات الحمل غير المرغوب فيها، سوء الأوضاع الاقتصادية إلى غيرها). وكل فرد يحمل طاقة معينة محددة، تختلف من فرد لآخر، من خلالها يستطيع أن يتحمل ويصبر علي الضغوط الحياتية، أما إن زاد الأمر على قدرته الطبيعية فإنه يؤدي إلى انفجار الإنسان فيلجأ الفرد إلى العنف(٢٢٦).

من هنا فالنظرية تركز علي نوعين من الضغوط، وهي:

أ- ما يرتبط بأحداث الحياة غير السارة مثل ضغوط العمل.

ب- الضغوط البيئية مثل الازدحام، الضوضاء.

ويوضح "مولر S.Muller"خمس مسلمات أساسية في تفسير علاقة الضغط البيئية والسلوكية العدواني، وهي:

أ-تؤثر الضغوط البيئية في مستوي الاستثارة النفسية، فتدفع بالفرد الذي يحمل ميولاً عدوانية للاتجاه نحو العنف العدواني.

ب-تعمل الضغوط البيئية على خلق حالة من التشبع بالمثيرات، تدفعه إلى العنف.

ج-تُحدث الضغوط البيئية حالة من الإحباط أو عدم القدرة على ضبط النفس.

د-تخلق الضغوط البيئية حالة من القلق.

هـ- جميع ما سبق كفيل بأن يدفع الفرد إلى العنف(٢٢٧).

ومن غير الصحيح عد الضغوط الحياتية وحدها سبب العنف والسلوك العدواني؛ بل يتزامن مع عوامل آخرى. والدليل على ذلك أن الكثير من الناس يعيشون تحت مظلة ظروف قاسية شديدة، ولم يتجه نحو العنف(٢٢٨).

وتوصل كل من "كلوارد وأوهلين"بالاتفاق مع "ميترون وكوهن" إلى أن الضغوط الاجتماعية، تؤدى إلى السلوك المنحرف. ونظراً للضغوط التي يتعرض لها أبناء الطبقة الدنيا فأنهم كثيرا ما يلجأون إلى العنف.

ويؤخذ على هذه النظرية أنها لم تستطيع تفسير اتجاه أبناء الطبقة العليا إلى العنف والجريمة (٢٢٩).

٢ – نظريات الضبط الاجتماعي Social Control Theories:

يحاول كل مجتمع العمل على تحقيق النظام الاجتماعي داخلة، مستنداً إلى وسيلة مهمة عن طريقها يضع المكافآت والعقوبات التي تفرض على الخارجين عن النظام الاجتماعي لهذا المجتمع (٢٣٠).

تلك الوسيلة هي الضبط الاجتماعي Social Control، التي تحاول إحكام الرقابة على الأفراد، وتحديد وتقنين سلوكهم، كما تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض بالنسبة للمجتمع، ويختلف الضبط الاجتماعي من مجتمع لآخر؛ تبعاً للثقافة السائدة في كل مجتمع. على وجه العموم أغراض الضبط الاجتماعي واحدة في كل المجتمعات، كما ذكرنا آنفاً، ولكن قد يجرم فعل ما في مجتمع بعينة وعلى الصعيد الآخر لا يجرم الفعل نفسه في مجتمع آخر.

ويعرف الضبط الاجتماعي بأنه " تلك العملية التي عن طريقها يضمن المجتمع امتثال أعضاءه للمعايير الاجتماعية "، وقد يشير الضبط الاجتماعي لدى بعض العلماء إلى استخدام (القوة والسيطرة)، ولدى بعضهم إلى (الإشراف والمراقبة والإرشاد)(٢٣١).

كما يعرف بأنه قوة اجتماعية Social Power ذات تأثير فعال في الأفراد والجماعات، وتؤثر وسائل الضبط الاجتماعي فى أفراد المجتمع، ولكن بدرجات متفاوتة على حسب نوع الجماعة التي تمارس الضبط الاجتماعي، ونوع الوسيلة المستعملة أيضاً(٢٣٢).

وتتمثل الوظيفة الأساسية للضبط الاجتماعي فى عملية تحديد نطاق السلوك المقبول في المجتمع؛ حيث يحدد لكل مجتمع ما هو مقبول وما هو غير مقبول، وعلى الفرد أن يراعى ذلك حتى لا يقع تحت طائلة إحدى وسائل الضبط الاجتماعي؛ سواء الرسمية منها أو غير الرسمية(٢٣٣).

ومن أشهر علماء نظريات الضبط الاجتماعي (هيرشى T.Hirshi ، ونأي I. Nye، وركسل W.C.Reckless، وبريثويت J. Braithwaite، وويلسون Wilson. J، وكيلنج Killing . G)(٢٣٤).

ويجمع"روس Ross" وسائل الضبط الاجتماعي في أربع عشرة وسيلة هي: (الرأي العام، والقانون، والاعتقاد، والإيحاء الاجتماعي، والتربية، والعرف، والدين، والمثل العليا، والشعائر، والفن، والشخصية، والتثقيف، والتوهم، والقيم الاجتماعية). وفي حين أجمع العلماء المهتمون بدراسة الضبط الاجتماعي على ست وسائل، هي: "التربية، الرأي العام، العرف، الدين، القانون، القيم الاجتماعية "وتعد من أهم وسائل الضبط الاجتماعي(٢٣٥).

وتستند نظرية الضبط الاجتماعي على قاعدة أساسية، هي أن العنف غريزة إنسانية فطرية، تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع في وضع قيود محكمة على أعضائه(٢٣٦).

فالضبط الاجتماعي يعبر عن خلل ما في البناء الاجتماعي Social Structure وعموماً نظرية الضبط الاجتماعي، نظرية تهدف إلى كيفية أن تحافظ على المجتمع، والحد من تفشى الانحراف والجريمة داخله(٢٣٧).

ويشترك علماء نظريات الضبط الاجتماعي على قاعدة أساسية في التفكير؛ وهي استبدال السؤال التقليدي في دراسة الجريمة؛ وهو(ما الذي يجعل الناس ترتكب الجريمة ؟) بـ(لماذا يطيع الناس القانون ؟)، بناءاً على أن السلوك المنحرف أمر متوقع(٢٣٨).

ولتفادى الوقوع في العنف يعتمد المجتمع بشكل أساسي على معايير الجماعة Group Norms، التي لا تشجع على العنف؛ مثل " الأسرة، الأقران، المجتمع المحلى، وغيره من الجماعات الاجتماعية)(٢٣٩).

فعن طريق التنشئة الاجتماعية Socialization يضبط سلوك الأطفال، ويتعلمون الطريقة الصحيحة لأداء الأشياء (القواعد والمعايير)؛ فعملية التنشئة الاجتماعية تعد أهم الطرق التي يمكن من خلالها ممارسة أو تحقيق الضبط الاجتماعي(٢٤٠).

وقد أشار بارسونز إلى وجود علاقات وثيقة بين عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، إلى درجة أنه من الممكن أن نتخذ من بعض عمليات التنشئة الاجتماعية نقطة مرجعية لتطوير إطار نُحلل من خلاله عمليات الضبط الاجتماعي؛ فعندما يتعلم الفاعل ألا ينخرط في عمليات الانحراف؛ حيث يتعلم أن يفعل كذا ولا يفعل كذا. ومن هنا تتكون جوانب الضبط المانعة Prevention؛ أي التي تمنع تلك الأفعال(٢٤١).

وثمة فارق ما بين الضبط الاجتماعي بنوعيه الرسمي وغير الرسمي فالأول؛ يهدف إلى تحقيق العدالة ومنع انتشار الفوضى والاضطراب في المجتمع أما الثاني والمتمثل في العرف والسنن الاجتماعية المختلفة، فهو يعطى فرصة أكبر للحوار الثقافي؛ فعلى سبيل المثال يعد قتل امرأة

سيئة السلوك من الأمور المشروعة اجتماعياً في تصور الثقافات الفرعية في حين قد لا يقرر الضبط الاجتماعي الرسمي هذا، ويجرم أفعالاً لا يجرمها الضبط الاجتماعي غير الرسمي (٢٤٢).

هذا وقد حدد "ناي Nye"(من أنصار نظرية الضبط الاجتماعي)ثلاثة أنماط من الضبط، يمكنها ضبط سلوك العنف الأسري وهي:

أ - الضبط المباشر: ويشير إلى أوجه الضبط الرسمية التي توضع أمام الفرد؛ أمثال القوانين الرسمية.

ب - الضبط غير المباشر: ويشير إلى الارتباط العاطفي بالوالدين.

ج - الضبط الذاتي: ويشير إلى الشعور المتكون لدى الفرد، ويعمل على توجيه سلوكه(٢٤٣).

وتعد الأسرة من أهم مصادر الضبط المباشر وغير المباشر، وكلما زاد التكامل الأسري زادت قدرة الأسرة على ممارسة الضبط، ومن ثم حماية أطفالها من التيارات المنحرفة(٢٤٤).

وبتطور المجتمعات ونموها، تتطور معها الضبط الاجتماعي؛ ففي المجتمعات البدائية أو الأولى كان الضبط الاجتماعي مهماً في نظام القرابة، وللهيمنة والتحكم في أفراد الأسرة، وكان كالنظام الشديد الضابط للرقابة الاجتماعية على الأسرة، ومن ثم معاقبة أفراد الأسرة المنحرفين، أما في المجتمعات الحديثة المعقدة، حين ظهرت التجاوزات الكبيرة والمتشابكة، أصبح من الضروري وجود نظام للعدالة الجنائية وقوة الشرطة، وأصبح القانون يضبط سلوك الأفراد، عن طريق "الدين، النظام التعليمي، والمهني، والمنظمات الاقتصادية "؛ من أجل ضبط سلوك الأفراد والعدول بهم عن طريق الانحراف وطريق المخالفة المجتمعية(٢٤٥).

من هنا، نجد أن المجتمع لجأ إلى استخدام قوة رسمية عن طريقها يحاول ضبط سلوك الأفراد. وليس معنى استخدام المجتمع لقوة الشرطة أو المحاكم مثلا أن الأسرة فقدت دورها في عملية الضبط الاجتماعي

على سلوك أفراده وإنما يعنى أن المشكلة والأمر تفاقم، إلى حد أصبح من المتعذر على الأسرة أن تقوم بهذا الدور وحدها.

في حين يرى بعض علماء الاجتماع أن الجهد الذي تبذله هيئات الضبط الاجتماعي يعد من العوامل التي تؤدى إلى الانحراف؛ فقد عملت على وصمهم بالمنحرفين الأمر الذي برر لهم الانحراف ثانياً(٢٤٦)، وسوف نوضح الأمر لاحقا أثناء تناولنا لنظرية الوصم أو الدمغ.

وثمة فارق ما بين نظرية الضبط الاجتماعي والنظرية السابقة (الضغط الاجتماعي)؛ في أن الأولى تفترض إنساناً غير أخلاقي، في حين أن الثانية تفترض إنسانا خلوقاً تعرض لضغط فائق الاحتمال (٢٤٧).

ولتخفيف حدة مشكلة العنف الأسري أو القضاء عليها، طبقاً لنظرية الضبط الاجتماعي، عن طريق زيادة التكامل الاجتماعي والترابط الأسري الوحدة الاجتماعية والأسرية؛ وذلك لأن حدة العنف تتناقص؛ لزيادة ارتباط الأفراد بالجماعات الأولية، التي تعمل على تلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية، وتغرس القيم الدينية وقيم الانتماء Belonging values(٢٤٨).

ومن أشهر أوجه النقد والقصور التي أُخذت على نظرية الضبط الاجتماعي، تأكيدها المبالغ فيه كون الإنسان غير الأخلاقي فالرغبة التي تكمن وراء الفعل الانحرافي مرتبطة بالطبيعة الإنسانية الغير سوية ، فهو في حاجة ماسة إلى إحكام تصرفاته وضبطها بشكل رسمي أو غير رسمي(٢٤٩).

٣-نظرية الثقافة الفرعية للعنف Subculture of Violence Theory:

قدم "مارفن وولفجانج Marvin Wolfgang"نظرية عن الثقافة الفرعية للعنف في العام ١٩٦٧، وتدور أفكار النظرية حول أن الاتجاهات نحو العنف، تختلف بشكل كبير من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع نفسه(٢٥٠).

يقصد بالثقافة الفرعية " وجود جماعة من الناس يشتركون في أنماط متميزة من القيم والمعتقدات، وتتميز طريقة حياتهم عن الثقافة الكلية التي تسود المجتمع الأكبر في بعض الأنماط السلوكية الخاصة بهم "(٢٥١).

كما يُطلق مصطلح الثقافة الفرعية على الثقافة، التي يؤمن أفرادها بقيم تختلف اختلافاً جوهرياً عن القيم، التي يؤمن بها غالبية أفراد المجتمع(٢٥٢).

كما أن الثقافة الفرعية للعنف تظهر بوضوح بين الطبقات الفقيرة والأقليات الإثنية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويميز هذه الثقافة بأن لديها اتجاهات إيجابية نحو العنف؛ ومن ثم تشجع على سلوك العنف، والأعضاء المنتمون إلى هذه الثقافة يفضلون أسلوب الخشونة، ويشجعون السلوك العدواني بين الذكور(٢٥٣)، وهذه الجماعات يتحول العنف لديها إلى أسلوب ومنهج للحياة، تنظمه قواعد خاصة بهذه الثقافة.

ولا تنشأ الثقافة الفرعية للعنف من فراغ، إنما من الظروف التي تعيش فيها فئات المجتمع الفقيرة؛ مثل: " التفكك الأسري، وغياب الآباء، وفقدان السيطرة على الأطفال والشباب "؛ فالثقافة الفرعية للعنف تقوم على ضرب من التعارض بين المعايير العامة الخاصة بالمجتمع ككل، والمعايير الخاصة التي تقوم عليها الثقافة الفرعية(٢٥٤)وكلتا الثقافتين تنظر للأخرى على أنها ثقافة منحرفة.

حيث يكون من الطبيعي أن تمارس هذه الأقليات أو الجماعات العنف بشكل عادى، دون أدنى مشكلة عندها؛ الأمر الذي لا يحمل عليها عبء إيجاد التبريرات، تجاه ما يمارسونه من سلوك عنيف إذ أنهم لا يرون العنف تصرفاً غير أخلاقي. وليس من الضروري على حد رأي "وولفجانج" أن يعبر أعضاء الجماعة الانحرافية عن العنف في كل المواقف(٢٥٥).

وأعضاء الثقافة الفرعية هم أعضاء من المجتمع الأوسع، ولديهم أسر وأصدقاء خارج الثقافة الفرعية المنتمين إليها، وتلك الثقافة الفرعية تتضمن نظاماً من القيم والمواقف والسلوكيات وأساليب الحياة التي تعارض المجتمع والثقافة الكلية السائدة. ومن الأمثلة على الثقافة

الفرعية (جماعات المافيا) أصحاب الجريمة المنظمة، وكذا أصحاب الإهانات والمقامرين، والقتلة المأجورين (المرتزقة)(٢٥٦).

وقد استفادت نظرية الثقافة الفرعية للعنف من التحليلات البنائية ، وبشكل خاص تحليلات "روبرت ميرتون" عن (الانحراف والأنومى)، وتحليلات سذرلاند عن (المخالطة الفاصلة أو الفارقة) التي أشارت إلى إمكانية وجود ثقافة فرعية للجريمة criminalsubculture(٢٥٧).

وعن الخصائص الرئيسة للثقافة الفرعية للعنف حددها "البرت كوهن albert cohen"في الآتي :

١-عدم النفعية كشرط ضروري للإقدام على الانحراف.

٢-النزعة الرافضة ثقافة المجتمع تلك الثقافة المضادة لثقافة تلك الجماعات الفرعية، كما أن ثقافتهم لا تقل احتراماً عن ثقافة المجتمع.

٣-البحث عن اللذة العارضة قصيرة المدى.

٤- الشعور بالحقد والغيرة.

٥- الرغبة في الاستقلال(٢٥٨).

ولقد ذهب "كوهن" إلى أن الثقافات الفرعية، عادة تظهر في المجتمعات التي تتميز بدرجات عالية من التباين. وهو ما يظهر بشكل واضح في (المدينة والمجتمعات الحضرية) ذلك حينما يتفاعل عدد من الأشخاص لديهم مشاكل واحدة أو متماثلة؛ مثل تلك الثقافات المتكونة بين عصابات المرهقين، والبغايا، ومدمني الخمور والمخدرات(٢٥٩).

ويرى "أوستن RAYL. ASTIN" في دراسته " الثقافة والمجتمعات للمرهقين " إمكانية تفسير مشكلة العنف الأسري في ضوء نظرية الثقافة الفرعية للعنف "لوولفجانج وفيركوتى"(٢٦٠).

وعلى حد رأي كلٍ من "كلوارد CLOWARDوأولم OHLIM" فإن جرائم العنف الأسري لديها ثقافة فرعية تظهر إلى الوجود عندما تظهر أذساق فرعية منظمة من المعايير والقيم التي تدعم السلوك

الانحرافي والسلوك العنيف كما يحدد العنف أغراضا محددة وترتبط الثقافة الفرعية للصراع بالعنف التعبيري الذي يرتبط فيه السلوك العنيف بتأكيد مكانة وسلطة أفراد معينين داخل الأسرة(٢٦١).

فالثقافة الفرعية للعنف الأسري تحدد إطارات عامة موجهة للسلوك العنيف، يصاحبها تدعيم أخلاقي لاستخدام العنف في الحياة اليومية، كوسيلة لحل المشكلات الحياتية(٢٦٢).

وتفيد نظرية الثقافة الفرعية للعنف في تفسير مشكلة العنف الأسري ضد الزوجة، من خلال تناول المعتقدات والقيم، التي تشجع عمليات العنف والقهر والاستبداد، التي تتعرض لها المرأة، كما تتضح أهمية الموروث الشعبي الذي يتدخل في تحديد هيكل الثقافة السائدة. تلك الثقافة التي تشجع عنف الذكور وتتجاهل وتنتقد عنف الإناث(٢٦٣).

كما أن أصحاب نظرية الثقافة الفرعية للعنف الأسري يرجعون، القيام بممارسة السلوك العنيف داخل نطاق الأسرة؛ نتيجة ما تحتوي هذه الثقافات من مصطلحات، ومفردات لفظية وسلوكية، وقيميه تشجيع على العنف(٢٦٤).

وتتصاعد حدة العنف الأسري Family Violence أو تقل تبعاً لما تحتويه الثقافة الفرعية للعنف السائدة في المجتمع من قيم، وسلوكيات تشجع علي العنف، إلى جانب مدي فعالية وسائل الضبط الاجتماعي(٢٦٥).

من هنا، فنظرية الثقافة الفرعية للعنف، تجسد اتجاهات المجتمع نحو العنف مثل؛ تمجيد العنف في الروايات ووسائل الإعلام، واعتناق معايير اجتماعية تقوم علي أفكار مثل "الغاية تبرر الوسيلة "، إلى جانب إذكاء قوانين التنافس في التعاملات الاقتصادية والاجتماعية علي النحو الذي يجعل القانون الأساسي للبقاء؛ الأمر الذي يستدعي زيادة العنف(٢٦٦).

كما أن الثقافة الفرعية للعنف تنتقل من جيل إلى جيل. وفي هذه الثقافة، يعم التشجيع علي ممارسة العنف في مراحل الطفولة، وخلال

مرحلة البلوغ؛ فالعنف هنا سلوك متعلم، لا يستخدمه أعضاء تلك الجماعات؛ للتغلب علي مشكلاتهم(٢٦٧).

ويري "وولفجانج" أن الأشخاص الذين يمارسون العنف الأسري، ليس بالضرورة لديهم اتجاهات إيجابية نحو العنف، وإنما يتصرفون بعنف بسبب ظروف البيئة التي وجدوا أنفسهم فيها(٢٦٨).

ومن بين أوجه النقد التي تعرضت لها هذه النظرية ما يأتي :-

أ-أكدت نتائج الدراسات الحديثة أن أعضاء الجماعات التي تتبين الثقافة الفرعية للعنف، لا يتصرفون بعنف نتيجة اتجاهاتهم نحو العنف، وإنما بسبب الظروف البيئية التي يتعرضون لها كالفقر، والحرمان النسبي وعدم المساواة(٢٦٩).

ب- يري **"ماتزا"** أن المنحرفين لا يمنعون أحدهم الآخر الدعم عن طريق استحسان أو تشجيع الأفعال، وإنما يشترك الجانحون مع غير الجانحين في النظر إلى سلوك بعضهم علي أساس أنه خاطئ، فالشخص المغتصب لا يؤمن بالاغتصاب(٢٧٠).

٤-نظرية الإحباط والعدوان: Frustration and Aggression Theory:

تعد نظرية الإحباط والعدوان Yحدي النظريات النفسية المفسرة لقضية العنف والعدوان ، التي انبثقت عن دراسات "فرويد"، والتي ظهرت في بداية القرن العشرين ،علي يد كل من "دولاري وميلر Miller" في العام ١٩٣٩(٢٧١).

يعرف بعض الباحثين الإحباط " بأنه الإعاقة المتتابعة للسلوك؛ حيث يحدث الإحباط عندما يعجز الفرد عن الوصول إلى شيء يريده، كما يعرف العدوان بأنه السلوك الذي يهدف مباشرة إلى إزاء الشخص الذي يوجه العدوان ضده، ويشمل العدوان البدني(٢٧٢).

وجد "دولارد وميلر" ١٩٣٩ أن العدوان استجابة للإحباط دائماً؛ لذلك وضعوا نظرية الإحباط والعدوان وافترضوا أن الإحباط هو السبب العدواني، كذا استجابة فطرية للإحباط، كما أنه يزداد كلما زاد الإحباط وتعددت مرات حدوثه، فإذا مُنع الفرد من تحقيق هدف ضروري بالنسبة له شعر بحالة من الإحباط، كما أنه يعتدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مصدر إحباطه(٢٧٣).

إذن فالشعور بالعدوان وليد الإحساس بالإحباط، أو إحدي دلالاته، أو وظيفة من وظائفه؛ فالعلاقة ما بين الإحباط والعدوان علاقة طردية(٢٧٤). لهذا فالإحباط إثارة الغضب شرط يسهل عملية القيام أو الإتيان بالسلوك العنيف، وبالطبع فليس هذا ليس شرطاً ضرورياً(٢٧٥)، فكثرة من الإحباط أياً كان حجمها لم تدفع ببعض الأفراد نحو السلوك العدواني أو السلوك العنيف.

من هنا يتبلور الفرض الرئيسى لنظرية الإحباط والعدوان فى أن كل شكل من أشكال العنف تسبقه حالة عدوان، وكذا كل شكل من أشكال العدوان يكون مسبوقاً بحالة إحباط(٢٧٦).

وتقوم النظرية علي ركيزتين؛ هما:

أ-يزيد معدل الإحباط لدى الإنسان فكرة الإستجابة والتصرف بطريقة عدوانية.

ب-والعكس صحيح في حالة التصرف بطريقة عدوانية خير دليل علي وجود حالة إحباط لدى الإنسان(٢٧٧).

ويظهر العنف فى المناطق المختلفة من المدينة، إلى جانب الفقر ونقص الفرصة المتاحة؛ بسبب عامل الإحباط الناتج عن نمط المعيشة السالف الذكر فالسكان في هذه المناطق، لا يحصلون على السلع المادية التي يريدونها، ولا يستطيعون الحصول عليها بطريقة شرعية؛ مما يولد لديهم الشعور بالإحباط؛ من أجل ذلك يظهر النور السلوك العنيف(٢٧٨) .

إذ إن البيئة عامل مؤثر في حدوث الإحباط للفرد، وتدفعه دفعاً نحو العنف؛ فالشباب يشعر بالإحباط نتيجة عدم القدرة على الزواج أو الحصول على العمل المناسب(٢٧٩).

في حين يرى "طلعت لطفي" أن العنف أحد إفرازات البناء الاجتماعي، فيظهر العنف عندما يفشل المجتمع في تقديم ضوابط قوية على سلوك الأفراد، كما أنه نتاج للإحباطات التي تحدثها اللامساواة بين الفقراء والأغنياء(٢٨٠).

وتؤكد الإحصاءات الرسمية أن العنف ينشأ بسبب الإحباط الناتج عن عدم تحقيق العدالة INJUSTICE .ويظهر ذلك بوضوح داخل الأحياء الفقيرة والمختلفة والمناطق الحضرية العشوائية(٢٨١).

تعتقد نظرية الإحباط والعدوان أن العنف ينبع من الطفولة مرتكزاً على التربية والتوجيه الذي يتلقاه الطفل منذ نعومة أظافره. ومما سبق يتضح أن العلماء لم يتفقوا مع ما ذهب إليه "فرويد" "العدوان غريزة فطرية "، وذهبوا إلى أن كون نتيجة تكون الإحباط لدى الفرد فاندفع للعنف والعدوان لما أصابه من أجل تخفيف حدة التوتر الناجم عن الإحباط(٢٨٢).

ولقد افترض "بيركوفتير" أن الاستثارة الانفعالية السلبية الزائدة، متمثلة في الغضب والضجر، والتي تنشأ خلال موقف الإحباط تؤدي إلى زيادة الاستعداد للعنف، وليس كما اتجه "دولارد وميلر" تؤدي إلى التصرف بالفعل بعدوانية إنما هي مجرد زيادة الاستعداد؛ أي تهيئة لا ترتقي إلى مستوى التنفيذ(٢٨٣).

ومن خلال نتائج الدراسة التجريبية "ماك كاندلز وأوتسى" وفيها تعرض ٦٣ في سن ما قبل المدرسة لسلسلة من ثمانية مواقف إحباطية ولقد أظهر الأطفال استجابات عدوانية، ابتداء من المحاولة الرابعة حتى المحاولة الأخيرة. من هنا يتضح أن العدوان ليس كالاستجابة المباشرة للإحباط وإنما يمثل إحدى الاستجابات للمواقف الإحباطية(٢٨٤).

فحتمية ارتباط الإحباط بالعنف والعدوان أمر مرفوض علمياً، ويفتقر إلى المشروعية؛ فمصادر الإحباط متعددة الاستجابات عليها متفاوتة ومختلفة، كما سبق وأن أوضحنا؛ فتختلف باختلاف شخصية الفرد، ومكانته الاجتماعية والطبقة التي ينتمي إليها، والأساليب التي تدرج عليها لمواجهة إحباطاته وحالته النفسية وقوة جهازه العصبي(٢٨٥).

ولقد أشار كل من "جيلز GELLES وشتراوس STRAUS" وغيرهما إلى أن الإحباطات الكثيرة التي يتعرض لها الأزواج والزوجات، تعد أحد العوامل المؤدية إلى العنف، وأن الأسرة هي مكان محتمل لوقوع العدوان فيها؛ نتيجة الإحباطات المتعددة التي تواجه الأسرة؛ مثل الإحباطات(الاقتصادية، والحسية، والمشكلات الزوجية، وأعباء تربية الأبناء، وعدم التكيف الزواجى وخاصة في السنوات الأولى من الزواج)(٢٨٦). ولقد أظهرت الكثير من الدراسات أن الأطفال الذين يتعرضون للإساءة ABUSED ، يكونون أكثر ميلا لأن يصبحوا أطفالا يسيئون للآخرين CHILD ABUSERS(٢٨٧)؛ كما يظهر أيضاً عندما يصيروا أزواجا وزوجات فيسيئوا إلى الطرف الآخر المكمل للعلاقة الزوجية وإلى أبنائهم.

حيث وجدت "مارى سيلر MARY SAYLES" أن حب الأبوين للطفل، وإشعارهم إياه بالعطف والحنان والاحتواء هو أول شرط من شروط شعوره بالأمن داخل الأسرة، والخلافات الأبوية التي يظن الأبوان أنها خافية على الأبناء تسبب لهم اضطراباً عنيفاً في الشخصية، غالباً ما يدفعهم إلى العنف والعدوان في سلوكهم(٢٨٨).

من هنا نستخلص أن العنف الأسري هو استجابة لاحباطات متعددة، وأشدها الإحباط الناتج عن الحرمان المادي، الذي يدفع بالفرد إلى الإيذاء الجسدي، فالزوج يعنف زوجته جسدياً؛ نتيجة قلة افتقاد الموارد المادية التي تحقق التوقعات المعيارية ومسئولياته تجاه أفراد أسرته(٢٨٩).

وثمة وجه آخر للإحباط قد يقوم به الآباء تجاه أبنائهم دون دراية منهم، وهو الإسراف في حماية الأبناء وتلبية جميع طلباتهم، الذي يؤدى إلى حرمانهم من الشعور بالفشل أحياناً؛ وهو الشعور الضروري لإيقاظ

إرادة الفرد، ومقاومته لما يقع عليه من ضغوط، حتى إذا خرج إلى الحياة لم يجد في نفسه قدرة على تحمل مواقف، تتعارض فيها إرادته مع إرادة الآخرين، وتكون النتيجة في أغلب الأحوال، إما انسحابه من المجتمع وإما اندفاعه إلى القسوة والعنف(٢٩٠).

وتعرضت نظرية الإحباط والعدوان لعدة انتقادات؛ من أهمها:

أ- يرى"زاستروZastrow"أن النظرية عجزت عن توضيح لماذا لا يؤدى الإحباط إلى العنف عند بعض الناس، وأن كثيراً من مظاهر العنف ليست بالضرورة ترتبط بالإحباط(٢٩١)؛ حيث إن إثارة الإحباط أو الغضب شرط يُسهل العدوان وإن كان شرطاً غير ضروري له، فالإحباط يضم تنوعا كبيراً جداً من الشروط التي تتراوح من الهجوم الجسدي إلى الحرمان، ومن الهزيمة إلى التحرش والإهانة(٢٩٢).

ب- فشلت نظرية الإحباط والعدوان في تفسير أسباب العنف بين الأشخاص المرفهين والأسر ذوات المستوى الاقتصادي والاجتماعي العالي وانعدامه بين الكثير من الفقراء المحبطين(٢٩٣).

ج- تتجاهل أن كثيراً من الأفراد قد يوجهون إلى تعلم الأعمال العدوانية والعنيفة. وينشئون على أساس مكافأتهم بقدر قيامهم بها وعندئذ يكون المقابل هو الهدف، وليس مجرد إيذاء الآخرين(٢٩٤)؛ مثل جماعات المرتزقة في الحروب.

ونختم بما توصل إليه"بركوفيتز"من ضرورة عدم التسليم، وحتمية ارتباط العنف بالإحباط، وإنما يجب التسليم بوجود هاديات ملائمة، قد تؤدى إلى سلوك عدواني، حينما تستثار عادات عدوانية متعلمة في الماضي(٢٩٥).

٥-نظرية المخالطة الفاصلة أو المتفاوتة
:DIFFERENTIAL ASSOCIATION THEORY

ترجع هذه النظرية إلى عالم الاجتماع الأمريكي "أدوين سذرلاند "EDWIN SUTHERLAND(١٩٨٣-١٩٥٠) الأستاذ بجامعة أنديانا،

والتي صاغها في العام ١٩٣٩، وشاركه فيها فيما بعد "رونالد كريسى DONALD CRESSEY.، وتتخذ النظرية عدة مسميات؛ كنظرية التجمع التفاضلي، والعلاقات المتباينة، والجماعات المتباينة، وتباين التداعيات.

وظهرت كرد فعل على هيمنة المداخل ذات (تعدد العوامل في تفسير الجريمة). وقد طور سذرلاند في النظرية محاولاً تحرى الدقة فيها؛ وذلك في كتابه مبادئ علم الإجرام PRINCIPLES OF CRIMINOLOGY ، واشترك معه "كريسى" في إخراج الطبعة الأخيرة منه في العام ١٩٥٦(٢٩٦).

وتدور أفكار هذه النظرية حول فكرة مؤداها"أن السلوك الإنساني سلوك ليس بفطري، إنما هو مكتسب كحال أي سلوك آخر يقدم الفرد على القيام به، فمن خلال مخالطة الفرد للآخرين يتعلم دوافع وطرق ارتكاب الجرائم داخل الجماعات الأولية، أكثر مما يتعلمها من المجتمع الأكبر، وغالباً ما يخالط الفرد تلك الجماعات في فترة مبكرة من حياته، وتستمر معه لفترة كبيرة(٢٩٧).

فالفرد لا يستطيع أن يخترع آلة ميكانيكية دون أن يتلقى تدريباً فنياً يتعلق بهذا الأمر؛ فالجريمة والانحراف يتم تعلمها من خلال تلك العلاقات الشخصية، ومخالطة الفاسدين في المجتمع(٢٩٨). ومن وجهة نظر سذرلاند يتفاوت الاختلاط الفارق على أسبقيته، ومدته الزمنية، ونظرة الفرد لمن يخالطه، فالطفل الذي ينشأ في بيئة متدينة صالحة يدرك من خلالها قيمة الأخلاق طيلة حياته، لا يتأثر بالمخالطات السيئة فيما بعد، في حين إنه إذا تعددت الجماعات التي يخالطها الفرد فإنه يتأثر بسلوك وعادات الجماعة التي خالطها مدة أطول، فاستطاعت أن تؤثر في سلوكه بل وتشكله له.

كما أن نظرة الفرد لمن يخالطهم ومدى اقتناعه بمبادئه واتجاهاتهم يؤثر في درجة التعلم منهم أو العكس؛ أي ما يعنى درجة الهيبة التي يحظى بها النموذج الذي يخالطه الفرد إجراميا أو غير إجرامي (٢٩٩).

فالبيئة هي التي تشكل سلوك الفرد، إما أن تدفعه إلى الإجرام دفعاً، أو تبعده عنهم وتنأي به جانباً، فجماعات الأقران قد تكون سبباً إلى اتجاه الفرد نحو العنف والعدوان، وكذا الأسرة قد تكون تربة خصبة لإكساب العنف والعدوان من خلال أساليب التربية الخاطئة.

وقد تعرضت نظرية المخالطة الفاصلة لبعض أوجه النقد على النحو الآتي:

أ- أُخذ عليها أنها تتجاهل إرادة الإنسان عندما تؤكد حتمية ارتكابه للجريمة من خلال مخالطته للجماعات الفاسدة.

ب- وأيضاً لا تبحث النظرية في تفسير أصل الجريمة؛ ولا تدرك دور العوامل البيولوجية في الاندفاع نحو الجريمة.

ج- لم تبين النظرية ما هو دور الضحية في تلك العملية الإجرامية، فمن الممكن أن يكون باعثاً إليها(٣٠٠).

د- عجزت النظرية عن تفسير كل صور السلوك الإجرامي؛ فعلى سبيل المثال لم تفسر النظرية إجرام أبناء الطبقات العليا من المجتمع؛ لأنهم لا يخالطون المجرمين، ذلك على النحو الذي يفترضه "سذرلاند وكريسى".

ه- ولم تتمكن النظرية من تفسير تلك الجرائم التي يرتكبها الأطفال في(فترات الطفولة المبكرة)، قبل أن يخالط الطفل غيره مدة كافية لتعلم السلوك الإجرامي(٣٠١).

ويرى "أحمد لطفي السيد" أن الأخذ بمنطق هذه النظرية وما تدعو إليه في تفسير الجريمة والانحراف، من أن اختلاط الشخص بغيره من المجرمين، هو المفسر للسلوك الإجرامي، فبماذا نفسر إجرام المجرم الأول؛ أي من علم الثاني الإجرام؟ ولماذا لم يندفع البعض نحو الجريمة برغم اختلاطهم بأفراد من عتاة المجرمين؟(٣٠٢).

هذا، وقد اعترف "سذرلاند" بجدية بعض الانتقادات التي وجهت إليه ، فكتب في العام ١٩٤٤ ورقة نشرت بعد وفاته أكد فيها أن مبدأ(المخالطة

الفارقة)، لا يصلح بمفرده لتفسير الظاهرة الإجرامية كما ذهب آنفاً، وأن هناك عوامل آخري تتضافر مع هذا المبدأ في تحقيق ذلك.

ويرد "سذرلاند" على تساؤل: لماذا يقدم بعض الأفراد على الإجرام، دون مخالطتهم لجماعات إجرامية؟ "؛ لأن الفرد يمكن أن يكون عرضة لمواقف إجرامية يخلقها أفراد غير مجرمين، وعندئذ يصبح هذا الفرد مجرماً(٣٠٣).

٦- نظرية القوة Power Theory:

تفترض نظرية القوة أن كافة النظم الاجتماعية تعتمد إلى حد ما علي القوة أو التهديد بها، وهناك علاقة طردية ما بين قوة الشخص وتحكمه في موارده الخاصة، أياً كانت اجتماعية (نفوذ) أو اقتصادية أو شخصية(٣٠٤). فالشخص يصبح قويا عندما يمتلك أياً من الموارد السابق الإشارة إليها، ولكن استخدامه لها يختلف وذلك ما سوف نبينه تبعاً.

وحياة الأغنياء وأصحاب السلطة أو القوة، أفضل من حياة الفقراء الضعفاء المجردين من السلطة أو القوة، ذلك هو الحال المتعارف عليه في معظم بل كل المجتمعات؛ حيث تؤثر عدم المساواة في نوعية الأنشطة (الإنحرافية)التي يقوم بها أفراد المجتمع، فنجد أن أصحاب السلطة أو القوة غالباً ما يرتكبون تلك الجرائم النفعية، التي تدر عليهم الربح؛ مثل جرائم الشركات، علي عكس الحال مع من لا يمتلكون السلطة أو القوة من الفقراء الضعفاء، الذين يرتكبون الجرائم والأفعال غير النافعة؛ مثل جرائم الاغتصاب والقتل(٣٠٥).

ويمكن حصر الأسباب التي من أجلها يرتكب كل فريق جريمته، أو يقدم على فعله الانحرافي **أولاً بالنسبة للجانب الأقوى:** يدفعهم لارتكاب الجرائم شعورهم بالحرمان النسبي، الناجم عن شعورهم بعدم القدرة علي تحقيق طموحاتهم العالية، كما أن الفرص تكون سانحة لارتكاب الجرائم، مع تمتعهم بمختلف مهارات القوة والنفور، التي تحول بينهم وبين العقاب، كما أنهم يخضعون لقدر ضعيف من الضبط الاجتماعي؛ فلهم تأثير قوى في صياغة القوانين وتنفيذها. **ثانياً: بالنسبة للجانب الأضعف:** تنخفض

لديهم معدلات الطموح فأحلامهم بسيطة تنحصر في الحصول على قوت اليوم الواحد، وليس لديهم من الفرص والنفوذ التي تسمح لهم بالإقدام علي خوض عالم الجريمة بكل جرأة، الجانب الأضعف غالبا ما يتحكم قدر كبير من الضغط الاجتماعي(٣٠٦). من هنا نجد أن نظرية القوة تبحث ماهية القوة ومن النتائج المترتبة علي الإستعانة بها كأداة يعيش بها.

وتطبيقا علي النظام الأسري نجد أن "وليم جودز Willem Goods"، يري أنه كلما زادت موارد الشخص قل استخدامه للقوة بشكل صريح، فالزوج غير المتعلم يريد أن يكون هو الشخص المهيمن في الأسرة، فقد يلجأ للعنف للحفاظ علي مكانته داخل الأسرة، فالعنف وسيلة لممارسة الضبط الاجتماعي من جانب الأزواج علي الزوجات(٣٠٧).

وتجدر الإشارة إلى ضرورة توافر عنصر التكافؤ بين الزوجين؛ فكثير من الأسر التي يختلف فيها الزوجان تعد مكاناً ملائماً لنمو العنف فيه أياً كان نوعه، ولا نقصد هنا التطابق التام بين الازواج، ولكن ما يدعي إلى التقارب والتفهم بينهما .

أما من حيث العلاقة بين الآباء والأبناء فيدب العنف فيها ويقع العنف غالباً علي الأبناء من قبل الآباء، علي أساس أن الأبناء هم الطرف الأضعف، وعليهم أن يتقبلوا ذلك العنف دون أية مقاومات؛ لأن غير ذلك يدخل في نطاق العقوق. وهنا لابد أن يدرك الآباء طبيعة وماهية التربية؛ فأثبتت الدراسات العلمية والواقع الإمبيريقي أن أسلوب التربية المتسم بالعنف أياً كانت درجته أو شكله أو نوعه، لا يعود بالنفع لا على الأبناء من حيث التقويم الصحيح ولا الآباء فيما بعد.

٧- نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory:

يعرف التعلم Learning بـ"تغير دائم نسبياً في السلوك يحدث نتيجة الخبرة،وهو أيضاً نشاط يحدث داخل الكائن ولا يمكن ملاحظته(٣٠٨).

ويرجع الفضل الأكبر في الاهتمام بموضوع التعلم عن طريق المحاكمة (التقليد) إلى"ألبرت باندورا Albert Bandora"، وكتابه

الشهير التعليم الاجتماعي من خلال المحاكاة Social Learning Through Imitation، حيث يري "باندورا" أن في الأغلب سلوك الإنسان متعلم ومكتسب من خلال ما يؤثر في بناء شخصيته من خلال البيئة المحيطة به؛ حيث يستطيع الفرد من خلال مراقبة وملاحظة سلوك الآخرين، أن يتعلم كيفية إنجاز السلوك الجديد(٣٠٩). وشارك "باندورا" في دراسات حول التعليم الاجتماعي "ووالترز Walters"، "سكنر Skinner، وبوس .Buss" .

إذن فنظرية التعلم الاجتماعي تؤمن أن العنف سلوك مكتسب ومتعلم من خلال البيئة المحيطة أياً كانت(الأسرة أو الأصدقاء أو غيرهم)(٣١٠)، وقد حدد باندورا ثلاثة مصادر رئيسة للسلوك العنيف في المجتمع الحديث؛ وهي: (تاثير الأسرة، الثقافة الفرعية، الاقتداء بالنمإذج الرمزية كما في وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون حيث يظهر دور المؤثرات الرمزية (Symbolicmodelingd)(٣١١).

وفي دراسة "سهير صالح إبراهيم" في العام ١٩٩٧ وجدت أثر التليفزيون والأفلام في تنمية السلوك العدواني لدى الفرد، فبطل الفيلم أو المسلسل أو أفلام الكرتون، يعد نموذجا مثل الأب والأم يقتدي به الطفل، ويكتسب شخصيته من خلال ما يقدمه المحتوي الإعلاني(٣١٢). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات"سنجر Singer"بعنوان "ضبط العدوان والعنف".

كما يري "باندورا" أن الطفل يتعلم العنف والعدوان، عندما يتعرض لنموذج عنيف يقدم إليه :**<u>نوعين من المعلومات بالطريقة الآتية:</u>**-

- معلومات فنية تزيد من ثقة الفرد علي القيام بعمل من أعمال العنف.
- معلومات عن عواقب العنف (٣١٣).

ويكتسب الأطفال الكثير من السلوكيات، عن طريق مراقبة سلوك الآخرين وتقليدهم، وينخرطون في هذا السلوك العنيف لعدة أسباب كما

ذكرنا آنفاً بالإضافة إلى وجود من يشجعه بشكل مباشر علي السلوك العدواني؛ لأسباب اجتماعية أو بيئية والأطفال يتعلمون هذا السلوك من الأسر، عن طريق ما يعرف التعليم النموذج Modeling أو التعلم الانتقالي Vicarious (٣١٤)، فنجد بعض الآباء يحث ابنه يعلمه كيف يمارس العنف، إذا ما تعرض للإيذاء أو العنف من قبل الآخرين تحت مسمي رد الاعتبار، وكيفية الدفاع عن العنف، فلو كان الأمر لم يتعد حد الدفاع عن النفس لما وجدت المشكلة، والمشكلة عندما يزداد الأمر، ويتخذه الطفل منهج في الحياة. فالطفل إذا تعود ارتباط تحقيق رغبته نتيجة لسلوكه العدواني فإنه يتخذ من هذا السلوك العدواني طريقة له في الحياة تمكنه من تلبية رغباته، ولكن لا نستطيع أن ننكر أهمية العمل الوراثي أو الفطري في التشجيع أو الإقدام على السلوك العدواني.

ويذكر أن للآباء عن الأمهات الدور الأكبر في تعليم الأطفال العنف والسلوك العدواني فقط وجد أن الأطفال الذين تعود آباؤهم التغيب عن المنزل كثيراً يظهرون عدوانا أقل(٣١٥).

فأصحاب نظرية التعلم الاجتماعي يرون أن أساليب التنشئة الاجتماعية، تلعب دوراً مهماً في تعليم الأفراد لأنماط السلوك التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم، كما أن المعاقبة البدنية والأذى Injury الذي يقع على الأبناء يؤدي إلي زيادة احتمالات تدعيم السلوك العدواني لديهم(٣١٦).

ومستقبلا وجدت دراسات مثل دراسة "ستينمتج Steinmetg"، أن الأطفال يستخدمون أساليب حسم الخلاف بينهم وبين الأخوة، أو بينهم وبين أزواجهم وزوجاتهم في المستقبل، تتشابه مع تلك الأساليب التي يستخدمها آباؤهم في خلافاتهم الزوجية(٣١٧)، توجه النظر حينئذ إلي الآباء الذين لا يدركون خطورة إظهار مناقشاتهم الحادة وأساليبهم العنيفة بينهم وبين بعض أمام أبنائهم، سواء عن قصد أو غير قصد؛ فالطفل يحاكي ما يراه فهذا طبيعة في الطفل فإنه يقلد كل ما يتلقاه، فكثيراً ما تجد الأمهات والآباء أطفالهم، يقلدون طريقة كلامهم

وإشاراتهم، ويرددون عباراتهم في الأمور العادية فليس غريبا أن يحاكوا أسلوب العنف لديهم.

ويرى "جيليز Gelles"أن الأزواج والزوجات، الذين يمارسون العنف مع زوجاتهم أو أزواجهم، كان العنف يمارس في منازلهم الوالديه وبصفة خاصة بين أبنائهم وأمهاتهم، وأكثر ميلاً باستخدام العنف في حياتهم بالمقارنة بغيرهم، ممن شبوا في أسر لا يسودها العنف(٣١٨). وتختلف نظرية التعليم الاجتماعي مع نظرية الإحباط والعدوان؛ في تفسير إن العنف ينشأ نتيجة الإحباط، في حين إن الفرد يتعلم العدوان من خلال الملاحظة والتقليد(٣١٩).وجد أن السلوك العدواني يظهر بنسبة أكبر بين الطبقات الاجتماعية الدنيا Lower class عن الطبقات الاجتماعية المتوسطة Middle class، وذلك لأن الطبقات الوسطى لديهم قيمة التسامح النسبي نحو العدوان عن أبناء الطبقة الدنيا(٣٢٠).

وأوضح المجدوب أن مشاهدة معاقبة ومكافئة السلوك العدواني ترتبط بسلوك العنف؛ حيث إن مشاهدة عقاب الأفراد نتيجة سلوك عدواني، تعمل علي التقليل من الاقتداء بنماذج هذا السلوك والعكس صحيح(٣٢١)، ولعل وزارة الثقافة ووزارة الإعلام والقائمين عليها يدركون خطورة المحتوى الإعلامي العدواني، وكذا القائمين على تلك الألعاب العنيفة المتواجدة في البلاي ستيشن وألعاب الكمبيوتر .

٨- نظرية الدمغ أو الوصم Labeling Theory:

ترجع أصول نظرية الوصم إلى التراث النظري لمنظور التفاعلية الرمزية Symbolie nteraction، الذي يرى أن الأفراد تصوغ الواقع الذي تعيش فيه، من خلال عملية التفاعل الاجتماعي Social Interaction ، التي تعطى المعاني لسلوك الأفراد(٣٢٢).

ومن الآباء المؤسسين لهذه النظرية "أدوين ليمرت Edwin Lemert"، و"هوارد بيكر Howard S,Becker"،و"كأي اريكسون " Kai Erikson الذين قاموا بتصنيف الفعل من حيث كونه إجراميا أو غير إجراميا(٣٢٣).

وترى نظرية الوصم وجود جهات ومؤسسات معينة، هي التي تفرض على بعض الأفراد تعريفا محددا للانحراف؛ سواء على أساس أخلاقي أو غيره، كما أن هؤلاء الموصومين بالانحراف أو الإجرام، لديهم طريقة معينة في الملبس وطريقة الكلام(٣٢٤).

تساعدنا نظرية الوصم على فهم كيفية تعريف الناس لأنفسهم على أساس أنهم منحرفون، ثم يتصرفون طبقا لهذه الهوية الذاتية المنحرفة، وتمكنا نظرية الوصم أيضاًمن معرفة أسباب نجاح بعض الناس، وعلى الصعيد الآخر وجود من يتقبلون أنفسهم على أساس أنهم فاشلون(٣٢٥).

وتفترض نظرية الوصم أن الأفعال الانحرافية والإجرامية ليست فطرية في جوهرها، وأن إجازة الضبط الاجتماعية (قوى الأمن، الشرطة، المحاكم ، المؤسسات الإصلاحية)، تصنف الأفراد بناء قوانين وقواعد رسمية، كما أن عملية التصنيف هذه أو عملية الوصم تحدد نمط السلوك الذي يمكن النظر إليه باعتباره سلوكاً منحرفاً(٣٢٦).

فبناء على تعريف المجتمع لبعض الناس على أنهم منحرفون أو مجرمون يتصرفون طبقاً لهذا المفهوم أو التعريف، في حين يوجد بعض من قادهم سوء الحظ إلى الوقوع في جوف الجريمة وعالمها، عن طريق الصدفة مثلا، ولكن لوصم المجتمع لهم أصبحوا معتادى الإجرام.

وقد فرق" أدوين ليمرت" بين الانحراف الأولى Primary Deviance والانحراف الثانوي Secondary Deviance وذلك في كتاب علم الأمراض الاجتماعية Social Pathology والصادر في العام ١٩٥١: والانحراف الأولى (هو ذلك السلوك المؤقت الذي قد يتورط فيه أي شخص يخرج على معيار معين)، أما الانحراف الثانوي (فهو ذلك الانحراف الناتج عن رد فعل المجتمع تجاه الانحراف الأولى)(٣٢٧).

وكأية نظرية فقد تعرضت نظرية الوصم لعدة انتقادات في السبعينيات من القرن العشرين؛ جاء على رأسها أنها تجاهلت مصادر السلوك الانحرافي، ومن هنا فهي تقتصر على تفسير عدد محدود من

الأنشطة الإجرامية، كما أنها تحميه بصورة مبالغ فيها تجاه الوصم، وقد أغفلت دور القوة والبناء الاجتماعي في تفسير الجريمة والانحراف(٣٢٨).

كما أنه لا توجد دلائل واضحة على أن الوصم وحده، هو الذي يؤثر في تزايد السلوك المنحرف، فعلى سبيل المثال: حالة جنوح الأحداث، تميل إلى التزايد بعد الحكم عليهم، ولكن لا نستطيع أن نجزم بأن معدل الزيادة الانحرافية هنا، مصدره ذلك الوصم الذى لحق بهم؛ فقد تدخل فيه عوامل أخري هذا ما يؤكد اتجاهها نحو حتمية الوصم(٣٢٩).

ثالثا: تعقيب:

بعد استعراض التفسيرات المختلفة التي قدمتها المنظورات الأساسية في علم الاجتماع لمشكلات التحضر ومشكلة العنف الأسري، والتعرف على تفسير النظريات السوسيولوجية المختلفة لمشكلة العنف الأسري، يتضح عدم وجود نظرية عامة شاملة يمكنها تفسير عملية التحضر أو مشكلة العنف الأسري.

وعلي سبيل المثال، نجد أن كلاً من المنظور البنائي الوظيفي ومنظور الصراع، يهتما بتحليل البناء الاجتماعي، وتحليل الوحدات أو الأنساق الاجتماعية الكبرى للحياة الاجتماعية، وإغفال دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى والعمليات الاجتماعية، وعدم الاهتمام بسلوك وأفعال الناس الواقعية، وتحديد المعاني التي يعطيها الناس لأفعالهم وسلوكهم، وهو ما يهتم به منظور التفاعلية الرمزية.

وبناء علي ما سبق، ترى الباحثة استحالة وجود نظرية شاملة، تستطيع أن تفسر جميع نواحي الحياة الاجتماعية، وخصوصاً تفسير مكونين أساسيين من مكوناتها؛ وهما (البنية Strusture، والفعل Act)؛ إذ إن النظرية التي تستطيع أن تفسر الظواهر المتعلقة بالبنية ليس بمقدرها تأويل الفعل البشري؛ إذ لابد أن يستقل كل منهما بنظريته الخاصة التي تستطيع تفسيره، فلا توجد نظرية واحدة تستطيع تفسير عملية التحضر، بالإضافة إلى تفسير مشكلة العنف الأسري بشكل متكامل،

كما أن الضرورة تتطلب أن يكون لكل من هذين القطبين البنية والفعل نظرية خاصة به(٣٣٠).

وفي هذه الدراسة، ستحاول الباحثة الاستفادة من القضايا النظرية، التي تثيرها المنظورات الأساسية الثلاثة في علم الاجتماع، فيما يتعلق بعملية التحضر أو مشكلة العنف الأسري، كذلك الاستفادة من التعميمات التي تثيرها النظريات السوسيولوجية المختلفة، فيما يتعلق بمشكلة العنف الأسري؛ أي أن الباحثة سوف تحاول الأخذ بوجه نظر تعددية تجمع بين الأفكار والافتراضات التي تثيرها مختلف المنظورات والنظريات السوسيولوجية.

وترى الباحثة أن هذه النظرة التعددية، يمكنها أن تساعدنا عند وضع تساؤلات الدراسة، وصياغة الفروض العلمية، وعند تفسير نتائج الدراسة، ويمكنها أن تثري معرفتنا السوسيولوجية، حول عملية التحضر، وعلاقتها بمشكلة العنف الأسري.

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً : مجالات الدراسة

ثانياً : منهج الدراسة

ثالثاً : أدوات جمع البيانات

رابعاً : أسلوب اختيار العينة وخصائصها

خامساً : معالجة البيانات

سادساً : تحليل البيانات و تفسيرها

أولا: مجالات الدراسة Study Scopes:

تنقسم مجالات الدراسة على ثلاثة مجالات وهي: "المجال الجغرافي، المجال البشري ،المجال الزماني ".

أ – **المجال الجغرافي:** يضم المجال الجغرافي للدراسة محافظة بني سويف ريفها وحضرها. ونظراً لعدم وجود سجن خاص بمحافظة بني سويف، وبما أن المجرمين يودعون علي النحو الآتي الذكور يودعون في سجن الفيوم بمحافظة الفيوم، والإناث يتم يودعن في "سجني القناطر الخيرية بالقليوبية، وسجن المنيا بمحافظة المنيا" وقد إجريت الدراسة الميدانية في هذه السجون، بالإضافة إلى أن الباحثة قامت بزيارات منزلية لبعض أقارب الحالات؛ من أجل إتمام إجراءات دراسة الحالة، كلما أتيح ذلك.

ب – **المجال البشري:** يشتمل المجال البشري للدراسة الذكور والإناث الذين أودعوا بالمؤسسات العقابية؛ لارتكابهم جرائم "عنف أسري "في المؤسسات السابق الإشارة إليها أعلى. ويتمثل عدد أفراد العينة(....) حالة ،(...)من الذكور ،(....)من الإناث.

جـ- **المجال الزمني:** "استغرقت الدراسة الميدانية ..... بداية من إصدار التصريحات اللازمة من إدارة العلاقات العامة والإعلام بوزارة الداخلية ومصلحة السجون، وكذا تحليل الوثائق والسجلات ويقصد بها هنا "تقارير الأمن العام"، التي تصدرها وزارة الداخلية كأحد الإحصاءات الرسمية، التي تفيد في الوصول إلى أهداف الدراسة، والتعدادات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، والقيام بالزيارات للسجون السابق الإشارة إليها، والانتهاء بعملية تحليل وتفسير البيانات التي تم الحصول عليها، ومن ثم استخراج النتائج ووضع التوصيات.

ثانيا: منهج الدراسة:

يعرف المنهج Method بـ الأساليب التي يستخدمها علم من العلوم في عملية جمع البيانات، وكذا في اكتساب المعرفة(٣٣١).

تعد هذه الدراسة كدراسة وصفية تفسيرية، باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي (.....)، ويجمع عدداً كبيراً من العلماء، أمثال "بلاك وشامبون" علي أن الوصف والتفسير من الأهداف الأساسية لعلم الاجتماع، واللذان يستندان عليهما في تحقيق المفهوم العلمي للظواهر من أجل التنبؤ بها وبالكيفية التي سوف تسير عليها في المستقبل وهو الغرض النهائي للعلم(٣٣٢). ويركز المنهج الوصفي علي قاعدة عريضة من المعلومات حول الظاهرة موضوع الدراسة خلال فترة أو فترات زمنية محددة Specificمن أجل الحصول علي نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية(٣٣٣).

وقد استعانت الدراسة بعدد آخر من المناهج السوسيولوجية وهي: المنهج المقارن Comparative Method بشكل أساسي في الدراسة؛ حيث تتطلب الدراسة المقارنة بين مجموعتين من مرتكبي جرائم العنف الأسري تتكون المجموعة الأولى ممن ينتمون إلى المجتمع الحضري، في حين تتكون المجموعة الثانية ممن ينتمون إلى المجتمع الريفي.

وكذا المنهج التاريخي Historical Method ؛ لتتبع الظاهرة موضوع الدراسة؛ حيث إن هذا المنهج يساعد في تحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية، مما يسهم في وضع مبادئ عامة وقوانين متعلقة بالسلوك الاجتماعي(٣٣٤)، ويذكر ابن خلدون في مقدمته الشهيرة أن "أصول الأمم وعوائدهم، ونحلهم لا تدوم علي وتيرة واحدة ومنهاج مستقر وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة والانتقال من حال إلى حال"(٣٣٥).

واُستخدام أسلوب دراسة الحالة Case Studyالذي يركز علي ثلاث أسس؛ هي: "الفرد" الذي يحتاج إلى الدراسة لمعرفة مشكلاته، و"الموقف" أي تلك المشكلة أو الأزمات التي يعانيها الفرد، و"الاختصاصي الاجتماعي "الذي يدرس الفرد ويشخص مشكلاته، ويضع العلاج الذي قد يكون اجتماعيا- ماديا نفسيا(٣٣٦).

ثالثا: أدوات جمع البيانات :

تعد الأداة الرئيسة التي أُعتمد عليها بشكل أساسي في الدراسة هي استمارة الاستبيان Questionnaire، التي تتكون من (ـــــ) سؤال، والتي استفادت الباحثة في صياغاتها بأدوات ووحدات دراسات سابقة، وتم حساب معدل الصدق Validity والثبات Reliability فيها عن طريق "عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين من أساتذة علم الاجتماع وعلم النفس بكلية الآداب جامعة بنى سويف؛ وذلك لتحقيق الغرض الأول وهو الصدق، كما قامت الباحثة بعملية إعادة الاختبار Test-Retest أي تطبيق الاستمارة نفسها على الحالات للمرة الثانية؛ من أجل تحقيق الثبات فيها " وتستخدم الاستبيانات على العينة أو أفراد الدراسة للمعرفة والتحقق من كيف يفكرون يعلمون(٣٣٧).

واستعانت الدراسة بالملاحظة المباشرة Direct Observation لمجتمع البحث؛ من حيث مظهر التحضر إيكولوجية التحضر في " محافظة بنى سويف ".

كما تم استُعين بأسلوب تحليل المضمون Content Analsis الكمى والكيفي للبيانات السكانية، والتعدادات السكانية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بديوان عام المحافظة، والتقارير والإحصاءات الصادرة عن مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية التي تعد مؤشراً لحجم واتجاهات حركة الجريمة بوجه عام، جرائم العنف الأسري بوجه خاص.

جمعت الباحثة مجموعة من الخرائط الخاصة لمحافظة بنى سويف، والتي تم الحصول عليها من الهيئة العامة للمساحة بالقاهرة وبنى سويف؛ من أجل التعرف على مواطن الريف والحضر بمحافظة بنى سويف، وكذا توزيع السكان والكثافة السكانية، وتعُرف إيكولوجية المحافظة وتطويرها العمرانى من خلالها.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسرة تعد وحدة التحليل السوسيولوجية الأساسية في هذه الدراسة. ومن خلال تحليل المواقف والعلاقات التي تحدث بين أعضاء الأسرة تُفسر مشكلة العنف الأسري.

رابعا: أسلوب اختيار العينة وخصائصها:

أولا: حصرت الدراسة جميع الحالات من مرتكبى جرائم العنف الأسري في محافظة بنى سويف والمودعين بالسجون، واُختيرت عينة Sample بلغت (_____) حالة من الذكور والإناث ومرتكبى جرائم العنف الأسري في محافظة بنى سويف _ وبلغ عدد الذكور (_____) مودعين في سجن (_____) وعدد الإناث (_____) المودعات بسجن (____)؛ من أجل تطبيق استمارة استبيان عليهم. كما تم تطبيق أسلوب دراسة الحالة على عينة بلغت (____).

وعن الخصائص التي أخذت في الحسبان عند تحديد اختيار عينة كانت كالآتي:

١- تنوع الحالات مابين الذكور والإناث.

٢- الإقامة في الريف المحافظة، وعاصمتها ومراكزها.

٣- تنوع حالات مابين زوج، زوجة، أب، أم، ابن، ابنة، عم، خال.

٤- تنوع الجرائم المرتكبة.

٥- اختلاف الاحكام القضائية.

٦- ضرورة أن تشمل العينة نسبة من الدىانة المسيحية.

خامسا: متابعة العينة وتحليلها وتفسيرها:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات عن طريق الأدوات السابقة والإشارة إليها' ومراجعتها مراجعة دقيقة لضمان صدق النتائج واتساقها تبدأ عملية معالجة البيانات، ووضعها في شكل يسمح بسهولة التحليل والتفسير، حيث يُجاب عن التساؤلات والتحقق من صحة الفروض

والتوصل إلى الأغراض التي رمت إليها الدراسة عن طريق اتباع الأسلوب الكمي أولا في تحليل بوضع "تفريغ " البيانات التي حُصل عليها في صور جداول إحصائية وروعى تنوع استخدام الأساليب الاحصائية فيها مثل "الانحراف المعياري، والمتوسطات الحسابية، وكا[٢] وغيرها"، واستعين ببعض البرامج الإحصائية الإلكترونية المتقدمة مثل برامج , spss وذلك بمساعدة بعض المتخصصين في المجال الاحصائى.

وبعدها تبدأ عملية تحليل تلك الجداول الإحصائية، وعرضها في صورة كيفية، وتتم عملية التحليل هنا في ضوء الإطار النظري للدراسة، وكذا فروضها وأهدافها، ومحاولة الوقوف على أوجه الاتفاق أو الاختلاف مع الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.

قائمة المصادر والمرجع:

[١] طريف شوقى محمد فرج، العنف فى الأسرة المصرية:دراسة نفسية استكشافية "الخلاصات والدلالات والأطروحات المستقبلية، فى الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى .-المجلد الأول، ص ٣٦٤

[٢] عبد الباسط محمد حسين، أصول البحث الاجتماعى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٧٥

[٣] Alan bryman , Social Research Methods , oxford university press ,2008 . p.696

[٤] فادية عمر الجولاني علم الاجتماع الحضري.- مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٧، ص ٤٢

[٥] The Oxford English dictionary , Oxford : Oxford University press . Vol .XIX . 1989 , PP . 331-332

[٦] رجعت الباحثة إلى المصادر الآتية :

١-الشيرازي، القاموس المحيط ، مكتبة لبنان، بيروت، بدون تاريخ، ص ٤١٧

٢- بطرس البستاني ،قطر المحيط ، مكتبة لبنان ، بيروت ، بدون تاريخ ص ٤١٧

٣- ابن منظور، لسأن العرب، بيروت، دار صادر، بدون تاريخ ، ص ٢٥٩

٤- الرافعي تحقيق عبد العظيم الشناوي، المصباح المنير.- دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧،ص ١٤٠

[٧] Nieholas Aber Crombie , the penguin dictionary of Sociology , Stephen Hill and Bryans , London , 1984, p .225 .

[٨] Gould , j & kolb , W,L. : A Dictionary of the Social Scence , N.Y , the free press , 1964, P . 739.

[٩] ابرهيم مدكور، ومعجم العلوم الاجتماعية ، الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) .- القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٢٣-١٢٤

[١٠] معن خليل العمر ، معجم علم الاجتماع المعاصر : الشروق ، ٢٠٠٠ ، ص٤١١-٤٢٠

[١١] محمود الكردي. النمو الحضري: ظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، ط ٢: دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠، ص ١١٨

[١٢] أحمد ذكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨،ص ٤٣٨

[١٣] خليل احمد خليل ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية .- بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٥، ص ١٠٩

[١٤] أحمد السيد الزاملى، مجلة كلية الاداب والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ٦١، ع ٤، اكتوبر ٢٠٠١، ص ١٨٥

[١٥] مجموعة من الكتب – التحرير ايلية ، ينوبر غر، اساءة معاملة الاطفال وترجمة: أحمد رمو .- دمشق :،وزارة الثقافة، ١٩٩٧، ص ١٧١

[١٦] رابح بودبابة، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ،ع ١٢ ،ابريل٢٠٠٢ ،ص ٢٤٠

[١٧] كمال عبد الحميد الزيات. علم الاجتماع الحضرى.- بنى سويف: (د.م)، ٢٠٠٢، ص٧١

[١٨] عبد الحفيظ محمد شناق ،التحضر :وتاثيرة على القيم والاتجهات الدىنية فى مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة .- ابوظبى : دار الفكر الجديد ، (د.ت) ،ص ٣٧

[19] Betty yorburg,introduction to Sociology,Harper&ROW, publishers ,N.Y ,with out date, p217

[٢٠] جيرالد بريز، مجتمع المدينة فى البلاد النامية، ترجمة: محمد الجوهرى.- القاهرة: دار النهضة الحديثة، ١٩٧٢،ص٣١

[٢١] معن خليل العمر ،معجم علم الاجتماع المعاصر، المرجع السابق، ص ١٤٩

[٢٢] حليم بركات ،المجتمع العربى فى القرن العشرين: بحث فى تغير الاحوال والعلاقات.- ط١ .- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو ٢٠٠٠، ص ٢١٣

[٢٣] المرجع نفسه، ص ١٥٠

[٢٤] كمال عبد الحميد الزيات، علم الاجتماع الحضري، ص ٦٣

[٢٥] Diana Kendall, Social Problem: In a Diverse Society, Fourth edition, U.S.A; Pearson Edition, Inc and Library of Congress cataloging-in-Publication data, 2007, P.376

[٢٦] Darrel Montero & Judith McDowell, Social Problem, N.Y, Macmillan Publishing Company, 1986, P.448.

[٢٧] اليزابيث ماركسون وبيث ستين، ترجمة: محمد مصطفي. الشعبيني علم الاجتماع.- الرياض: دار المريخ،١٩٨٩، ص ٦١٣

[٢٨] عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة :علم الاجتماع الحضري.- القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٥

[٢٩] نفس المرجع، ص ٢٣

[٣٠])محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع.- الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦، ص ٤٦٢.

[٣١] Michael Mann, Op.cit. P.409

[٣٢] جوردن مارشال.، ترجمة: أحمد زايد واخرين. مسوعة علم الاجتماع، المجلس الاعلي للثقافة،المشروع القومي للترجمة .- ط١، مج ٢، ط١، ٢٠٠٠

[٣٣] J.John Palen , Social Problem , N . Y , McGraw-Hill , Book Company , 1979 , P,583.

[٣٤] Darrel Montero & Judith McDowell , Op , Cit ,P 448

[٣٥] طلعت ابرهيم لطفى، اثر الحضرية فى جماعات الجيزة: دراسة ميدأنية لعينة من ارباب الاسر فى مدينة الرياض،.- الكويت :مطابع دار الوطن.- المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع١٦ ،المجلد ٤، خريف١٩٨٤ ،ص٩١

[٣٦])عبد الحفيظ محمد شناق، مرجع سابق ،ص٢٩.

[٣٧] اليزابيث ماركسون وبيث ستين، المرجع السابق، ص٦١٤.

[٣٨] مصلح الصالح ،النظريات الاجتماعية المعاصرة وظهرة الجؤيمة فى البلدأن النامية .- ط١.- الاردن : مؤسسة الوراق، ٢٠٠٠، ص١٧٤

[٣٩] Michael Peter Smith ,The City and Social Theory, Oxford ;St. Martins Press Inc.1980 ,p.1

[٤٠] محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية: الكتاب الأول القضايا والمنهج، دار المعارف، القاهرة،١٩٨٦، ص ٨٠.

[٤١] السيد عبد العاطى ،علم الاجتماع الحضرى : مدخل نظرى،.- الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ج١، ١٩٩٠، ص ١١٤-١١٥

[٤٢] عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة: علم الاجتماع الحضرى، مكتبة نةضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٣

[٤٣] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ،مرجع سابق، ص٤٦٠

[٤٤] االجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. الاتجاهات الحالية للتحضر فى مصر ١٩٧٦/١٩٩٦.- مجلة السكان: بحوث ودراسات، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مركز الابحاث والدراسات السكانية، ع٦١، (يوليو ٢٠٠٠)، ص٢١.

[٤٥] على عبد الرزاق ابرهيم، أثر التحضر فى تحول العمالة فى المجتمع المصرى: دراسة ميدانية على تحول العمالة الزراعية إلى قطاع الاعمال الحضرى.- جامعة عين شمس، كلية الاداب ،قسم علم الاجتماع، اطروحة دكتوراه ١٩٨٧ ص٩٨-٩٩

[٤٦] الاتجاهات الحالية للتحضر فى مصر ١٩٧٦/١٩٩٦، مرجع سابق، ص٢١.

[٤٧] بطرس البستأنى، محيط المحيط.- بيروت : ساحة الصلح للنشر ،١٩٩٧ ، ص ٦٣٨ .

[٤٨] محمد بن ابى بكر الرازى، مختار الصحاح.- لبنان : دار الفكر للطباعة، ١٩٧٣ ، ص ٤٥٨ .

[٤٩] ابن منظور، لسان العرب: دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣ ، مج٦ ص ٤٧٤

[٥٠] محمد الباشا، معجم الكافى.- ط ١ .- بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢، ص ٧١٢ .

[٥١] E . Klein , A Comprehensive Etymogogicags Dictionary of The English Language, London , El . Sevier Publishing Company , 1997 , p . 1712

[٥٢] عبد القادر مرزوق، مجموعة المصطلحات القانونية: دار النةضة العربية ، القاهرة، (د.ت) ، ص ١٩٤

[٥٣]) The Oxford English Dictionary , Oxford , The Clardeton press , Vol ,Xll , 1983 , p . 221 .

[٥٤] Webster ,s. , Deluxe Cambridge Dictionary , Second Edition , N . Y , Simon & Schuster , 1979 , p . 2040

[٥٥] محمد عاطف غيث واخ. قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

[٥٦] جوردون مارشال. مرجع سابق ،ص ٢٨١ .

[٥٧] أحمد ذكى بدوى. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٤٤١ .

[٥٨] تتاليا بفر ليموفا وتوفيق سلوم . مرجع سابق ، ص ٢٨٩

[٥٩] عبد الرحمن ابن خلدون، تحقيق ،على عبد الواحد كافى. مقدمة بن خلدون .- ط٣ .- القاهرة :دار نهضة مصر ،(د.ت) ج ٢، ص ٤٨٢

[٦٠] ر . بودون وف . يور يكو، المعجم النقدى لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد.- بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٦، ص ٣٩٤ .

[٦١] رؤية ةشام رامى. حلقة نقاش حول ثقافة العنف واشكاله الجديدة فى المجتمع المصرى: المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، (د.ت)، ص ٢٥

[٦٢] حسنين توفيق ابرهيم. ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية.- ط ٢.- بيرت : مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٦.

[٦٣] مصطفى عمر التير. العدوان والعنف والتطرف.-المجلة العربية للدراسات الامنية، ع ١٦، ١٩٩٣، ص ٤٣.

[٦٤] اجلال اسماعيل حلمى. العنف الأسري.- القاهرة: دار قباء،١٩٩٩، ص ٩.

[٦٥]) باريرا ويتمر .،ترجمة ممدوح يوسف عمران. الأنماط الثقافية للعنف .- القاهرة.- مجلة عالم المعرفة، ع ٣٣٧، مارس ٢٠٠٧، ص ٣٦.

[٦٦] بروك جاكسون. ضرب الاطفال يشوة ادمغاتهم ، مجلة المعرفة، ع ٦٩، مارس ٢٠٠١، ص ١٠٢.

[٦٧] ليلى عبد الوهاب. العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة .- بيروت :دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٤، ص ١٦.

[٦٨] رؤية ةشام رامى. المرجع السابق، ص ٢٥ .

[٦٩] السيد يسين واخ.. . المرصد الاجتماعى : الاطار النظرى والعروض النقدية برنامج العمل .- القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٣ ، ص ٣٨٣

[٧٠]) أحمد الجدوبواخ... ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية: التقرير الأول: العنف الأسري "منظور اجتماعى وقانونى " .-القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤

[٧١] A Study on Violence Against Children , Regional Report , middle East and North Africa Region , June 2005 ,P .3.

[٧٢] مجدى متولى. العنف والشرعية فى مصر.- القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥ ، ص ٥.

[٧٣] رؤية سيد عويس حول ظاهرة العنف فى المجتمع الإنسانى. المؤتمر السنوى الرابع، الابعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى.- القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،مج٣ (ابريل ٢٠٠٢)، ص ١١٨٠

[٧٤] عرفات زيدان. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية.- القاهرة: مؤسسة نبيل للطباعة.- ع٦، ج٢، (يناير ١٩٩٥)، ص ١١٨٠

[٧٥] محمود صالح العادلى. السياسية الجنائية لدراء جرائم العنف الارهابى: دراسة مقارنة.ط٢ .- القاهرة: دار النةضة العربية، ١٩٩٧، ص ص ١-٣.

[٧٦] بثنية حسنين عمارة. ثقافة عملية اسرية للقرن الحادى والعشرون.- القاهرة: (د.ن)، ١٩٩٩، ص ٦٥.

[٧٧] محمد نور فرحات. مفهوم العنف وبعض مظهرة فى المجتمع المصرى المعاصر، المؤتمر السنوى الرابع، الابعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى، مج١، ص ٦.

[٧٨] Sanford , H . Kadish (ed) , Encyclopedia of Crime and Justice , collier Macmillan Publishers , London , Vol 4 . 1983 , pp . 16-18

[٧٩] أحمد زياد واخ... العنف بين طلاب المدارس: لعض المتغيرات النفسية: الارتباطات والمنبهات .- القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٤، ص١٨

[٨٠] محمود ابو زيد وآخرين. المعجم فى علم الاجرام والاجتماع القانونى والعقاب.- القاهرة: دار الكتاب للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ٥٠٣

[٨١] مأمون محمد سلامة. اجرام العنف.- القاهرة: كلية الحقوق، ١٩٩٣، ص ٦

[٨٢] أحمد زياد واخ... العنف بين طلاب المدارس، المرجع السابق، ص ١٩.

[٨٣] عبير السيد احمد عبد ربه. العنف الوالدى وعلاقتة بادمان الابناء المرهقين.- جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا والطفولة ،قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، اطروحة ماجستير، ٢٠٠٦ ، ص ١٧.

[٨٤] مامون سلامة، المرجع السابق، ص ٤٠.

[٨٥] ايناس ابرهيم الجعفراوى. بيولوجيا العنف: دراسة نظرية، الابعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى، مج١، مرجع سابق. ص ٥٢٥.

[٨٦] محمد الجوهرى. دراسات وبحوث اجتماعية.- ط١، ٢٠٠٧، ص ٣٠٠.

[٨٧]) أحمد زايد . قراءة فى ادبيات العنف : رؤية سوسيولوجية ، المؤتمر السنوى الرابع ، الابعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى ،مج١، ص ٥٦-٥٧ .

[٨٨] محمود ابو زيد . مرجع سابق ، ص ١٢

[٨٩] طريف شوقى. العنف فى الأسرة المصرية، التقرير الثانى، دراسة نفسية استكشافية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.- القاهرة: قسم بحوث المعاملة الجنائية، ٢٠٠٠، ص ٢٧ .

[٩٠] Richard J . Gelles , ''Violence in The Family ; A Research in The Seventies '' , Journal of Marriage and The Family , Vol . 42 , N . 4 . 1980 . pp . 873 -885 .

[٩١] جوردأن مارشال. مرجع سابق، ص ٩٣٥ .

[٩٢] تتاليا بفرليموفا وتوفيق سلوم. مرجع سابق، ص ٢٩٨

[٩٣]) Madeleine O'keeffe and Others < UK Study of Abuse and Neglect of Elder people . National Center for Social Research , Kings College , London ,2007, p. 13 .

[٩٤] محمد نور فرحات. مفهوم العنف وبعض مظهرة فى المجتمع المصرى المعاصر، مرجع سابق ، ص ٨.

[٩٥] أحمد زايد واخرين. العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، مج١، مرجع سابق، ص ٩

٢ مامون سلامة. مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) أحمد زايد.قراءة فى ادبيات العنف: رؤية سوسيولوجية، المؤتمر السنوى الرابع، الابعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى، مج١. ص ٣٢٣

[٩٦]) Coleman . Jw & Cressy D.R , Social Problems , Harper & Row Publishers , N.Y 1987,P 439.

(٢) طلعت ابراهيم لطفى. العنف الأسري وجناح الاحداث.- القاهرة.- مجلة كلية الاداب: وحدة النشر العلمى بكلية الاداب جامعة القاهرة والعلوم، ملحق بمجلد ٥٧ ، ع ٢، ابريل ١٩٩٧، ص ٧.

[٩٧] نجه الرازى. العنف المنزلى: بعض عناصر التعريف والتشخيص: مركز الدرسات امأن، متاح على WWW.musanadah.com

[٩٨] جعفر عبد الامير يسين. اثر التفكك العائلى فى جنوح الاحداث.- ط١ .- بيروت: عالم المعرفة، ١٩٨١، ص ١٤ .

[٩٩] زيدأن عبد الباقى. الأسرة والطفولة: دار الشباب للطباعة، ١٩٨٠، ص ٢.

[١٠٠] عبد المجيد سيد منصور، زكريا احمد الشربينى. الأسرة على مشارف القرن ال١٢: الادوار والمرض النفسى والمسؤليات.- القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠، ص ١٥

[١٠١] عبد اللة البستأنى، الوافى. معجم وسيط للغة العربية.- بيروت:مكتبة لبنأن ،١٩٩٠، ص ١٢

[١٠٢] محمد الباشا. معجم الكافى.- ط ١.- بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢، ص ٩٣

[١٠٣] ليلى عبد الوهاب. مرجع سابق، ص ٢١

[١٠٤] أحمد ذكي بدوي. مرجع صابق، ص١٥٢

[١٠٥] Bryan S. Turner,The Cambridge Dictionary of Sociology ,Cambridge University pr press, U. S.A P,189

[١٠٦] T, lynn Smith and Raul E .Zopf , PrinciPles of Inductine Rural Socialogy ,F . A . Davis Compny ,U .S . A , 1970 ,p.271

[١٠٧] ابرهيم مدكور. مرجع صابق، ص ٣٨

[١٠٨] محمد احمد بيومي. علم الاجتماع: اسس وموضوع.- الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، (د.ت)، ص ٤٤٧

[١٠٩] علي محمود اسلام الفار. معجم علم الاجتماع.- ط٢.- القاهرة: دار المعرفة، ٢٠٠١، ص ١٩٢

[١١٠] محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع.- القاهرة: الهيئة المصرية العامه للكتاب ، ١٩٧٩، ص ١٧٧

[١١١] عبد المجيد سيد منصور وزكريا احمد الشربينى. مرجع سابق، ص ٢٠

[١١٢]سناء الخولى. الزواج والعلاقات الاسرية.- الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٩، ص ٣٩

[١١٣] David B. Brinkerhoff and Lynn K . White . sociology Third Edition .West Publishing company . N . y 1991 . p . 341

[114] محمد احمد بيومى. مرجع سابق، ص ص ٤٥٠ – ٤٥١.
[115] ميشيل مان. مرجع سابق، ص ٢٥٢.
[116] محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع، المرجع السابق، ص ١٧٦.
[117] عبد الهادى الجوهرى. معجم علم الاجتماع.- ط١.- القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى، ١٩٨٠، ص ١٧
[118] طلعت ابرهيم لطفى. مدخل اذلى علم الاجتماع.- القاهرة : مكتبة غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت)، ص ١٧٤ .
[119] محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق ،ص ١٧٧
[120] طلعت ابرهيم لطفى . مدخل علم الاجتماع ، المرجع السابق ،ص ١٧٥
[121] David B . Brinkerhoff and Lynn K. White, Op.cit.p.341
[122] حسين عبد الحميد أحمد رشوان . الأسرة والمجتمع : دراسة لم اجتماع الأسرة .- اسكندريه : مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٦.
[123] حيد البصري.العنف الاسري : الدوافع والحلول: دار الرسول الاكرم و دار المحبة البيضاء ، (د.ت) ص ١٥-١٦.
[124] محمد الجوةري وعلياء شكري . علم الاجتماع الريفي والحضري.- الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨، ص ٤٨
[125] عبد المجيد سيد منصور وزكريا احمد الشربينى .مرجع سابق،ص ٢٩.
[126] صورة الروم ،ص٢١
[127] إحسان محمد الحسن. موسوعة علم الاجتماع .-ط١ .- بيروت : الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩،ص ٣٨٩.
[128])Tony Bilton,Kevin Bonnett and Others,Introductory Sociology. Third Edition,Macmillan press LTD,London ,1996 ,p.481
[129] غريب سيد احمد .دراسات فى علم الاجتماع العائلى : دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٥،ص ١٧
[130] عبد المجيد سيد منصور ،زكريا احمد الشربينى .المرجع السابق ،ص٢١
[131] محمد احمد بيومى .مرجع سابق ، ص ص ٤٤٩-٤٥٠
[132] غريب سيد احمد .المرجع السابق ،ص ١٧
[133] حسين عبد الحميد أحمد رشوان . مرجع سابق ، ص٢٠
٢ علياء شكر. الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة .- الاسكندريه : دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٨ ، ص ص١٩٤-١٩٥
[134] محمد أحمد بيومى. مرجع سابق ، ص ٤٥٧ ٢ محمد احمد بيومى ، مرجع سابق ، ص ٤٥٧
٢ حسين عبد الحميد احمد رشوان. مرجع سابق ، ص ص ٣٢-٣٣
٣ أحمد يحيى عبد الحميد مراجعة وتقديم عبد الهادى الجوهرى . مرجع سابق ، ص٥١
٤ محمد احمد بيومى . المرجع السابق ، ص ٤٥٨ .
[135] فادية ابو شهبة . ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية : منظور اجتماعى وقانونى .- المجلة الجنائية القومية ، مج ٤٧ ، ع ١، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٤ ، ص ٦٩ .

2 Matthew R . Durose and Others , Family Violence Statistics ,Department of Justice , Offise of Justice Programs , Bureau of Justice Statistics , U , S , June 2005 , P , 4

٣ سهيلة محمود بنات. والعنف ضد المره : اثارة وكيفية علاجة.- عمان:دار دجلة، ٢٠٠٦ ،ص ١٩

[١٣٦] محمد أمد مبارك صادق . العنف الأسري : دراسة سوسيولوجية لعنف الزوجات ضد الازواج كما ورد فى ملحق دموع الندم الصادر عن جريدة الجمهورية ٢٠٠٥ م ، مجلة الاداب والعلوم الإنسانية ، ع ٥٧ ، جامعة المنيا ، كلية الاداب ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٩ .

٢ خالد أحمد المهدى. العنف الأسري واثره على الأسرة والمجتمع: دراسة ميدانية ، ص ١٨

[١٣٧] M . Lystad, Violence in the Home : Interdisiplinary Perspectives , Brunner / Mazel , N . Y , 1986 , P .

2 عدلى السمرى .العنف فى الأسرة : تاديب مشروع ام أنتهاك محظور .- الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠١ ، ص .٤٥

[٣] معن خليل العمر .علم اجتماع الأسرة ، جامعة اليرموك.- الاردن : دار الشروق ، الاردن ، ١٩٩٤ ، ص ٢٣٠.

(4) Jane Lothian Murray and Risk Linden , Sociology in our Times , Nelson , Thomson Learning , U.S. p. 495

[١٣٨] Kevin Browne , Louise Dilxon , Early Detection of Family Violce , Center for Forensic and Family Psychology , University of Birmingham , UK , p.1

(٢) أنتونى جيدنز . مقدمة نقدية فى علم الاجتماع ، ترجمة : احمد زايد واخ.. . .- القاهرة : مركز البحوث و الدراساتالاجتماعية بكلية الاداب، ٢٠٠٢ ، ص ٢٤٧ .

(3) S.Jeffery Turner &B. Donald Helms , Marriage and Family : Traditions and Transitions , Har-court Brace Jovanvich , N.Y , 1988 , p. 425

[١٣٩()] Browne , K, M , Preventing Family Violence , Wiley , 1997 , p.7 .

(٢) احمد زايد . قراءة فى ادبيات العنف : رؤية سوسيولوجية ، مرجع سابق ، ص ٦٧

(3) Randal W.Summers and Allan M. Hoffman , Domestic Violence : A Global View Green – Wood Press , London ,2002 , p.xii.

(٤) أحمد المجدوب واخ.. .ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية ، مرجع سابق ،ص ٢١ .

[١٤٠] ليلى عبد الوهاب . العنف الأسري : الجريمة و العنف ضد المره ، مرجع سابق ، ص ١٩

٢ فادية ابو شهبة واخرون. ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

[١٤١] ناصر احمد الشيخ و صفوت فرج . الفروق بين المتعرضات للعنف و غير المتعرضات لة فى عدد من المتغيرات الشخصية و الاكلينيكية .- دورية دراسات نفسية ، مج ١٤ ، ع ٣ ، يوليو ٢٠٠٤ ، ص ٣٦٧- ٣٧٧ .

[٢] المرجع نفسه سابق ، ص ٣٧٣ .

(3) Mark . L. Rosenberg and Mary Ann Fenley , Violence in America : A puplic Health Approach , Oxford University Press , N.Y , 1991 , p 126 .

[١٤٢] المره المصرية: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل.- ط ١.- القاهرة:دار الامين، ١٩٩٧،ص ١٠١ .

(٢) العنف الجنسى والقائم على نوع الجنس ضد اللاجئين والعائدين والاشخاص النازحين داخليا : مبادئ توجيهية للوقاية والمواجهة ، المفوضية السامية للامم المتحدة لشئون اللاجئين.- القاهرة : اشبيلية لخدمات الترجمة ، مايو ٢٠٠٥ ،ص ١٤ .

(3) Geraldin Terry . "Poverty Reduction and Violence Against Women : Exploring Links , Assessing Im pact, "Development in Practice , Vol . 14 , N . 4 , 2004 ,p . 61 .

[١٤٣] العنف ضد المرأة: دراسة حالة للنساء المعنفات: تقييم اداء مراكز استضافة المرأة.- القاهرة: وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، الإدارة العامة لشئون المره، ، ٢٠٠٣، ص ٩ .

(2) Jane Lothian Murray and Risk Linden , Op . cit . , p 494 .

(٣) طلعت ابرهيم لطفى. العنف الأسري وجناح الاحداث ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(4) Child Abuse Prevention and Treatment Act , Public Law93-247, Sec. U . S . C , 1974

(1) Janet Fanslow and Elizabeth Robinson , Violence in New Zealand ; Prevalence and Health Consequeces , Jornal of the New Zealand Medical Association , November 2004 , Vol 117 , N . 1206

(٢) عبد الرحمن محمد العيسوى. المجرم الشاذ .- الاسكندريه: دار الفكر العربى ، ٢٠٠٥ ، ص٣١

(٣) أحمد على المجدوب. الزنا بالمحارم فى الفقة الجنائى والاسلامى والقوانين الوضعية : دراسة مقارنة .- القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية- المجلة الجنائية القومية ، مج ٢١ ، ع٢-٣ ، ، القاهرة ، يوليو - نوفمبر ١٩٧٨ – ص٤٣.

[١٤٥] عبد الباسط عبد المعطى . اتجاهات نظرية في علم الاجتماع .-، عالم المعرفة ، ع ٤٤ ، أغسطس ١٩٨١ ، ص ١٠.

[١٤٦] Alex Theo (ed) , Sociology , New York : Longman , 1998 ,P . 6

[١٤٧] كمال عبد الحميد الزيات. مقالات في نظرية عمل الاجتماع .- بنى سويف: مكتبة البرنس، ٢٠٠٣ ، ص٥ .

[١٤٨] المرجع نفسه . ص ص ٣٠- ٣١ .

[١٤٩] طلعت ابر هيم لطفي ، كمال عبد الحميد الزيات . النظرية المعاصرة في علم الاجتماع .- القاهرة :دار غريب ، القاهرة ، ص٦٧ .

[١٥٠] طلعت ابرهيم لطفي ، وكمال عبد الحميد الزيات .النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، المرجع السابق ،ص ص ٦٨،٦٩

[١٥١] المرجع نفسه ص ص ٧٠،٧١

[١٥٢] Richard j.Gelles&Levine, Sociology an Introduction,Fifth Edition,McGraw_HALL,Inc,,N,Y ,1995,p.569

[١٥٣] Ibid,p.56

[١٥٤] طلعت إبرهيم لطفي وكمال عبد الحميد الزيات .المرجع السايق ،ص٨٢

[١٥٥] محمود سعيد الخولى. العنف : في مواقف الحياة اليومية .- ط ١: دار و مكتبة الاسراء ، ٢٠٠٦ ،ص ١٠٣ .

[١٥٦] Vincent N. Parrillo , Contemporay Social Problems , Fifth Edition , U.S.A , Allyn &Bacon , 2002 , P.200

[١٥٧] طلعت ابرهيم لطفي . دراسات في علم الاجتماع الجنائى .- القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٨ ، ص٥٤

[١٥٨] Diana Kendall , Op . cit , p .11

[١٥٩] إجلال إسماعيل حلمى . الاسرة العربية : النظرية و التطبيق .- ط ١ .- االقاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٧ ، ص ١٩٧

[١٦٠] Alex Theo , Sociology , Longman , N.Y , 1998 ,pp . 177- 178

[١٦١] نيقولا تيما .مرجع سابق ، ص ٣٢٨

[١٦٢] أنتونى غدنز ، كايين بيردسال . علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ .- ط ٤ .- بيروت ،٢٠٠٥ ، ص ٢٨٣- ٢٨٤

[١٦٣] سمير نعيم . الصورة الرهنة لعلم الاجتماع الامريكى .- القاهرة : المرطز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية.- المجلة الجنائية ، مج ١٣ ، ، ، نوفمبر ١٩٧٠ ، ص ١٠

[١٦٤] William Kornblum , Sociology in Changing World ,Second Edition , U.S.A , Holt , Rine Hert & Winston , 1991 , p . 265

[١٦٥] هانى خميس احمد عبدة . مرجع سابق ،ص ٤٤

[١٦٦] على ليلة . النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع .- ط ١ : دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ١٤١

[١٦٧] بيث هس وإليزابيث ماركسون .مرجع سابق ، ص ص ٢٤٠ـ٢٤١ .

[١٦٨] Diana Kendall , Op . cit , p . 12

[١٦٩] Johan E . Conklin , Sociology : An Introduction , Second Edition , Macmillan Publishing Company ,1987 ,p . 18

[١٧٠] السيد عوض .جرائم العنف الأسري بين الريف والحضر : دراسة ميدانية على مرتكبي جرائم العنف الأسري في بعض السجون المركزية والعمومية بمحافظة قنا ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٧ ـــ ١٨ .

[١٧١] محمد احمد مبارك صادق . مرجع سابق ، ص ص ١٦٥ ـــ ١٦٦ .

[١٧٢] إجلال إسماعيل حلمي ، الأسرة العربية . مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

[١٧٣]

[١٧٤] طلعت إبراهيم لطفي ، كمال عبدا لحميد الزيات . مرجع سابق ، ص ٩٣ .

[١٧٥] المرجع نفسه . ص ص ٩٥،٩٤ .

[١٧٦] المرجع نفسه .ص ٩٨ .

[١٧٧] Richard J . Gelles & Levine , Op .cit , P .569

[١٧٨] عمر عبد الجبار محمد احمد. التحضر والسكان، ٢٠٠٧ From Site WWW.omar.socialndex.net ,
[١٧٩] Diana Kendall , Op .cit , p.374
[١٨٠] Diana Kendall ,Op.cit ,pp.15-16
[١٨١] R.Serge Denisoff & Ralph Wahrman , Op .cit , p.373 .
[١٨٢] William Kornblum Op .cit ,p.268 .
[١٨٣] مجدة إمام حسانين . التحويلات الاجتماعية والجرائم العائلية في المجتمع المصري.- جامعة عين شمس ،كلية الاداب ، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٩ ، ص ٢٢
[١٨٤] Diana Kendall , Op .cit , p .208
[١٨٥] William Kornblum ,Op . cit , p .269
[١٨٦] رانك ب ويليامز ومارلين د ميشان. السلوك الإجرامى: النظريات، ترجمة وتعليق : عدلى السمرى ، المرجع السابق ، ص ص ٢٣٦-٢٣٧
[١٨٧] بيث هس ،اليزابيث ماركسون . مرجع سابق ، ص ٥٨١
[١٨٨] طلعت ابرهيم لطفي . دراسات في علم الاجتماع الجنائي ، مرجع سابق ،ص ٧٢
[١٨٩] طلعت ابرهيم لطفي . مرجع نفسه ، ص ٧٢ .
[١٩٠] ارفنج زايتلن. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : دراسة نقدية ترجمة : محمود عودة ،ابرهيم عثمأن .- الاسكندريه : دار المعرفة الجامعة ، ،ص ص ١٧٨ -١٨١ .
[١٩١] مهامتولى محمد سيف الدىن . العنف عند المرأة :تحليل سوسيولوجى لجرائم قتل الزوجات والأزواج.- جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع رسالة ماجستير ،٢٠٠٣ ، ٦٧
[١٩٢] احمد زايد واخ...العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري ، مج١، مرجع سابق ، ص ٦٠
[١٩٣] Diana Kendall , Op .cit ,p.208 .
[١٩٤] محمد احمد مبارك صادق .مرجع سابق ،ص ١٦٦، ١٦٧ .
[١٩٥] السيد عوض .مرجع سابق ،ص ١٨_١٩.
[١٩٦] إجلال إسماعيل حلمي .الأسر العربية ،مرجع سابق ،ص ١٩٩،نقل عن: Colemen. JW cit.، Op ،Socal Problems.،&Cress D.R
[١٩٧] سامية الخشاب .النظرية الاجتماعية المعاصرة ودراسة الارة.- القاهرة : دار المعارف ،١٩٨٧،ص ١٤٤.
[١٩٨] محمود سعد الخولي. مرجع سابق ، ص١٩.
[١٩٩] السيد عوض .مرجع سابق ،ص ،١٠٨ .
[٢٠٠] محمدا حمد مبارك صادق .مرجع سابق ،ص ١٦٧.
[٢٠١] Vincent N. Parrillo ,Op,cit, p.267
[٢٠٢] إجلال إسماعيل حلمي . الأسرة العربية ،مرجع ،ص ٢٠٠
[٢٠٣] طلعت ابرهيم وكمال عبد الحميد الزيات . مرجع سابق ،ص١٩٩.
[٢٠٤] المرجع نفسه ،ص١٩٩
[٢٠٥] Alex Thio ,Op. cit.p.16
[٢٠٦] طلعت ابرهيم ، كمال عبد الحميد الزيات .مرجع سابق ،ص١٢٦:١٢٤.
[٢٠٧] كمال عبد الحميد الزيات ..،مقالات في نظرية علم الاجتماع ،مرجع سابق ،ص١٨٥:١٨٤.
[٢٠٨] Diana Kendal.Op,16

[٢٠٩] كمال عبد الحميد الزيات .مقالات في نظرية علم الاجتماع ،مرجع سابق ،ص١٨٥

[٢١٠] Diana kendall ,Op, cit,p.375.

[٢١١] Diana kendall ,Op, cit,pp.16.22.

[٢١٢] كمال عبد الحميد الزيات .مقالات في نظرية علم الاجتماع ،مرجع سابق ،ص١٩٠.

[٢١٣] زينب شهين .الاثنوميثولوجية:رؤية جديدة لدراسة المجتمع .- القاهرة :،مركز التنمية البشرية ومعلومات ، ١٩٨٧،ص١٤٩.

[٢١٤] نجوى الفوال واخ .. .الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري ،مرجع سابق ص٩

[٢١٥] إجلال حلمي .الاسرة العربية ،مراجع سابقة ،ص٢٠٢.

[٢١٦] فرأنك ب ويليامز و مارلين د ميشأن . السلوك الإجرامي :النظريات ، ترجمة و تعليق :عدلي السمري ،مرجع سابق ،ص١١٢.

[٢١٧] أنتوني غدنز وكارين بيردسال .مرجع سابق ،ص ٢٨٦.

[٢١٨] طلعت ابرهيم لطفي. داسات في علم الاجتماع الجنائي ،المرجع السابق ،ص٧٧ نقل عن : Johan E >Conkling,Op.p.25

[٢١٩] إجلال إسماعيل حلمي ، العنف الأسري..مرجع سابق ،ص ص ٢٨-٢٩

[٢٢٠] منال عبد الله عمران .مرجع سابق ، نقل عن : طلعت ،المؤتمر العلمي السادس للممارسة المةنية .ص٢٨٦.

[٢٢١] محمد عارف . الجريمة وللمجتمع: نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي .- القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١ ، ص ٣٠١ _٣١٥.

[٢٢٢] علياء شكري. علم الاجتماع الفرنسى المعاصر، سلسلة علم الاجتماع الفرنسي.- ط٢ .- القاهرة :دار الكتاب للتوزيع، ١٩٧٩، ص٢٤٣.

[٢٢٣] منال عبد الله عمران. بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جائم العنف الأسري ضد المرأة: دراسة ميدانية في مدينة القاهرة .- جامعة عين شمس ،كلية الاداب ،قسم علم الاجتمعا ، اطروحة دكتوراه ، القاهرة ،٢٠٠٤ ، ص ٥٥.

[٢٢٤] Thomas J.Bernard,"Control Critism of Strain Theories :An Assessmentof Theoretical and pirical Adequacy,"Journalof Research in Crime and Delinquency,21November1984,pp353-372.

[٢٢٥] علي إسماعيل عبدا لرحمن.مرجع سابق زص٥٢.

[٢٢٦] C.peter .Kratcoski ,"Perspectives on Interfamily Violence ",Human Relations,vol37 No6 , 1984,pp444-445.

[٢٢٧] هاني خميس احمد عبده .مرجع سابق .ص ص ٤٢-٤٣

[٢٢٨] عدلي السمرى .العنف في الأسرة ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

[٢٢٩] طلعت ابرهيم لطفي. دراسات في علم الاجتماع الجنائي ، مرجع سابق ، ص ٦١

[٢٣٠] المرجع نفسه . ص ٦٢

[٢٣١] طلعت ابرهيم لطفي .مدخل إلى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤

[٢٣٢] مها متولي . مرجع سابق ، ص ٧٠

[٢٣٣] طلعت ابرهيم لطفي. دراسات في علم الاجتماع الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٦٢

[٢٣٤] طلعت ابرهيم لطفي . دراسات في علم الاجتماع الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٦٣

[٢٣٥] مها متولي . المرجع السابق ، ص ٧٠ .
[٢٣٦] محمود سعيد الخولى . مرجع سابق ، ص ١٠٥ .
[٢٣٧] Frank .E .Hagan .Introdution to Criminology : Theories , Methods and Criminal .U.S. a ,Wadsorth Thomson Learning ,P. 166 .
[٢٣٨] فرأنك ويليامز ومرلين.ميشأن السلوك الإجرامي: ترجمة عدل السمرى،مرجع سابق ، ص ٢٤١
[٢٣٩] إجلال إسماعيل حلمي . الأسرة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٤١
[٢٤٠] فرأنك ويليامز ومرلين ميشأن . المرجع السابق ، ص ٢٤٢
[٢٤١] غريب محمد سيد احمد ، سامية محمد جابر.علم اجتماع سلوك الانحرافي .- الاسكندريه : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٨
[٢٤٢] السيد عوض .مرجع سابق ، ص ٣٢
[٢٤٣] J.W. Coleman & D.R.Crassey . Social Problems . Op.Cit, P446.
[٢٤٤] احمد المجدوب واخ.. . ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية ، التقرير الأول ، مرجع سابق ُ، ص٣٤
[٢٤٥] Harloldr. Kerbe , Sociology : Socialstruture & Docial Conflioct , Ny, Macmillan Publishing Company . 1989 ,P 194.
[٢٤٦] طلعت ابرهيم لطفي. مدخل إلى علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥
[٢٤٧] فرأنك ويليامز ومارلين ميشأن . المرجع السابق . ص ٢٤٢
[٢٤٨] احمد المجدوب وآخرين.ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، التقرير الأول، مرجع سابق،ص ٣٣
[٢٤٩] سامية محمد جابر . الانحراف والمجتمع : (د.ن)، ١٩٦٨ . ص ص ٧٤-٧٥
[٢٥٠] طلعت ابرهيم لطفي . الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب . مرجع سابق ، ص ١٦
[٢٥١] محمد عباس ابرهيم.الثقافات الفرعية.- الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧، ص ١١٧
[٢٥٢] أنتونى غدنز. مرجع سابق ، ص ٢٢٧
[٢٥٣] طلعت ابرهيم لطفي. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب، المرجع السابق، ص ١٦
[٢٥٤] احمد زايد وآخرين . العنف في الحياة اليومية، مرجع سابق .- مج١ ص ٥٩-٥٧
[٢٥٥] Alex Thio,Deviant Behavior ,N.Y,Harper&Row Publishers, 1988,pp.129-130
[٢٥٦] William Kornblum,OP.cit,pp.262-263
[٢٥٧] أحمد زايد واخ .. . العنف في الحياة اليومية ، مرجع سابق .- مج١، ص ٥٤-٥٥
[٢٥٨] هاني خميس أحمد عبده اخ .. .مرجع سابق ص ٤٦
[٢٥٩] محمد الجوهري وآخرين . دراسة علم الاجتماع .- الاسكندريه : دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠٠، ص٢٣٢-٢٣٣
[٢٦٠] طلعت ابرهيم لطفي. العنف الأسري وجناح الأحداث ، مرجع سابق ص ١٧
[٢٦١] أحمد زايد اخ ... العنف في الحياة اليومية، مرجع سابق .- مج١، ص ص ٥٤-٥٥.
[٢٦٢] أحمد زياد واخ ... ، العنف في الحياة اليومية .- مرجع سابق .- مج ١،ص٥٥.
[٢٦٣] ليلة عد الوهاب .العنف الأسري .مرجع سابق ،ص١٨.

[٢٦٤] محمد أحمد مبارك صادق .مرجع سابق ص١٦٧.
[٢٦٥] المرجع نفسه ،ص،١٦٧.
[٢٦٦] محمد الجوهري .دراسات وبحوث اجتماعية ، مرجع سابق ،ص٢٩٨.
[٢٦٧] Marvin E.Wolfgang &F.Ferracuti,The Sociology of Crime and Delinquency ,N.Y.PP.382.383.
[٢٦٨] أحمد المجدوب واخ... .ظاهرة العنف داخل الأسر المصرية ،مرجع سابق ،ص ٣٣.
[٢٦٩] طلعت ابرهيم لطفي .العنف الأسري وجنح الأحداث ، مرجع سابق ،ص ص ١٨_١٩.
[٢٧٠] غريب محمد سيد احمد، سامية محمد جابر، علم اجتماع السلوك ألانحرافي، مرجع سابق ،ص٨٣.
[٢٧١] أحمد المجدوب واخ...ظاهرة العنف داخل الأسر المصرية ،التقرير الأول مرجع سابق،ص٢٩.
[٢٧٢] سهيلة محمد بنات .مرجع سابق .ص٧٧.
[٢٧٣] العنف ضد المرأة: دراسة حالة النساء المعنفات ، تقييم أداء مركز استضافة المرأة:وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ،مرجع سابق .ص ١٥.
[٢٧٤] المرج نفسه .ص ١٦.
[٢٧٥] باريرا ويتمر.،ترجمة: ممدوح يوسف عمران. الأنماط الثقافية للعنف الأنماط الثقافية للعنف.- مرجع سابق ص٦٢.
[٢٧٦] مصطفي عمر التير. العنف العائلي .- الرياض :أكاديمية نايف للعلوم الأمنية. ١٩٩٧.ص ص ٣٥-٣٦.
[٢٧٧] أحمد زايد واخ.. العنف بين طلاب المدارس :الارتباط والمنبئات ،مرجع سابق .ص ٣١.
[٢٧٨] محمود سعيد الخولى .مرجع سابق، ص١٠٨
[٢٧٩] محمد سيد فهمي .اتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة العنف ضد المرأة :والدور المقترح للخدمة الاجتماعية في مواجهتها .-مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، أكتوبر ١٩٩٨ ،ص١٧٠ .
[٢٨٠] طلعت ابرهيم لطفي. التنشئة الاجتماعية وسلوك العنف عند الأطفال ، مرجع سابق ، ص٢٨٧
[٢٨١] إجلال إسماعيل حلمي .الأسرة : النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .
[٢٨٢] سهيلة محمود بنات .مرجع سابق ، ص ٧٦.
[٢٨٣] أحمد زايد واخ. . العنف بين طلاب المدارس: الارتباط والمنبئات ، المرجع السابق، ص ٣٢ .
[٢٨٤] عبد الرحمن العيسوى . سيكولوجية الجنوح .- الاسكندريه : منشه المعارف، ١٩٨٢ ، ص ٨١ .
[٢٨٥] منال محمد محمود عبد العال . الامعيارية والعنف في المجتمع المصري.- جامعة القاهرة ،اطروحة دكتوراه ،٢٠٠٢ ،ص٩٣
[٢٨٦] العنف ضد المرأة دراسة حالة للنساء المعنفات ،تقييم أداء مراكز استضافة المرأة،وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، مرجع سابق،ص١٦.
[٢٨٧] إجلال إسماعيل حلمي .الأسرة العربية :النظرية والتطبيق،مرجع سابق،ص٢٠٥.
[٢٨٨] فاديه أبو **شهبة** واخ .. .ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية،ص١٦٣.

[٢٨٩] أحمد المجدوب واخ..ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية،التقرير الأول،مرجع سابق ،ص٣١.
[٢٩٠] مها متولي محمد سيف الدين.مرجع سابق،ص١٧.
[٢٩١] السيد عوض .مرجع سابق ،١٦.
[٢٩٢] ممدوح يوسف عمران،. باريرا ويتمر،الأنماط الثقافية للعنف، مرجع سابق،ص٥٣.
[٢٩٣] إجلال إسماعيل حلمي. الأسرة العربية:النظرية والتطبيق،مرجع سابق،ص٢٠٤.
[٢٩٤] العنف ضد المرأة:دراسة حالة للنساء المعنفات،مرجع سابق،ص١٦.
[٢٩٥] احمد زايد واخ .. العنف بين طلاب المدارس:الارتباط والمنبئات،مرجع سابق،ص٣٣.
[٢٩٦] طلعت ابرهيم لطفي. دراسات في علم الاجتماع الجنائي،مرجع سابق،ص٧٨.
[٢٩٧] بس ةيث واليزابيث ماركسون.علم الاجتماع،مرجع سابق،ص٥٨٣.
[٢٩٨] سذرلأند وكريسى. ترجمة:حسن المرصفأوى ومحمود السباعي. مبادئ علم الإجرام، .- القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية، ،١٩٦٨،ص٢٤٣.
[٢٩٩] أحمد لطفي السيد.المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق في العقاب،.- جامعة المنصورة،٢٠٠٣-٢٠٠٤،.- ج١ ص١٠٣.
[٣٠٠] طلعت ابرهيم لطفي. دراسات في علم الاجتماع الجنائي،مرجع سابق،ص٨٢.
[٣٠١] أحمد لطفي السيد. مرجع سابق،ص١٠٤.
[٣٠٢] نفس المرجع، ص١٠٤.
[٣٠٣] Edwin Sutherland & Donald Cressey, Principles of Criminology, the Philadlephia Jlippincott ompany, 1960, P.49.
[٣٠٤] السيد عوض .مرجع سابق ،ص٢٢.
[٣٠٥] طلعت ابرهيم لطفي .دراسات في علم الاجتماع الجنائي ،مرجع سابق ،ص ٧٣.
[٣٠٦] المرجع نفسه ،ص ٧٣.
[٣٠٧] السيد عوض .المرجع نفسه،ص ٢٢.
[٣٠٨] أحمد زايد واخ.،العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري،مرجع سابق.- مج١ ص٤٥.
[٣٠٩] أحمد المجدوب واخ.،ظاهرة العنف داخل الأسر المصرية، التقرير الأول ،مرجع سابق،ص ٢٤.
[٣١٠] محمد سيد فهمي .اتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة العنف ضد المرأة و الدور المقترح للخدمة الاجتماعية في مواجهتها ،مرجع سابق ،ص ١٧٠.
[٣١١] أحمد المجدوب واخ ... .المرجع السابق ،ص ٢٤ .
[٣١٢] سهير صالح ابر هيم . تتأثر الأفلام المقدمة في التليفزيون علي اتجه الشباب المصري نحو العنف .- جامعة القاهرة ،كليةلة الاعلام ،قسم الاذاعة والتليفزيون ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، ١٩٩٧ ،ص ٣٨.
[٣١٣] محمد الجوهري . دراسات وبحوث اجتماعية . مرجع سابق ص ٢٩٦.
[٣١٤] العنف المنتقل عبر الأجيال، الجمعية العلمية المصرية للتدرب الجماعي، متاح علي .http://www.Kenanaonline.com
[٣١٥] عبد الرحمن عيسوي .سيكولوجية الجنوح ،مرجع سابق ،صص٨٠-٨٢.
[٣١٦] طلعت ابر هيم لطفي.العنف الأسري وجناح الأحداث ،مرجع سابق ،ص١٥.
[٣١٧] أحمد المجدوب واخ... ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية ،مرجع سابق ،ص٢٦.

[٣١٨] العنف ضد المره :دراسة حالة للنساء المعنفات ،مرجع سابق ،ص١٧.
[٣١٩] محمود سعد الخولي .مرجع سابق ،ص١٠٦.
[٣٢٠] عبد الرحمن عيسوي .سيكولوجية الجنوح ،مرجع سابق ص٨٢.
[٣٢١] أحمد المجدوب واخ.. ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية ، مرجع سابق ،ص٢٦.
[٣٢٢] طلعت ابر هيم لطفي. دراسات في علم الاجتماع الجنائي ، مرجع سابق ، ص ٨٣
[٣٢٣] المرجع نفسه، ص ٨٤
[٣٢٤] أنتونى غدنز . علم الاجتماع مرجع سابق ، ص ٢٨٧
[٣٢٥] طلعت ابر هيم لطفي. دراسات في علم الاجتماع الجنائي ، مرجع سابق ، ص ٨٦
[٣٢٦] Games W.Vander Zanden , the Sociel Exberience , Mic Graw-Hill Publishing Company , New York 1990 , P . 216
[٣٢٧] طلعت ابر هيم لطفي . المرجع السابق، ص ٨٥ .
[٣٢٨] طلعت ابر هيم لطفي . بمرجع سابق، ص ص ٨٦-٨٧ .
[٣٢٩] أنتوني غدنز . علم الاجتماع ، المرجع السابق ،ص ص ٢٨٧-٢٨٨.
[٣٣٠] ايان كريب .،ترجمة محمد حسين .غلوم.النظرية الاجتماعية :من بارسونز إلى هابرماس ،.- الكويت :عالم المعرفة ، ع ٢٤٤،ابريل ١٩٩٩.ص ١٤.
[٣٣١] محمد الغريب عبد الكريم .الباحث العلمي :التصميم و الإجراءات .- القاهرة :دار نهضة الشرق،١٩٨١،ص ٢٥.
[٣٣٢] السيد علي شتا .المنهج العلمي و العلوم الاجتماعية .- الاسكندريه: مكتبة الإشعاع للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٩٧،ص٣٠٠.
[٣٣٣] محمد عبيدات ،محمد أبو نصار وعقلة ميضن .منهج البحث العلمي .- عمان :دار وائل للطباعة و النشر،.١٩٩٩،ص٤٧٠
[٣٣٤] محمد شفيق .البحث العلمي :الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية .- الاسكندريه : المكتب الجامعي الحديث،١٩٩٩،ص ٥٩.
[٣٣٥] أحمد الخشاب . التفكير الاجتماعي :دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية.- القاهرة : دار المعارف،١٩٧٠ ،ص٣٠٦.
[٣٣٦] معن خليل العمر .معجم علم الاجتماع المعاصر مرجع سابق .ص٢٨١.
[٣٣٧] Beth B.Hess and Others ,Sociology, 2nd Edition,Macmillan Publishing Compand, N.Y,1985,p,596